سمير قصير



عسكر على مين؟

لبنان الجمهورية المفقودة

تقديم

غسان تويني



عسكر على مين؟

لبنان الجمهورية المفقودة

للمؤلف

ديموقراطية سوريا واستقلال لبنان : البحث عن ربيع دمشق ، دار النهار ، ٢٠٠٤.

Histoire de Beyrouth, Paris, Fayard, 2003.

La guerre du Liban; De la dissension nationale au conflit régional (1975-1982), Paris, Karthala/Cermoc, 1994.

Itinéraires de Paris à Jérusalem. La France et le conflit israélo-arabe, 2 volumes, Paris, Revue des études palestiniennes, 1992 et 1993 (avec Farouk Mardam-Bey).

سمير قصير

عسكر على مين؟

لبنان الجمهورية المفقودة

مقدمة

غسان تويني



الطبعة الأولى، حزيران 2004
الطبعة الثانية، تشرين الأول 2004
الطبعة الثالثة، آب 2005

ص ب 226-11 بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693

ISBN 2-84289-496-0

المحتويات

المقدمة

العنوان الذي اختاره زميلي سمير قصير لهذه المجموعة من مقالاته في «النهار» يذكّرنا بالحديث الذي روي مرات عن آخر تبادل كلام بين الرئيس الشيخ بشاره الخوري واللواء الأمير فؤاد شهاب في ١٨ أيلول ١٩٥٢ ، لحظات قبل أن يسلّمه الرئيس استقالته ، مع نسخة من الدستور تركها في عهدته عندما عينه إثر ذلك رئيس الحكومة الانتقالية .

روي أن الشيخ بشاره كان قد طلب من قائد الجيش أن يُنزل الجيش إلى الأسواق لحمل البيارتة على فك الإضراب والامتناع عن «التظاهر حتى سقوط الطاغية» (كما كان قد جاء في المناشير) ... فامتنع اللواء الأمير قائلاً أن ليس «وظيفة الجيش التصدّي للأهالي» . فتقبل رئيس الجمهورية الجواب - قيل على مضض - ثم قرر تعيين شهاب رئيساً للحكومة المهمتها دعوة مجلس النواب فوراً لانتخابات رئيس للجمهورية يخلف الرئيس المستقيل . (وهذا ، بين هلالين ، ما لم يفعله العماد ميشال عون عندما تسلح الرئيس الشيخ أمين الجميل بالسابقة الشهابية عام ١٩٨٨ ، إذ لم يدع المجلس لانتخاب خلف للرئيس ، وكان ما كان ...) .

والقصة (وهي تاريخ) تروي أن الرئيس المستقيل سأل القائد - قبل أو بعد تسليمه المرسوم ، غير مهم ... - سأله : «يا جنرال ، هالجيش ما بيواجه الأهالي ، مفهوم . كذلك ما كان قادر يحارب إسرائيل ، ولا كان قادر يقمع الدنادشة لما تمرّدوا على الدولة . بتقدر تقلّلي على مين بيقدر ، ومين هالجيش بيحارب ؟ » .

والرواة يقولون أن الرئيس الخوري لم ينتظر جواب الأمير الشهابي، ولعل الأمير ابتسم ولم يجب. وللتاريخ، لا بد من القول أن ساسة كثيرين، ومن أكثر من فئة، عندما أذيع نبأ تعيين اللواء الأمير رئيساً للحكومة، ظنّوا أن في ذلك مؤشراً لاختياره رئيساً للجمهورية. والحقيقة أن اللواء الأمير كان أكثر حكمة من الساسة الذين مضوا يلحّون عليه بالقبول حتى الساعة الأخيرة، واللواء الأمير يرفض. لا خوفاً من الفشل، بل احتراماً للدستور. وكذلك، في همسات أقرب المقربين إليه: لكي لا تصير الجمهورية اللبنانية، هي الأخرى، «جمهورية عسكرية»، شأن الجمهورية السورية والجمهورية المصرية.

وتكرّر «العرض» على اللواء الأمير بعد ست سنوات، قبل شهرين من انتهاء ولاية الرئيس شمعون، وكانت الحرب الأهلية المندلعة منذ أشهر على أشدها، وكان العراق قد شهد انقلاباً عسكرياً في ١٤ تموز أطاح النظام الهاشمي فتسبب ذلك بمجيء الأسطول الأميركي إلى لبنان وفي حين كان الرئيس شمعون قد استنجد به منذ شهر أيار، فلم يستجب. ورافق الأسطول السفير روبرت مورفي كمبعوث رئاسي خاص مهمته اختيار رئيس للبنان يوفّق بين مصر عبد الناصر وبيروت شمعون، وبيروت الأخرى... فاختار هو شهاب «حلة مشكل».

واللواء الأمير ظل على نظريته حتى حين انتخابه (بالأكثرية، وفي الدورة الثانية) في مجلس النواب. فحرص على أن ينزع البزة العسكرية وينزل إلى مجلس النواب باللباس المدني، «سيفيل»، كما كان يحلو له القول، مزاحاً، بلهجته الكسروانية! وثمة من قال أن الرئيس كميل شمعون - الذي «أقنعه» المبعوث الأميركي (العائد يومها بالذات من القاهرة) بتبني ترشيح اللواء الأمير لأن الجيش وحده يقدر أن يوقف «الثورة» ويضع حداً للحرب الأهلية - ثمة من قال أن الرئيس شمعون هو الذي «نصح» قائد الجيش بارتداء ثياب مدنية، ولما أجابه، ربما مازحاً،

أن ليس في خزانته غير الألبسة العسكرية «شو بيعمل إذاً؟»، أهداه شمعون البدلة المدنية. ولكنه لم يتمكن من «إهدائه» تأييد رئيس الحكومة سامي الصلح، الذي لم يحضر جلسة الانتخابات (ومضى يردد، بمرارة واستهزاء، حوار بشاره الخوري والجنرال...) ولا أهداه تأييد ريمون اده الذي حضر الجلسة إنما عارض الانتخاب قائلاً، مع فريقه النيابي المعارض لشمعون، أنهم يقترعون ضد شهاب، رغم علمهم (من المبعوث الأميركي!) بأنه سيُنتخب، حتى لا يقال أن الانتخاب لم يكن ديمقراطياً... إي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من «ماء وجه» الديمقراطية.

كان ذلك زمن «العسكريتاريا»، والكلمة من قاموس «النهار»، ركّبها (على وزن «ديمقراطية»، و«بروليتارية»، الخ...) سلف سمير قصير ميشال أبو جوده، وغدت مثلاً وقاعدة واستقرت في القاموس السياسي، ولعلها بلغت قاموساً لغوياً عصرياً ما...

يضاف إلى ذلك كلّه ان «العسكريتاريّة» (مع التشديد على الياء) لم تكن صدفة في العالم العربي، ولو كان «منطق» تدهور الديمقراطيات المدنية قد مهّد لها وربما فرضها. وهي، في أول ظاهرة لها، جاءت من دمشق (دائماً دمشق...) حيث أعلن حسني الزعيم، قائد الجيش هناك، أنه يخلع شكري القوتلي «رئيس الاستقلال» السوري، انتقاماً للجيوش العربية التي انهزمت في فلسطين بسبب الحكم المتخاذل الخ... وكان أن دشّن حسني الزعيم عهده بالتوقيع على اتفاق الهدنة مع إسرائيل الذي كان «العهد البائد» يتردد في التوقيع عليه.

إلا أن الأبحاث التاريخية معززة بالكثير من الوثائق واشباه الوثائق التي جرى كشفها تؤكد أن «منطق الانقلابات العسكرية» جاءنا ثمرة نظرية أميركية نشأت من يأس واشنطوني في جنوب شرق أسيا وفيتنام. وهي نظرية – مكتوبة – تقول بَان العالم الثالث متخلّف إلى حد أن الديموقراطية

فيه فاشلة حتماً، وان الحكم الوحيد الذي يمكن أن يكافح الفساد، ثم يوقف المدّ اليساري هو حكم الجيوش لأن الجيش هو «المؤسسة النظيفة» الوحيدة في هذه الدول، ووحده يقدر أن يبقي على وحدة الأمم في ظل نظامية صارمة، هي الانتظامية العسكرية. وفي مرحلة لاحقة من التنظير الأميركي، لما صارت بعض العسكريتاريات تحالف اليسار وتنفتح على الماركسية بل الاتحاد السوفياتي، تطوّر الفكر الأميركي وصار يقول (مع أكثر من مؤلف وأكثر من دبلوماسي) أن وحده الدين الإسلامي يقدر، إذا تسيّس، أن يشكل السد المنيع في وجه «الإلحاد الشيوعي»، خصوصاً إذا تآلف مع الأديان الأخرى، في حراسة العسكر!

وكي لا نغرق في التاريخ، نقفز من «عسكريتاريا» ميشال ابو جوده إلى إدانة ادوارد سعيد - الأقرب «عضوياً» إلى سمير قصير - للأنظمة العسكرية. في احد آخر كتاباته، فصّل ادوارد سعيد بأسلوب علمي دقيق شامل كل ما كان سواه يقوله لماماً وبأساليب تراوح بين الفلسفة والانتقادات الصحافية التي لا تخلو من العنف: إن الأنظمة العسكرية هي التي منعت المجتمعات العربية من الترقي، ليس فقط لأنها أنفقت الثروات على اقتناء سلاح لم تستعمله، بدل التوظيف في العمران والتربية والتطوير والتحديث ... بل لأنها، بقمع الحريات واضطهاد المجتمع المدني، حالت دون قيام وتبلور الحركات التنموية. وكان معلّم «المثقفين العرب» الدكتور قسطنطين زريق قد وصف ذلك بـ«تسطيح الشعوب»، محمّلاً المثقفين مسؤولية التواطؤ مع «الأنظمة القمعية» بحجة الدفاع عن دورها «القومي» ... !

رجوعاً إلى سمير قصير: في مقالاته المجموعة في هذا الكتاب ومقالاته المجموعة في كتاب متزامن الصدور معه، بعنوان «ديموقراطية سوريا وإستقلال لبنان»، «فكفك» كاتبنا آلية القمع والتسطيح، حتى أدنى دقائقها في دهاليز وزواريب وزوايا العسكريتاريّة التي استعاضت عن

الحرب ضد العدو (حيث عزّت الانتصارات) بالحروب الصغيرة، حروب «المخابراتية» التي ذاق هو بعض مرّها، وكادت تكلّفه الأكثر، لولا وجود حصانة مهيبة تحمي الحريات بمصداقية تاريخيتها. من هنا عنوان المجموعة: «عسكر على مين؟».

ولعل العنوان الثانوي هو الذي يحمل الجواب: «لبنان الجمهورية المفقودة».

فوراً، حتى لا تلتبس المقارنات، لا بد من العودة إلى التاريخ لنقول ان الفرق بين «عسكرة» فؤاد شهاب، وعهده، وبين العهد الذي تتناوله مقالات الكتاب الحالي هو أن الشهابية - التي لم تشتد وطأة «مخابراتيتها» إلا في الستينات، إي في سنتها الثالثة - حملت إلى الحكم نظرة إصلاحية تقدمية، بينما العهد الحاضر جاء إلى الحكم باسم حياده العسكري وصفاته الانضباطية المترفعة التي تجلّت خلال الحرب المسماة «أهلية». ونكاد نفصح، ولا نزايد على سمير قصير، فنقول ان لعل «فراغ» عهد لحود من أي مشروع حكم متكامل يذهب إلى جذور الأزمة الاجتماعية والمدنية هو الأمر الذي جعل هذا الحكم «يتجوهر» بالمخابراتية منذ السنة الأولى، خصوصاً لأنه وجد مخابراتية مستوردة «بفضل الحرب» تحتل الساحة، فاستدرجت هذه عسكر العهد إلى السباق معها حيناً، والتناغم معها، بل عزف أنغامها أحياناً.

وصارت الجمهورية «مفقودة»، في الدهاليز والزواريب، والسراديب كذلك إلى حد أن ما يسمى «المجتمع السياسي» تضاءل وصار خيالاً لطبقة حاكمة لا تحسن الحكم ولا تحاول... ولمعارضة تشبه من تعارض كالتوأم المتأخرة ولادته... أما الأحزاب والنقابات فصارت قيادتها في واد، ومفتّتة، أما البقية الباقية من «جماهيرها» فأطياف جماهير تتحرك زمّراً زمراً كمثل ما يتحرك الكاراكوز على مسرحٍ يخفي خلفه الأصابع التي تحرك الخيطان.

ننتهي إلى سؤال يطرحه، وبحق، القارئ المؤمن بديمومة الديموقراطية، ولو صارت شبحاً: هل تتلاشى الديموقراطية، مع الجمهورية المفقودة؟

أم لا يزال ثمة أمل بها؟ وأين هي مواقع الأمل؟

ينقذ مقالات سمير قصير من اليأس انه دائم الإيمان بالحريات وحقوق الإنسان، بل بالحري بالإنسان المؤمن بحرياته وحقوقه وبجدوى الدفاع عنها في الحصن المنيع الأخير: حرية الرأي، والمعرفة، والفكر.

غسان تويني

تمهيد

شاءت الظروف الدولية والعربية ان يخرج لبنان من حربه الطويلة في زمن ما سمي «التحوّل الديموقراطي» الذي خلّص العديد من دول العالم الثالث من الديكتاتوريات العسكرية واسّس لتجارب ديموقراطية محدثة بعضها نجح نجاحاً باهراً، مثل البرازيل وجنوب افريقيا ودول اخرى في القارة السوداء. حتى في العالم العربي امكن رصد تراجع ملموس للقبضة الامنية وتقدم للحريات العامة، وصلت في حال المغرب الاقصى الى تداول السلطة وتسلم المعارضة الاشتراكية التقليدية مقاليد الحكومة. واذا كانت دول الحزب الواحد، وتحديداً العراق وسوريا وليبيا، ظلت على جمودها، الا ان المناخ العام كان يسمح خلال عقد التسعينات باستشراف نهاية عصر الانقلاب، وان يكن احداً لم يتوقع ان تأخذ هذه النهاية الشكل الدموي الذي نراه الآن مهيمناً على بلاد الرافدين بنتيجة الاحتلال الاميركي.

في هذا السياق العربي العام، الذي كانت له انعكاسات مؤسساتية مهمة في عدد من الدول، ولا سيما في قطر والبحرين والاردن بالاضافة الى المغرب الاقصى والجزائر بعد خروجها من دائرة الصراع الاهلي، والذي كرّسته ظاهرة التلفزيونات الفضائية العربية وثورة الانترنت، عاش لبنان مفارقة مؤلمة. فبدل ان يفضي التحول الديموقراطي في العالم الى اعادة الاعتبار الى التراث الجمهوري اللبناني، على نواقصه، عانى لبنان من تحوّل معكوس، فإذ به يفقد شيئاً فشيئاً القيم الديموقراطية والجمهورية التي كان يمكنها ان تبلسم جراح الحرب وتؤسّس لنهضة

الاجتماع الوطني. وبدل ان تستقوي النخب اللبنانية بالتحوّلات التي شهدها العالم العربي، راحت السلطة التي تأسست بعد الطائف - والاصح القول انها تأسست بعد الانقلاب على الطائف - وعقدت قرانها مع سلطة المال ورمزها الرئيس رفيق الحريري، تتطبّع بطبائع الاستبداد الذي ظل يتحكم بالدولة الراعية لتلك السلطة. وبدل ان يتعزز «الاستثناء اللبناني» بكونه لم يعد استثناءً في المحيط العربي، ها هو يمحو نفسه بتلازمه مع «الاستثناء السوري».

وبلغت المفارقة أوجها بعد تصدر العسكر واجهة الحياة السياسية مع وصول العماد اميل لحود قائد الجيش الى سدة الرئاسة.. وجاءت تجربة حكومة الرئيس سليم الحص في اول هذا العهد لتؤكد ان لبنان صار محكوماً بنمط جديد من فصل السلطات لم ينص عليه الدستور، حيث بدا ان السلطة الفعلية ليست في يد مجلس الوزراء، كما لحظ اتفاق الطائف، بل هي في يد اجهزة المخابرات بامتداداتها القضائية والإدارية. هكذا استحال الاصلاح الذي نادى به الرئيس الحص ومعه وقبله جزء كبير من النخبة اللبنانية، سياسة كيدية عزّزت الفساد تحت ستار محاربته. واستمرت هذه الازدواجية بعد عودة الرئيس رفيق الحريري الى الحكم، حيث بدا اسيراً لسياسة لا يتحكم بها، بل مطوقاً بكماشة قوامها، من جهة، نزعة رئيس الجمهورية الى العودة عن اصلاحات الطائف المتعلقة بعمل السلطة التنفيذية و، من جهة اخرى، انفلاش الاجهزة الامنية المخابراتية التي لا يحدّ جموحها غير انفلاش المخابرات السورية نفسها.

وكانت النتيجة الأدهى لهذه الازدواجية شلل الحياة السياسية اللبنانية، خلا الفقاعات التي تثيرها صراعات اهل السلطة بين بعضهم البعض. اما محاولات القوى المعارضة للسلطة، وهي نفسها مشتتة، لاعادة النصاب الى الحياة السياسية، فكان مصيرها اما القمع المباشر، واما الاختراق المخابراتي. وكذلك كان الامر مع الاعلاميين الذين

حاولوا استعادة تراثهم المهني.

ليست الشكوى من العسكرة ومن تسلط المخابرات اذن شكوى مبدئية. فمفاعيل هذا التسلط ماثلة امام الجميع، واولها غياب الشفافية وتغييب المسؤولية وتالياً منع المحاسبة، وثانيها التحايل الدائم على القانون، بل افساد روح القانون نفسه والغاء احتمالات الاصلاح. وعلى رغم الشعار المرفوع على بعض اللافتات التي تسكتبها الاجهزة الامنية والذي يقول بـ«دولة القانون والمؤسسات»، تذكيراً بالخطاب الذي القاه الرئيس لحود لدى ادائه القسم، او «خطاب القسم» اختصاراً، فإن المكونات التي تتشكل منها السلطة الفاعلة في لبنان هي فوق القانون وخارج الجمهورية.

قد يسارع البعض الى الاعتبار بان جمع عدد من المقالات النقدية الصادرة في «النهار» والتي تناولْتُ فيها التراجع الديموقراطي في لبنان، يندرج ضمن حملة ضد التمديد للرئيس اميل لحود. والحقيقة ان الأمر يتجاوز الرئيس لحود، فما نحن في صدده في سنة ٢٠٠٤ ليس خطر التمديد لشخص على حساب الدستور، بل خطر التمديد لتركيبة حاكمة دأبت منذ ١٣ عاماً على احباط نهضة الجمهورية اللبنانية. فكون التدمير المنهجي لأسس الجمهورية قد بلغ أوجه على يد سلطة مخابراتية بالكاد مقنّعة منذ ١٩٩٨ لا يعفي من مسؤولياته من سبقها في الحكم ولا من رافقها، ولو على مضض، في تقاسم النفوذ. وهذا ما دفعني الى ان اجمع، الى المقالات المرتبطة بهذه السلطة المخابراتية، اخرى تعود الى عهد الرئيس الياس الهراوي وزمن «الترويكا» التي شكلها مع شريكيه المضاربَين الرئيسين نبيه بري ورفيق الحريري.

وفي اي حال، سوف يتبين القارئ من نوعية المقالات المختارة وطريقة تبويبها ان الحافز الاساسي الذي قادني الى تحويل المقالات كتاباً ليس تصفية الحسابات مع السلطة او مع جناح من اجنحتها، بل الامل بان

يستطيع اللبنانيون في وقت قريب استعادة جمهوريتهم المفقودة، والمفقودة مرتين، مرة بضغط من وصاية الحكم البعثي في سوريا على مقاليدهم (وهو ما تتناوله المقالات المنشورة في كتاب آخر هو «ديموقراطية سوريا واستقلال لبنان»)، ومرة على يد الطاقم المحلي المولج ادارة شؤونهم.

ينعكس هذا التطلع، كما اسلفت، في تبويب الكتاب، وهو تبويب بالموضوعات، وليس حسب تاريخ صدور المقالات. الا انني مع ذلك راعيت التسلسل الزمني، اولاً داخل كل باب من الابواب، وثانياً من خلال تغطية مرحلة متصلة من الاحداث السياسية والامنية تمتد منذ ورود الانباء عن ترئيس العماد لحود وحتى بداية ٢٠٠٣، في الابواب الثلاثة الاولى، اي «الجمهورية الموقوفة» و«سلطات ضد الدولة» و«حرب عصابات»، ثم استعدْتُ مجريات اللعبة السياسية الداخلية في الباب السادس، اي «التمديد والتجديد والتجميد». اذ فضلْتُ، قبل الوصول الى معركة التمديد، الاضاءة على جانبين اساسيين من الازمة اللبنانية: من جهة تحرير الجنوب، الذي يعالجه الباب الرابع او «سحر التحرير»، لأهمية هذا الحدث في التاريخ اللبناني عموماً وفي الرواية الرسمية التي يرسمها الحكم الحالي عن نفسه خصوصاً، ومن جهة اخرى تكبيل الحريات الاعلامية، موضوع الباب الخامس او «المرئي والمسموح»، نظراً الى تركيز اجهزة السلطة اهتمامها على هذا القطاع، وايضاً لكون التراجع الذي سجله لبنان في اقتصاد الاعلام اكبر مؤشر الى المفارقة التي يعيشها منذ نهاية الحرب، فيفقد عناصر قوته الاصلية فيما العالم العربي يكتشف الاعلام الحر. بيد ان هذا التراجع لم يكن محصوراً زمنياً في عهد الرئيس لحود، بل لعل الانقضاض على الاعلام كان من اول انجازات الاجهزة الامنية، بالتوافق مع اجنحة السلطة المختلفة، في عهد الرئيس الياس الهرواي. وهذا ما حدا بي الى ان ادرج في هذا الباب مقالات تعود

الى ما قبل عام ١٩٩٨ . وكذلك فعلت في الباب السابع والاخير، وهو «الحلم بالجمهورية»، ليقيني ان المسعى الدؤوب لتفريغ الجمهورية من معناها ترافق مع خروج لبنان من الحرب ودخوله قفص «العلاقات المميزة» مع الحكم البعثي في سوريا، وان يكن هذا المسعى بلغ اوجه وربما مبتغاه منذ اتخذت فيه الحياة السياسية منحاها «العسكري».

هل يعني ذلك انه لم يبق من الجمهورية غير الحلم بها؟ الجواب ليس عندي ولا حتى عند «العسكر» الذين تناولتهم ومن يشبههم، بل عند القراء، وابعد منهم عند المواطنين الذين سئموا ضياع جمهوريتهم وتضييع مستقبلهم.

س. ق.

بيروت، في ١ حزيران ٢٠٠٤

I

السياسة الموقوفة

لا أمر لمن لا يطاع

لا اسعد من المواطن اللبناني اليوم، فهو، على ما يشاع، الآمر الناهي في ما يتصل بمصير جمهوريته ورئاستها. وهو فوق كل شيء محظوظ بوجود طاقم من المسؤولين لا همَّ عندهم، عندما يأتي استحقاق جدي كالتبديل الرئاسي، غير الانصات الى الرغبات الشعبية وتجنيد انفسهم لترجمتها واقعاً. وكيف يمكن بعد ذلك التهويل بأن الديموقراطية في خطر؟

بلى، الديموقراطية، او بالأحرى القليل المتبقي منها، في خطر. ولا يتعلق الأمر بانتماء «المرشح الأوفر حظاً» الذي تستدر من أجله الارادة الشعبية، الى المؤسسة العسكرية وهي بحسب النصوص الدستورية درع النظام الديموقراطي، بمقدار ما يتعلق بآليات تجييش الارادة الشعبية المفترضة وما قد يترتب عليها غداً.

نضع جانباً هنا الصدقية المشكوك فيها للداعين الى الأخذ باستطلاعات رأي لا نعرف عنها الكثير، وهم الذين كانوا بالامس القيمين على تزوير الانتخابات النيابية او المستفيدين منه. فلا احد يولد ديموقراطيا ويظل بامكان اعداء الديموقراطية ان يكتشفوا فجأة مزاياها. ألسنا في بلد المعجزات؟

كذلك نضع جانبا الصدقية المنسوبة الى استطلاعات الرأي، وإن يكن يجدر التذكير بأنها موضع شك أصلاً في مجالات أكثر «براءة» كالاعلانات مثلاً. فكيف عندما يتصل الأمر بالسياسة، وفي بلد ورث من سنوات الحرب عادة التقية؟ هذا فضلا عن نزعة مزمنة في هذه المنطقة من

العالم الى «طلب السترة».

ومع ذلك، سنقبل بما يقال عن تأييد ٣٠ او ٣٥ في المئة من الرأي العام لترئيس قائد الجيش، بل نقبل ان يتم سحب هذه النسبة الى ٩٥ في المئة، كما ذهب إليها وزير الداخلية [ميشال المر]، وهو في أي حال أخبر الجميع في قياس العاطفة الشعبية.

ونضع جانباً أخيراً الدوافع التي تقف وراء هذه الحملة، والتساؤل حول معناها: هل هي نسخة رئاسية من «المحدلة» التي تعرّفنا عليها في الانتخابات النيابية قبل عامين ثم في الانتخابات البلدية هذه السنة؟ ام انها محاولة يقوم بها جزء من الطاقم الحاكم للتأثير في قرار سوريا، الناخب الأوحد كما صار مقراً؟ ولا نُستبعد الفرضية الأخيرة من الناحية النظرية فالتاريخ الحديث مليء بأمثلة عن نخب في بلد محمي تسعى بل تنجح في الضغط على البلد الحامي، عندها يكون الاحتكام الراهن الى رأي عام مفترض مجرد تلاعب، الامر الذي لن يدوم ان ثبت، اذ لا يعقل ان تقبل سوريا بأي ضغط من أي جهة أتى. لذلك سنفترض هنا أيضاً ان المعلن هو الحاصل.

اما الخطر الجدي على ما تبقى من ديموقراطية، فيكمن في ما قد يحصل غداً اذا كتب للعماد اميل لحود ان يصل الى حيث يصبو. فبعد المرحلة الاولى من التناغم بين الرأي العام والعهد الجديد، ما الذي سيجري عندما سيتبين ان رجلاً واحداً، أياً يكن، ليس قادراً على انجاز كل التغيير المرجو، لا في اربع وعشرين ساعة، كما ادعى نائب رئيس المجلس [إيلي الفرزلي]، ولا حتى في أشهر؟ هنا بالحق يقال ان العماد لحود لم يدّع لحظة هذه القدرة العجائبية، ولعله انتبه الى مخاطر مثل هذا التبشير بحسب ما بدأ يرشح في الصحف. ولكن ما الذي سيفعله عندها المتلاعبون بالرأي العام اليوم؟ امامهم خياران: اما ان يبقوا على مذهبهم الديموقراطي المستجد فيرحلون من تلقاء انفسهم ان وصلت الى

مسامعهم نتائج استطلاعات رأي سلبية، واما ان يعودوا من حيث أتوا، اي الى نزعة التزوير والتمويه والى منطق الترغيب والترهيب الذي طالما وافق مصالحهم، فيضعون العهد الجديد امام مشاكل هو في غنى عنها.

لكن الاخطر من ذلك انهم سيعيدون الناس الى حال احباط لم نعرف كيف بدأنا نخرج منها. ولا إحباط أكبر من ان يكتشف من قيل له بعد طول احتقار انه صاحب الرأي أن لا أمر لمن لا يطاع.

١٩٩٨/٩/١٥

السياسة لعلّها تستعيد الوهم ·

يصعب على اي كان ان يلوم المواطنين في هذا البلد ان شعروا بالمهانة بسبب الطريقة التي ابلغوا بها اسم رئيس جمهوريتهم المقبل والتي كرّست تحويل الاستحقاق الرئاسي تعييناً من فوق يجعل من عملية الانتخاب ومن التعديل الدستوري الذي سيسبقها مجرد اجراءين اداريين. ولكن هل نقف عند هذا الحد فنصاب بالاحباط؟ ام نرى وجهاً آخر للعملة، الا وهو تأكيد الحرص السوري، مرة اخرى، على التقيد بالاشكال الدستورية والمؤسساتية المعمول بها في لبنان، وان يكن بهدف تجاوزها؟

ليس في السؤال ترف، ولا تشاطر، بل لعله على العكس يساعد في النفاذ الى جوهر العلاقة اللبنانية-السورية الراهنة. فإذا كان الاصرار على ملاءمة الشكليات الدستورية (والبروتوكولية) يؤكد ان ما يعيشه لبنان مع سوريا ليس احتلالاً، كما يطيب للبعض الادعاء تبسيطاً، فإن الاصرار الملازم والمزمن على تجاوز روحية الدستور وتفريغ المؤسسات المدنية يدل في المقابل ان نظام المحمية القائم فعلاً لا ينزع الى تطوير نفسه نحو

وضع يفترض مقداراً اكبر من الاستقلال الذاتي للدولة المحمية ومقداراً اقل من «الحماية» من الدولة الحامية.

ويجدر التنويه هنا، بالاستناد الى تجارب تاريخية مختلفة، ان نظام المحمية يتأرجح ضمن مروحة واسعة من الاحتمالات تبدأ فوق عتبة الضم الاندماجي بقليل وتنتهي عند ما دون الاستقلال الذاتي بقليل. اما في لبنان ما بعد الطائف، فكان الرهان المضمر او المعلن عند العديد من الفاعلين على المستوى السياسي والمجتمعي، ان نكون في مسيرة تصاعدية نحو المزيد من الاستقلال الذاتي. ولم يكن هذا الرهان حكراً على المعارضين (وتحديدا «معارضي الداخل»). فكيف ننسى مثلا انه تم تسويق المشروع الاعماري الذي بلوره الرئيس الحريري عند وصوله الى الحكم، ولدى اوساط مختلفة، لبنانية واجنبية، على انه اللبنة الاولى في مسيرة استعادة الاستقلال؟ وبالطريقة نفسها تم تقديم اعادة بناء المؤسسات، وفي مقدمها الجيش، لدى اوساط اخرى، ايضا لبنانية واجنبية.

اما التناقض الذي قد يراه البعض بين السعي الى المزيد من الاستقلال والاندراج في منطق الحماية، فهو ليس الا تناقضاً ظاهريا، والتاريخ مليء بأمثلة على نخب سياسية او عسكرية ترعرعت في كنف دولة خارجية حامية ثم ما لبثت ان اخذت مسافة منها. لكن هذا تحديدا ما نفتقده في لبنان حيث عجزت النخب «السياسية» على تشكيل الحقل السياسي الخاص بها، او انها لم تسعَ جديا الى ذلك. وهذا في النهاية ما يجعل «كلمة السر» تعطى في العلن دون ان يحسب احد حساباً للمعطى الذاتي عند هذه النخب (سمّه كرامة، سمّه جنوناً، لا فرق...).

ومع ذلك تبقى مفارقة كبرى، وهي ان الوهم، وهم مسيرة تصاعدية نحو الاستقلال، ما يكاد يتبدد نتيجة اختصار الانتخاب بالتعيين حتى تُعاد تزكيته بواسطة الكلام (السوري) الكبير عن «التغيير» وعن «لبننة» العديد

من الملفات التي ظلت في السنوات الاخيرة محكومة مباشرة بالرعاية السورية .

تلك هي المفارقة التي ستطبع عهد اميل لحود اذا انتخب رئيسا للجمهورية الاسبوع المقبل . ونقول «اذا انتخب» وليس «عندما ينتخب» لا من باب التشكيك وانما حرصاً على الشكليات الدستورية وعلى المعطى الذاتي للنواب «الناخبين» . وربما ايضا على امكان اعادة انتاج الوهم ...

اما كيف الخروج من المفارقة ، فلا مجال للخطأ . لقد اختبرنا الباب الاقتصادي كما الباب المؤسساتي ، ولم يتغير الكثير . وعلى اهمية كلا الملفين ، اي التخفيف من الازمة الاقتصادية واصلاح الادارة ، ثمة ما هو اهم ، انه اعادة بناء حقل سياسي لبناني . انه اعادة بناء السياسة في لبنان . فمن دون ولوج هذا الباب ، لا مجال لـ«لبننة» اي ملف ، مهما تكن النية طيبة في سوريا .

قطعاً ، ليس الامتحان يسيراً ، خصوصا بالنسبة الى رجل اعتاد الانضباط العسكري . وليست تركيبة لبنان ، في معزل عن وزن سوريا فيه ، ملائمة بالضرورة لهذه المهمة . فاذا كان من درس يستخلص من التجربة الشهابية ، فهو انها فشلت اساسا لانها لم تقدر على انتاج حقل سياسي مستقل ، فاستعانت هنا بالزعامات التقليدية وهناك بالقبضايات (وفي جميع الانحاء بالعسكر) بدل ان تنقل فريق عملها التحديثي من الادارة الى السياسة والتمثيل الوطني .

ليس المطلوب من العماد اميل لحود اذاً ان يتصرف كمدني فقط . وانما المطلوب ان يتسلح اولا برؤية سياسية ، ويطلق العنان لأوسع نقاش بين فاعليات المجتمع اللبناني ، دون محرمات . أليس ذلك قدرا جميلا لصامت كبير؟

١٩٩٨/١٠/٩

الهَوَس

العادات السيئة لا تختفي بسرعة. كنا اعتقدنا ان الهوس الامني الذي ساد في الاعوام الاخيرة سيزول بمجرد انتقال الحكم الى يد اناس امتهنوا الحفاظ على الامن والنظام فادركوا قبل السياسيين، «الهواة» في هذه الامور، ان حماية المجتمع والدولة لا تؤمنها التدابير البوليسية بقدر ما تكون ثمرة علاقات مساواة خالية من التشنج بين المواطنين. وقد تعزز هذا الاعتقاد بعد اتضاح معالم النهج «الحياتي» الذي اختاره لنفسه الرئيس الجديد، من تخليه عن قوافل المواكبة الظاهرة، بل الطنانة الرنانة، التي كان يتسابق بها حكام الامس، الى تماهيه مع مثال هارون الرشيد في الاختلاط بالناس عند تفقده مرفقا عاما. حتى انه امكن القول ان العماد اميل لحود هو اول رئيس جمهورية لبناني يسعى الى عيش حياة عادية فيما هو في سدة الرئاسة، فيقصد اماكن عامة وان تكن مغلقة كدور السينما او المسابح، ويستمر في ممارسة انواع الرياضة وبعضها خطر (بدليل الخبر المقلق الذي نقلته قبل اسابيع الزميلة «الديار» ولم يكذبه احد حول تعرض الرئيس لهجوم من «وحش بحري» خلال الغطس).

لكن مَثَل الرئيس لم يقنع، على ما يبدو، بعض من يُفترض انه مثالهم الاعلى. فالعادات السيئة تبقى للاسف اقوى من المثل. ومع ذلك، اليس في الامر مفارقة؟ رئيس للجمهورية لا يخشى ان يعرض نفسه ومقامه لـ«اخطار» حياة الناس العادية، وجمهورية لا تحتمل رؤية طالب يوزع منشوراً او يقترب، ويا للهول، من موظف في الامم المتحدة! رئيس للجمهورية يختار ان يبدأ عهده تحت شعار استعادة الحريات فيرفع قرار منع التظاهر، وجمهورية لا تريد ان تتعظ من مبادرة رئيسها وحكومتها،

فيظل القيمون الجدد - القدم على امنها لا يفهمون انه لا يجوز اعتقال مواطنين وابقاؤهم اياماً قيد التوقيف من دون ادنى احترام للدستور والمواثيق الدولية التي يلتزمها لبنان!

بيد ان هذه المفارقة ليست الوحيدة في ما يحصل. فمثلما هناك هوة بين النيات المعلنة لرئيس الدولة حيال الحريات وتسرع اجهزتها في العودة الى غريزة الخوف من الحرية، كذلك هناك هوة لا تقل اتساعاً بين توجه الرئيس الى الشباب، بل واتكاله عليهم كما قال بعد ارنون [التي تحررت لأيام]، وتحسس الاجهزة نفسها من كل ما هو شاب. وكأن المهووسين بالامن بلغ بهم الامر حد عدم التنبه لما يقوله الشباب منذ اشهر عن ايمانهم بالارادة التغييرية للرئيس. او لعلهم لا ينتبهون الى ما يقوله الرئيس نفسه.

لكن الادهى من كل ذلك هو «المفارقة المسيحية» ان جاز التعبير. فاذا كان لانتخاب اميل لحود من وقع، فهو اساساً في موقف الاغلبية المسيحية من الدولة، حتى بدا ان شعور الاحباط زال وان رموز «المعارضة المسيحية» فقدوا جزءاً كبيراً من جاذبيتهم، وفي مقدمهم العماد ميشال عون. لكن عبقرية المهووسين بالامن نجحت حيث فشل العماد عون: اي في اعادة تلميع صورته، ومن زاوية الدفاع عن الحريات تحديداً!

كان جورج كليمنصو، قاهر المانيا في الحرب العالمية الاولى، يردد ان الحرب مسألة اكثر جدية من ان تسلم للعسكر. ويتأكد اليوم ان الامن مسألة اكثر جدية من ان تناط بمن هم مهووسون به، سواء كانوا من «المحترفين» مثل اليوم او من «الهواة» مثل الامس (واليوم ايضا). وقد آن الاوان لان يتدخل رئيس البلاد ومعه رئيس الحكومة واولئك الوزراء الذين نعرف تعلقهم بالديموقراطية ليضعوا جميعاً حداً لهذا الانحراف.

١٩٩٩/٣/١٣

منطق الدولة الضائع مرتين

من قال ان الرئيس لحود ليس سياسيا؟ ها هو، في أي حال، يستشعر، قبل قريبين منه اكثر تمرساً في السياسة، ضرورة تبديد صورة المراوحة التي باتت تهدد عهده والآمال التي علقت عليه. إذ كيف نفسر لجوءه الى تقديم جردة حساب «بعد خمسة اشهر من الحكم»؟ ذلك أن «خمسة أشهر» مهلة لا يُعتد بها عادة في التقويم الرمزي للعهود، ولا سيما التغييرية منها، فهي تفوق المئة يوم التي توافق فترة السماح الملازمة لأي تبدل في السلطة، لكنها تقل عن نصف سنة، وهو رقم سحري آخر. كأن رئيس الجمهورية يشعر نفسه ملحوقاً، يا للمفارقة، فيما لا تزال امامه خمس سنوات ونصف سنة، او بالاحرى خمس سنوات وسبعة أشهر (حتى لا نؤخذ منذ الآن بهواجس تمديدية جديدة بدأ يروج لها البعض!).

لنعد الى جردة الحساب، فهذا الأهم راهناً، وقد جاءت على شكل سؤال قوي النبض صاغه الرئيس امام وفد من المغتربين: «بعد خمسة أشهر من الحكم اسألوا أيا كان هل يستطيع أحد ان يتطاول على أموال الشعب؟» طبعاً، إن أحداً لن تراوده فكرة مناقضة رئيس البلاد وتعريض مقام الرئاسة والنيل من ارادة التغيير وإحباط الاصلاح وتبديد الآمال... ولا سيما ان الدلائل هنا: ألم نشاهد عجلة القضاء تدور بعد عطب مديد، والحق العام يتحرك بعد طول استكانة؟ ألم نسمع أناشيد الابتهال لمنطق الدولة؟

الدلائل هنا بالفعل، وتلك مدعاة الأسف: بعد خمسة أشهر على

الحكم، لم تتناول يد القضاء وارادة الاصلاح إلا من تخلّف عن ركوب قطار التغيير. اليوم، كما البارحة، في «الاعمار» كما في «الاصلاح»، ما ان تنطلق آلية التجديد حتى تتراخى امام قلاع حصينة لا يعرف من أين تأتي مناعتها. فيتم توزير من كان في الامس شريكاً في إفساد الحياة العامة ومستفيداً من الخراب، ويكافأ الابتزاز بتبييض صفحة من يعتاشون منه ويعيّشون.

ليس كل من تطاول على «أموال الشعب»، اذن، مُحاسَباً. أما ان يقال إنهم سيحاسبون عندما يكون الحكم قد حسّن مواقعه، فهذه سذاجة. فمن حماهم حتى اليوم سيحميهم غداً، اللهم الا اذا تبدلت خريطة التحالفات، فصار مناسباً فتح ملفات جديدة، وتلك تكون الاستنسابية بعينها، ولو أريد بها حق.

صحيح ان متطاولي الأمس من حلفاء اليوم يمتنعون في هذا الوقت عن التطاول، بسبب اجواء النظافة السائدة، وهذا يسجل للحكم. ولكن اي ضعف سيعيد اليهم، والى غيرهم، متسع من المجال لممارسة رياضتهم السابقة، وليس من ضعف اكبر يظهره الحكم من «اضطراره» الى الاستعانة بأولئك الحلفاء الفاسدين المفسدين.

هذا لا يعني ان لا فائدة مما يجري من محاسبة ولعل الفائدة الاكبر، بعيدا من تلك الشعبوية التي تلتذ بمشاهدة «كبار القوم» يهوون، هي في كشف مدى الاحتقار الذي كان سائدا حيال منطق الدولة وحرمتها. فالدولة، كما صار جلياً، كانت تدار في افضل الاحوال كشركة خاصة وفي اسوأها كاقطاع، وهذا اخطر بكثير من مجرد سرقة الاموال العامة. ولا هم ان كان الدافع الى تجاهل اصول المحاسبة العامة عند البعض الرغبة في تجاوز عقبات سياسية او ادارية او حتى سورية. فهذا كله لم يكن سوى نقص في الشجاعة، فضلا عن كونه ازدراء للمواطنين. الا ان الاعتداء على منطق الدولة لا ينحصر بمثل هذه الخصخصة العامة والفالتة

من عقالها. اذ لا يكفي ان يكون المال العام محمياً من اي تطاول منظور حتى نعتبر ان منطق الدولة يسود.

فبالاضافة الى ما نراه من استنسابية في «تحريك» الملفات القضائية، تثير اساليب العمل الرائجة الكثير من الريبة في ما يتعلق بقيام دولة القانون، هذا اذا كان مكتوبا لها ان تقوم. اولا لأن طفرة الفضائح التي تخرج الى العلن توحي ان مجموعات عاملة في كنف المؤسسات، او هكذا يفترض، كانت تصرف معظم وقتها، وعلى الارجح جزءا من المال العام ايضا، لتهيئة «ملفات» ضد الطبقة السياسية، بمن فيهم مسؤولون رفيعون في السلطة، سعيا الى ازاحتهم او الى الانتقام منهم بعد رحيلهم. وهذا ما يعتبر في دول اخرى خروجا فاضحا على الشرعية الجمهورية، ايا يكن حجم الارتكابات الموثقة في «الملفات». وثانيا لأن مثل هذا العمل مستمر اليوم، في ظل الانقاذ والاصلاح والتغيير، وان تكن قد تعددت المجموعات المتضافرة او المتنافسة في نبش الفضائح، ولا نتكلم طبعا عن الهيئات الرقابية المنوطة بها قانونا هذه المهمات. حتى ان ملفات الامس تحولت الى سلاح في صراع مراكز القوى الخفية وحكومات الظل.

قطعا، بعد خمسة اشهر من الحكم، لا يمكن محاسبة المسؤولين فيه، حتى وان هم بادروا الى تقديم جردة حساب. لكن خمسة اشهر كافية كي ينتبه اوّلهم الى ان الطهرانية، مهما تكن الدوافع اليها حميدة، لا تقوم مكان منطق الدولة.

١٩٩٩/٥/١٤

غير نصاب

كل شيء في غير مكانه. الموازنة في غير موعدها، المناقشة في غير اطارها، المعارضون في غير عالم والموالون في غير زمان. وحدها الريبة لم تبارح مكانها فظلت عالقة في اذهان المواطنين/ المشاهدين حيث انغرست منذ اعوام واعوام.

ليس مصدر الريبة اليوم في الاصطفاف الحاد الحاصل داخل مجلس النواب بين معارضة متراصة وموالاة مجيّشة، وان يكن المشهد غير مألوف في جمهورية ما بعد الطائف، ونادراً جداً في التي سبقتها. على العكس تماماً، ان مثل هذا الانقسام ملازم لآليات عمل الديموقراطيات البرلمانية، مع الفرق انه ينتج فيها عادة من نوعية القانون الانتخابي، لا من ارتجاج الاقتناعات.

اكثر من ذلك، فان توزع مجلس النواب معارضة وموالاة واضحتي المعالم كان مبتغى عدد من دعاة اصلاح النظام السياسي في لبنان، باعتبار ان ثبات كل من الغالبية والاقلية خلال الولاية النيابية الواحدة يضمن الاستمرارية كما المساءلة، وهما شرطان اساسيان لاستقامة النظام وتقدم البلد. بيد ان ما شهدناه من استقطاب خلال مناقشة الموازنة بعدما تحولت مناقشة في السياسة العامة للحكومة لا يفي بالغرض الذي يتوخاه المصلحون (بالافتراض انهم لم يجفلوا بعد من كلمة اصلاح). ذلك ان الحرب الكلامية التي دارت في المجلس افتقدت، وذاك مصدر الريبة، ابسط قواعد السياسة، عنينا الصدقية.

لا يتأتى غياب الصدقية من التحول الذي طرأ فجأة على رجال سلطة

وسلطان اكتشفوا كل عيوب الدولة بمجرد ان افلتوا مقاليدها من ايديهم، فصاروا يغارون على حرية الرأي والتعبير والتخابر كأنهم لم يعملوا وزراء في حكومات مارست شتى انواع القيود، ترغيباً ولكن ايضاً ترهيباً، على هذه الحريات. ولا يتأتى كذلك من فجائية الوحي الذي جعل جنوداً جدداً في جيش دولة القانون والمؤسسات يترهبون لدخول المدينة الفاضلة، كأنهم لم يصوّتوا يوماً الى جانب من انقلب عليه الدهر بعد طول بركة.

الدهر، تلك هي المسألة التي غابت فأججت الريبة وذهبت بالصدقية. والدهر في لبنان يعني سوريا، صاحبة الحل والربط، ولاسيما ربط ألسنة النواب قبل سنة فقط من موعد انتخاب مجلس الشعب الجديد. قطعاً، ليس المطلوب من النواب، في جلسة مناقشة الموازنة، وهي من صلاحيات الحكم الذاتي، ان يتناولوا مسائل خطيرة كالعلاقات المميزة ووحدة المسار ونصف مسار (بالمناسبة، حسناً فعلنا بالانتقال من تلازم الى وحدة، اذ كيف نقيم تلازماً بين مسار ونصفه؟) الا ان تنطح النواب، موالين كما معارضين، لمهمة مناقشة السياسة العامة، كان يفترض، حتى يكون اولئك وهؤلاء صادقين، ان يلاحظوا، وان تلميحاً، ان كل ما جعل منهم ما هم عليه، اي موالين او معارضين، ما هو الا نتيجة قرار من الوحي السوري باختبار سياسة اخرى في لبنان.

لا يعني ذلك القبول بتغييب السياسة اللبنانية ولا انتفاء الفوارق بين ابرز روادها. ففي ظل العلاقات المميزة، لا يزال الكثير من التباينات الاقتصادية والامنية والثقافية لبناني المصدر. فالفساد والافساد لبناني في جانب كبير منه، وثقل الاجهزة الامنية المستجد له ايضاً ما يفسره لبنانياً.

لكن الامتناع عن ربط هذه الظواهر وغيرها بواقع العلاقة اللبنانية - السورية وتطورها يحجب الحسابات الفعلية، وأولها ان الحكومة التي

تجري مناقشة مشروعها للموازنة ليس المعارضون من يسقطها ولا الموالون من يبقيها، فيبقى السجال في غير نصابه.

١٦/١٧/١٩٩٩

في ذِكرى الأمل

اذا كان العسكري في شخص اميل لحود يغلب دائماً السياسي، كما يجمع مريدوه وخصومه على حد سواء، فإنه سيواجه حكماً صعوبة اكبر من اي رئيس مدني «محترف» في تقبل ما قد يشعر به من مرارة بإزاء انقلابات الدهر عندما يحتفل اليوم بالذكرى السنوية الاولى لانتخابه رئيساً للجمهورية بشبه اجماع مجلس النواب وفي ظل حماسة وطنية ونيابية بلغت حد تعديل الدستور وبشبه الاجماع نفسه خصيصاً لهذا الغرض قبل يومين من الاقتراع.

غير ان الخصال العسكرية التي جبلت اميل لحود ستهوّن عليه، في المقابل، مفاعيل الصدمة إن هو شعر بها. فإذا كان القائد فيه يطبع الرئيس، كما يقول ايضاً بصوت واحد محازبوه ومعارضوه، فإنه سيعرف بالتأكيد كيف يكبت هذه المعاناة وراء الابتسامة المطمئنة والصمت البليغ ليستغرق في خلوة بحث استراتيجي، وهي خلوة مع الذات قبل ان تكون مع «جيش» المستشارين والاعوان، بحثاً عن الحلقة الضائعة وسعياً الى ترميمها فينجلي الافق.

قطعاً، سيكون من الظلم اقتناص الذكرى الاولى لانتخابه لتقويم محصلة ما فعله الرئيس اميل لحود منذ توليه السلطة. فجردة الحساب، اذا كان من جردة، ستقدم في ٢٤ تشرين الثاني المقبل في ذكرى اكثر التصاقاً بعمل المؤسسات التي تبنى دولتها راهناً، اي ذكرى توليه الرئاسة

وادائه القسم وتلاوته خطابه. ولا شك في ان الاسابيع الخمسة المتبقية لهذا التاريخ كافية، كما سيشير اي مستشار ان استشير، ولا سيما في ظلال الهدنة التي تدفع الحكم كما المعارضة الى الترفع عن التفاصيل الخلافية صوناً للمصلحة الوطنية العليا. لا شك ان هذه المهلة كافية كي تُستكمل عملية بناء دولة القانون والمؤسسات وتنجز كل الوعود التي اتى بها خطاب القسم، فنستطيع اذ ذاك ان نمضي السنوات الخمس المتبقية من الولاية الرئاسية في جعل لبنان «احلى بلد في العالم»، كما درج الرئيس على التبشير في مجالسه، واحقاق الحق العربي في جنوب لبنان والجولان وفلسطين من الماء الى الماء، ودون ان ننسى البقاع الغربي، وربما ان تيسّر الوقت لبناء المدينة الفاضلة المتقشفة.

لذا، وحتى لا تشكل مناسبة ١٥ تشرين الاول ذريعة لمغرض لا يشاء الامتثال للهدنة فيجري جردة الحساب على حسابه، وقبل الاوان، وجب تجنب اي قراءة خاطئة لذكرى هذه العلامة الفارقة في التاريخ اللبناني الحديث. ففي اي سوء فهم اجحاف لصاحب الذكرى كما للآمال الكبرى التي علقت عليه، تعليق اللافتات في كل زقاق من ازقة لبنان قبل عام.

للذكرى، اذن، ومن اجل الا يضيع معنى التغيير بعد ما نال من ضربات في «بيت ابيه» كما خارجه، فلنسترجع المناخ الذي استقبل اختيار العماد لحود في ٥ تشرين الاول ١٩٩٨ فانتخابه في ١٥ منه. ولا يهم في هذا المجال مقدار الجهد الترويجي الذي جعل هذا المناخ تتويجاً لـ«مطلب شعبي» صاغته «استطلاعات رأي» لا تزال بعد عام موضع اعجاب خبراء الاستطلاع كما اصحاب الرأي. فأياً تكن حال «الارقام» قبل التتويج، لا يستطيع المرء الا ان يتذكر ان اختيار العماد لحود لرئاسة الجمهورية اللبنانية حرك املاً كبيراً في تغيير ما، بعدما بلغ السأم أوجه، في نهاية العهد السابق، من تمرمغ الطاقم الحاكم في الطمي.

ولكن تلك هي تحديداً المشكلة الكبرى، مشكلة الرئيس لحود

وحكومته ومعارضته، ومشكلة كل المواطنين. بعد اقل من عام، التغيير صار من عناوين معارك الماضي والأمل استحال ذكرى تحتاج الى من يحييها.

١٥/١٠/١٩٩٩

إخبار

ثمة شبه اجماع بين الملمين بآليات الحكم في لبنان على كون المدير العام للامن العام، اللواء جميل السيّد، أحد الاكثر ذكاء بين افراد الطاقم الحاكم. او لنقل بكلمات أدق انه، على ما نقل وينقل، الضابط (السابق) الاكثر وعياً لمقتضيات اللعبة السياسية المدنية بين مجموعة العسكريين وشبه العسكريين الذين يتحلقون في اروقة السلطة.

الا ان سمعة الذكاء التي تقترن باسم اللواء السيّد لم تعد تشكل عزاء، مثلما دأب بعضنا على الاعتقاد خلال السنة الاولى من العهد امام تراكم الاخطاء والهفوات التي وقع فيها رفاقه وبدا هو براء منها. على العكس تماماً، فان الكفاءة المعترف له بها، بدل ان تشكل سبباً تخفيفياً يدفع الى تفهم موقف مديرية الامن العام المتشدد من مسألة الرقابة، هي - اي هذه الكفاءة تحديداً - ما يثير الريبة اليوم.

لذلك، ولأننا لا نستطيع ان نفسر سلسلة «الاخطاء» التي راكمها الامن العام في المهلة الاخيرة بنسبها الى انعدام الكفاءة، ولأن اللواء السيّد هو من هو، صانع سياسة (وسياسيين) وليس في اي شكل من الاشكال مجرد مأمور اداري، فانه مطالب اليوم بان يشرح على الملأ ما الذي يحصل. وللتحديد، ان اللواء السيّد مطالب، ومعه وربما قبله رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، بان يشرح للمواطنين اي اسباب تجعل

الرقابة الرسمية في «دولة القانون والمؤسسات» تتجاهل احدى ركائز هذه الدولة التي طال تحققها، اي الشرعة العالمية لحقوق الانسان وهي، للتذكير، تساوي في لبنان الطائف، الاحكام الدستورية.

وهو مطالب بان يفسر ما الذي يحدو هذه الرقابة الى التطاول ليس فقط على الحريات العامة وانما ايضاً على الحريات الخاصة والتجارية من خلال معاينة البريد عندما يحوي كتاباً او شريطاً مسجلاً. وهو مطالب بأن يبرر، إن استطاع، الاساءة اللاحقة بالبلد من جراء ذلك، سواء لجهة تلطيخ ما بقي له من سمعة في العالم او لجهة اعاقة قطاع الصناعات الثقافية والاعلامية والاعلانية، وهو من أهم موارد الاقتصاد الوطني.

واللواء السيّد مطالب بهذه التفسيرات لأن «دولة القانون والمؤسسات» التي يؤمن بها لا تقوم الا على شفافية القانون والمؤسسات، فضلاً عن كونها تفترض مشاركة المواطنين الدائمة. واللواء السيّد يعرف اكثر من غيره ان هذه المشاركة هي في اساس اي سياسة تسعى فعلاً الى البناء.

فليفصح اللواء اذاً! واذا كان ما يفصح به ان الامن العام بمزايدته الرقابية انما يخضع لضغوط نجهل حجمها، فلعلنا نستطيع مساعدته ومن هم في امرته على مواجهة هذه الضغوط. اما اذا كان الموضوع يعود الى قرار نجهله ايضاً بتغيير وجهة الحياة العامة في هذا البلد، فهذا يستحق، وكم بالاحرى، إخباراً.

من المواطنين الصالحين واليهم.

«الملحق»، ١٦/ ١١/ ١٩٩٩

هل فاتَنا شيء؟

تمر القرون وتبقى الحكمة الصينية القديمة : «عندما تشير الاصبع الى القمر، ينظر الابله الى الاصبع».

تمر القرون ومع الحكمة الصينية القديمة تبقى البلاهة سلاح من يدّعون الدهاء في السياسة. فاذا حدث ان انتشرت المعرفة فتضاءل عدد «البلهاء»، يستنفر «الدهاة» فيبادرون الى تعبئة جيش الزجالين وحشد مكبرات الصوت والصورة، علهم يحولون دون ان يفكر احد فيعكر بتفكيره حفلة تمجيد اليد التي ترتفع اصبعاً اصبعاً.

لا صوت يعلو فوق صوت الاحتفال، وخصوصاً انين الفكر. ومن بقي له جَلَد على التفكير بعد التأمل في كل هذه المناظر الشاهقة، سيتلهى عن اي تشكيك غير التشكيك بقدراته الحسية وربما العقلية : هل فاتني شيء؟ أغَفلْت عن فتح مبين؟ كأن حررنا القدس مثلاً؟ او دحرنا الاحتلال عن الجولَان بعد جنوب لبنان؟ او بنينا البلد؟ او احللنا الرخاء فيه؟ او اقمنا دولة القانون؟ او استحصلنا على براءة ذمة من منظمة العفو الدولية؟ او شيّدنا المؤسسات؟ اي شيء، لا يهم، فلا بد ان نكون قد حققنا امراً عظيماً وانا كالابله لم انتبه.

لكن البلاهة ليست قدراً ولا هي حكم ينفذ بمجرد استصداره من قضاء ما، مدني او غير. واذا كان التفكير صار صعباً، فان احداً لن ينجح في منع الاسف. وموضع الاسف الاول وموضوعه هو تحديداً ما يدعي الزجل السياسي الاحتفاء به، اي الذكرى السنوية الاولى لاعتلاء الرئيس اميل لحود سدة الرئاسة. انها فعلاً مدعاة للاسف ان تمر المناسبة وسط

حرب العصابات)، وهذا بالمناسبة ما يجعل مغالاة مديرية التوجيه في الدفاع الاعلامي عن اداء الجيش مريبة، حيث انها تجازف في ذلك بمعنويات المؤسسة العسكرية.

لكن ما يقال في الاداء القتالي للجيش لا ينسحب اطلاقاً على ما يسمى خفراً «الاجهزة الامنية»، اي تلك التي تتولى الاستطلاع والاستخبار، ايا تكن مرجعيتها المؤسستية. فاذا كان ثمة تقصير، فهو في عمل هذه الاجهزة. ولا يخفف من فداحة هذا التقصير ان تكون الاجهزة انتهت الى التنبه الى وجود وضع غير طبيعي في جبال الضنية، كما ادعت معلومات «المصادر» بعد الثغرة. كما ان احداً لن يمنحها اسباباً تخفيفية لأنها تلهّت عن خطر حقيقي بانشغالها في رصد اخطار اخرى رسمتها لها التربية السياسية الجديدة. فغرقت في ما لا شأن لها به، من رقابة على عروض الباليه، ومنع للافلام والمجلات ومراقبة المعارضين وتجسس على الطلاب واختراق للجمعيات الاهلية وتوجيه للاعلام وغيرها من آفات المجتمعات شبه العسكرية في العالم الثالث. وعلى العكس تماماً، ان التضخم الذي اصاب عمل الاجهزة يجعل المحاسبة عن التقصير اكثر الحاحاً.

ولكن من يحاسب؟

قطعاً ليست تلك الحكومة التي انتظرت اربعة ايام قبل ان تلتئم. ولعلها لما كانت التأمت لولا الحاجة القانونية، او قل التقنية، الى قرار من مجلس الوزراء حتى تحال القضية على المجلس العدلي.

هنا الثغرة، وليس في مكان آخر. ثغرة سياسية، بالمعنى الحرفي للكلمة، اي الفراغ الكامل الذي يترك اسياد الاجهزة بلا رقابة على رقاباتهم ولا محاسبة على اخفاقاتهم. تصوروا، حتى وزير الداخلية، الحاضر الدائم، ابتلعته الثغرة.

لم يفت الاوان. لا يزال الاتعاظ ممكناً، او على الاقل الايحاء

بالاتعاظ، واستقالة واحدة ستكفي، اياً يكن من تطلب منه، حتى لا يشعر المواطنون بأن التقصير الامني، في دولة القانون والمؤسسات، اقل خطورة من التقصير الاداري الذي ملأت مطاردته السجون.

٢٠٠٠/١/٧

يا زهوة في خيالِ

لا بد ان يكون في الأمر سحر ما. فجأة يزخر البلد بالاحداث. عجقة أخبار لم نشهد لها مثيلا منذ زمن: تظاهرات ضد اميركا فيما الكل اليها ذاهبون. قنابل مسيلة للدموع وهراوات لا يلبث ان يبلسم الجروح الناتجة منها احتضان رئيس الحكومة الابوي لها، واستقواء رسمي لبناني (بماذا؟) فتبادل تهديدات حربية مع العدو المحتل، زيارات عربية مفاجئة، فاجماع عربي اكثر مفاجأة. غياب سوري عن سطح السياسة اللبنانية وانشغال لبناني في سبر أغوار السياسة السورية المتجهة الى تجديد شبابها (وزاريا)..

قطعا ان في الامر سحرا. تمر عملية التسوية الاقليمية في نفق لا يعرف أحد ان كان سيؤدي الى انفراج طال انتظاره، أم الى مسلسل من العنف المتجدد (على أرض لبنان). لكن المناخ الرسمي يبث من جميع منابره التفاؤل والاعتداد بالنفس. حتى الرئيس سليم الحص بلغته العدوى، وهو مثال الحذر والتروي حتى لا نقول التباطؤ. فأي سحر أعاد اليه البسمة والثقة حين لم تنجح في ذلك سنة من التجاور مع رئيس للجمهورية دائم اليقين؟

بالطبع، هناك أسباب موضوعية تفسر الشعور بالانشراح. فعودة مصر تستحق التهليل اذا تأكدت فتجاوزت التوظيف الديبلوماسي الذي ربما

شاءه الرئيس حسني مبارك حيال الحليف الاميركي، وكذلك عودة الكويت عبر لبنان الى القبول بمفهوم العمل العربي المشترك، ثم كيف لا ينشرح المسؤول اللبناني الملتزم وحدة المسارين والمصيرين عندما يرى، وبخلاف توقعات اصحاب النيات السيئة، بأي أناقة وأي خفر تبادر سوريا الشقيقة الى اخلاء الساحة امام الشقيقة الاكبر واشقاء آخرين (معنويا، فقط معنويا، اطمئنوا)؟

كل ذلك صحيح، ولكن لماذا يقابل حال الزهو الرسمي والاعلامي شعور لا تفسير له بأن في الامر سحرا؟ ربما كان السبب ذاتيا ويكمن في التشوهات الفكرية الناجمة عن انتحال صفة المراقب المأذون (لعدم الانتساب الى جدول الفكر القويم). أم تراه الانقطاع بين ما يطفو على السطح من حركية وحركات والجمود الضارب في أعماق الجسم السياسي هو ما يغذي روحية التشكيك فيدفع الى البحث عما اذا كانت النشوة السائدة ضرب من ضروب الخيال؟

في الاقتصاد الحديث، يتكلمون عن ظاهرة «الفقاعة» للتدليل مثلا على ارتفاع في مؤشرات البورصة لا يكون مستندا الى حقيقة النتائج الاقتصادية للشركات تلك هي تماما حال السياسة اللبنانية: ركود سياسي بل تغييب للسياسة بما هي علاقات صراع وتحالف مفتوحة تحملها قوى اجتماعية، وفي الوقت نفسه تضخم الخطاب السياسي على السطح (وفوق السطوح).

انها «فقاعة» السياسة في لبنان: كل شيء مباح امام الخطاب الرسمي ولا شيء امام المجتمع، وان مقاوماً. كل شيء قابل للترويج في المنظومة الحاكمة، موالاة ومعارضة، ولا شيء يصح للتصديق. فلمَ العجب بعد ذلك؟

فعندما يصبح الصحافي متهما، وقارئة الفنجان مؤرخة، وعندما يخرج قائد الميليشيا ابيض ناصعا من غسالة الامر الواقع (وليس السيد

ايلي حبيقة الا واحدا من ابطال التبييض هذا، وان يكن ابرزهم)، وعندما يتحول شريك حكومات الفساد السابقة/حارس معبد الاصلاح، وعندما لا يعود الجنوب غاية وانما وسيلة، وعندما... وعندما... يصير مشروعاً ان يزهو المسؤول من نفسه.

ومن خياله!

٢٠٠٠/٢/٢٥

متى نخرج من جمهورية الموز؟

بالمعنى الحرفي، يُستخدم تعبير «جمهوريات الموز» للتدليل على عدد من دول أميركا الوسطى قام اقتصادها على انتاج هذه الفاكهة دون غيرها من الزراعات وباتت تتحكم بسياساتها شركات الفواكه الاميركية العملاقة، وفي مقدمها «يونايتد فروت». غير ان هذا التعبير اتسع استعماله فصار يعني الدول الصغيرة التي تصنع بها واشنطن ما تشاء دون ان تقيم أي اعتبار لطاقمها السياسي. ثم عاد هذا المفهوم واتسع ليدل على كل الدول التي تخضع فيها السياسة لمزيج من المصالح الخاصة والأهواء الشخصية ويغلب عليها الافراط في الخطابية وغيرها من مظاهر العنفوان الفولكلوري.

كان لا بد من هذا التذكير حتى نقف على حقيقة ما قصده رئيس الجمهورية في ديوانيته الاخيرة عندما بشّرنا باننا خرجنا من «جمهوريات الموز». طبعاً، لم يقصد الرئيس لحود المعنى الحرفي، ليس فقط لان زراعة الموز في لبنان ضربتها الحرب وأعوام الأزمة، وانما أيضاً لأن الرئيس يعرف ان نسبة عالية من المواطنين اللبنانيين لم يعودوا يعرفون طعم هذه الفاكهة اللذيذة والنافعة (تسع فيتامينات) ولا غيرها من غلال

الأرض بعدما اجبرتهم قسوة الزمن على الاكتفاء بما يعرض عليهم بأبخس الأسعار، والمعروض بكثرة في هذه الأيام هو الكعك!

يبقى المعنيان المجازيان، فالى أي منهما كان يشير الرئيس؟ والحق ان كلا الاحتمالين يصطدمان بعوائق منطقية. فاذا كان القصد اعلان التحرر من الهيمنة (الاميركية، فقط الاميركية، اطمئنوا!)، فهذا حاصل منذ مدة والحمد لله بفضل التفويض الاميركي لسوريا، ناهيك بمعاهدة الاخوة وتلازم المسارين وتوافق المسؤولين جميعاً، سابقين وحاليين، منذ عقد من الزمن على انشاد لازمة العلاقات المميزة كاملة وبلا نشاز عند الطلب، واحياناً من دون طلب. وهذا المراس، بالمناسبة، يلغي امكان تحميل «رسالة» الرئيس معنى التحرر من كل أنواع الوصاية، اي بما فيها الوصاية السورية.

وأما ان يفهم اعلان الخروج من «جمهوريات الموز» على انه اعتزاز بان السياسة اللبنانية اضحت موضع احترام، فهذا خارج الصحن والنقاش. ذلك ان نسب مثل هذا القصد الى الرئيس يتناقض مع الفرضية الكامنة وراء تصرف القيمين على السياسة في هذا البلد، ومؤداها انهم ليسوا بحاجة الى اعتراف من أحد (خارج الواحد الاحد المتحكم بالعلاقات المميزة)، فكم بالحري الى احترام! تذكّروا كم كنا غير معنيين بحيازة احترام كوفي أنان عندما كان الأمين العام للأمم المتحدة منحازاً الى اسرائيل، على ما اتهمته وقتئذ اجهزة الدعاية ووزارات التوجيه. وكأننا لا نأبه باحترام الآخرين لنا الا عندما لا نحرم منه.

لا تفسير واضحاً اذاً لكلام الرئيس عن «جمهوريات الموز». لذا، لا بد من التكهن. ترى، هل سمع الرئيس انتقادا في هذا الاتجاه في الآونة الاخيرة؟ صعب. ام أنه وصله تقرير، وما أكثر الدوائر التي يمكن ان تخطه، يعرض ما تكتبه الصحف الاجنبية الممنوعة وما تتناقله ألسنة الشارع بالمزيد والمزيد من الجرأة؟ يمكن المراهنة ان احدهم استخدم

تعبير «جمهوريات الموز»، على الارجح في صحيفة أجنبية، حتى يفطن الرئيس الى اسقاط التهمة.

غير ان الهجوم الرئاسي المضاد يحمل طابع المغامرة. فالمبادرة الى طرح مفهوم «جمهوريات الموز» في التداول العام، وان من باب نفي انطباقه على لبنان، سيدفع العديد من المواطنين ابتداء من الآن الى قياس الأداء الرسمي وفقا لهذا المعيار. وهم ان فعلوا سيكتشفون ان العنفوان في الديبلوماسية لا يكفي وحده لدحض التهمة، وخصوصا اذا كان أحادي الجانب. بل لعلهم سيعمدون الى قراءة ما طفا على السطح السياسي اخيرا من هذه الزاوية تحديدا، فيجدون الكثير من الظواهر المشابهة لفولكلورية «جمهوريات الموز»، من الافراط في عبادة الشخصية الى تغليب روابط القربى في المحاصصة الادارية والانتخابية، من دون ان نحكي عن صورة الارتجال التي عبرت عنها المناقلات الديبلوماسية الاخيرة حيث استبدل بعض السفراء الذين لم تمض سنة على تقديم اوراق اعتمادهم.

ومع ذلك، لا داعي الى الخوف: ان شيئا من هذا القبيل لن يحصل. فرئيس الجمهورية لا يمكن ان يتكلم في الهواء، ولا ان يغامر دون حساب. وهو، اذ يعلن الخروج من «جمهوريات الموز»، يكون قد أعطى الاشارة في الوقت نفسه لنزع كل المظاهر التي تعارض كلامه: لا صور بعد الآن في الشوارع، نشرات الاخبار الرسمية او المسترسمة لن تبدأ بأمر اليوم والاستقبالات، وسيحل مكان الاملاء الاعلامي عمل صحافي، والانتخابات ستجرى حرة نزيهة، بل سيستبعد ترشيح ابن الرئيس واقربائه...

كل ذلك حقا؟ بل أكثر. فمتى بدأ الخروج من جمهورية الموز، كل شيء يصبح ممكنا، حتى دولة القانون والمؤسسات.

٢٠٠٠/٦/٣٠

رأيي أنا رأيك...

لك الحق في ابداء رأيك، ولكن ان ابديته وكان مغايرا لرأيي، انا الذي في السلطة وصورتي تملأ السماء بعد الارض، فانك اما تقدم خدمة للعدو او انك ساذج بريء. وفي اي حال، لن نعمل برأيك ولا امل لك في اسماع صوتك ما دمت لم تأخذ مكاني، انا الذي في السلطة، وصورتي تملأ السماء بعد الارض!

قطعاً، كان يمكن رئيس الجمهورية ان يجد تعبيراً اكثر لباقة لعرض فلسفته الديموقراطية، وخصوصا عشية احتفاله بالذكرى السنوية الثانية لاعتلائه الرئاسة واختتام الثلث الاول من عهد اقل ما يقال فيه انه بدد بسرعة قياسية رصيده الشعبي الكبير.

قطعاً، كان يمكن رئيس الجمهورية ان يعثر على لغة اقل تبسيطاً لشرح تصوره الاستراتيجي لقضيتين مصيريتين بحجم امن الجنوب ورفع الوصاية السورية، وخصوصاً عندما تكون مناسبة الكلام ذكرى الاستقلال الاولى بعد التحرير.

قطعاً، كان يمكن رئيس الجمهورية ان يتنبه الى انه، كرئيس لجميع اللبنانيين، يمثل ايضاً «الضالين» منهم و«الساذجين»، وخصوصاً عندما يغلب «الضلال» الى هذا الحد وتغلب «السذاجة».

كان يمكن كل ذلك ولا ريب، غير ان رئيس الجمهورية شاء الا يفعل شيئا من هذا القبيل، ولا بد من التساؤل عن السبب. الغاية واضحة وهي قفل الملفين الساخنين، او لعلهما ملف واحد، ولكن السبب؟ لماذا يريد رئيس الجمهورية قفل الملف وهو الذي يعرف اكثر من غيره ان السياسة

السورية قابلة الآن للخروج من جمودها السابق؟ اكثر من ذلك، لماذا الحكم مسبقاً بالاعدام على مطلب الاستقلال في لحظة قد ترى سوريا نفسها مدفوعة الى اعادة النظر في سياستها اللبنانية، وربما في اتجاه الاقرار بأحقية هذا المطلب؟

قد يكمن التفسير في احدى القواعد الثابتة للعلاقات التي تقوم في ظل نظام الحماية بين الدولة الوصية والبلد الخاضع للوصاية، تلك القاعدة التي تلحظ مقاومة اولياء الامر في الاطراف لأي محاولة تغيير في المركز، كما حصل في تونس او في المغرب الاقصى/عشية انعتاقهما من «الحماية» الفرنسية./وفي سريان هذه القاعدة على العلاقة اللبنانية - السورية ما يتخطى طبعاً رئيس الجمهورية ليطاول كامل التركيبة السياسية - الامنية القيّمة على الزامية التلازم.

وترجح بداية التغيير في الخطاب الداخلي السوري هذه الفرضية. فعندما يصير حكم المخابرات موضع الكلام النقدي في مجلس الشعب ولا تحجبه الصحافة الرسمية، فهذا يعني ان الساحة الداخلية السورية، وان تكن لا تزال اقل حرية من الساحة اللبنانية، قد تصبح اكثر جذرية في البوح بمطلب التغيير.

وبهذا المعنى، قد نكون على وشك مشاهدة نهاية حال فريدة، لا مثيل لها الا حال هونغ كونغ مع الصين، تتمثل في تمتع البلد الموضوع تحت الوصاية بحريات اكبر من مجتمع البلد الوصي. غير ان انهاء هذه الحال، عند من يريدون انهاءها، لا يهدف الى تقريب المستويات بين البلدين، وانما الى وقف التغيير في البلد الوصي من خلال تثبيت الجمود في البلد تحت الوصاية.

لم تكن هذه المقارنات في بال رئيس الجمهورية على الارجح. وهو ليس مطالباً أصلاً باللعب على ثنائية السياسة السورية بالافتراض انها موجودة وانه ادرك وجودها. على العكس تماما، ما يجب تأمله هو ان

يبقى الرئيس ومعه كل الطاقم الحاكم في لبنان على اقتناع بأن المعلن من وعود السياسة السورية هو الذي سيسود.

فما دام تلازم المصيرين عنوان الخطاب الرسمي، تلك هي الفرصة الاوفر حظاً في ان يبارح الرئيس وكل من معه المنطق القائل بأن رأيهم ينوب عن آراء الآخرين.

٢٠٠٠/١١/٢٤

أوجُه المرض

الظاهرة صحية ولا ريب: نائب يتصدّى لتصرفات رجل امن وتمدد نفوذه، فيذكّره باولوية الحريات على «عقلية السجّانين». والانتقاد قطعاً دقيق: كان لا بد من صحافي يتمتع بحصانة كالنائب باسم السبع للتنبه الى ما سكت عنه، عمداً او مراعاةً او اضطراراً، معظم الصحافيين العاملين المفتقدين اي حصانة، من استفزاز للصحافة جسّده خطاب امني اريد منه توجيه رسالة تحذير الى الاعلام خلال مراسم افتتاح سجن.

والاهم ان مداخلة الزميل السابق باسم السبع في مجلس النواب، والموجهة ضد من سماه «الجنرال المفوّه»، والمقصود كما فهمنا مدير الامن العام اللواء المتقاعد جميل السيّد، تخطو بمجلس النواب خطوة اضافية، بعد الخطوات الثمينة التي اتت بها جلسات مناقشة البيان الحكومي، نحو استعادة القدرة البرلمانية على المساءلة، وإن لم يكن بعد على المحاسبة، وفي ذلك تأكيد ان الانتخابات الاخيرة [صيف ٢٠٠٠] لم تكن كارثية بالمقدار الذي قيل عنها.

كما انها تفيد، من جهة اخرى، ان مظاهر التعافي في المجتمع تنعكس ايجاباً على الحياة البرلمانية، وابرز هذه المظاهر تآكل سلطة

«الردع» التي لازمت عسكرة نظام الحكم، والبدء في استعادة هيبة الجمهورية في وجه هيبة سلطوية لا محل لها في جمهورية ولا مبرر.
فحتى لو كانت حرية الرأي والتعبير لا تزال تخضع للكثير من «المحرمات»، فان سلسلة المعارك التي خيضت في الاعوام الاخيرة، جهاراً في الدفاع عن الحريات، وصمتاً في بناء القوة الذاتية لمقاومة الترهيب، باتت تدفع المتمسكين بسلاح الوعيد للخروج الى العلن اكثر فاكثر، مما صار يعرّضهم لارتكاب الخطأ في وضح النهار مما يستدعي صفير الجمهور، استعجالاً لصفرة الحكم و- لمَ لا؟ - الطرد من الملعب.

بيد ان الفصل الاخير من معركة الانتصار لحرية الاعلام الذي شكله خطاب النائب السبع، يكشف ايضاً عن وضع لا يزال يكتنفه الكثير من اوجه المرض.

في الشكل اولاً: ندد النائب الموالي للحكومة ورئيسها [رفيق الحريري] بما عدّه انحرافات موظف دون ان ينبري احد من اصحاب السلطة الرسميين، لا رئيس الحكومة ولا حتى وزير الوصاية او وزير الاعلام (باعتباره معنياً مباشرة بالكلام المدان) ليرد، مبرراً او معتذراً لا فرق، وكذلك دون ان يبادر مجلس النواب او رئيسه، وقد نقل ان كلام النائب السبع اطرب اذنيه، الى مطالبة السلطة الاجرائية باستفسار او تحقيق.

في المضمون: ان اضطرار نائب الى الرد على موظف ينمّ عن شعور لديه ولدى الكثير من زملائه، ناهيك بجمع المواطنين، بوجود سلطة رابعة لم تلحظها النصوص الدستورية. وهذه السلطة الرابعة ليست بالتأكيد الصحافة، كما يقال عادة، وانما تحديداً الجهة التي تسعى، في ما تسعى اليه، الى لجم الاعلام، وهي ما يمكن تسميته «السلطة الامنية» المستفيدة على ما يبدو من فلسفة خاصة جداً لمبدأ «فصل السلطات»،

حيث انها لا تبدو مستقلة فحسب، بل متقدمة في واقع الامر على كل مرجعية خارجها.

في الظرف السياسي: اذا كانت التحالفات السياسية لا تزال تعني شيئاً في هذا البلد، فان مداخلة النائب السبع تندرج في سياق صراع الاحجام الدائر في اعلى دوائر السلطة السياسية، مع وجوب التساؤل حول طبيعة هذا الصراع. أهو اختبار القوى المستمر بين رئيسَي الجمهورية والحكومة؟ ام ان الامر يتعدى ذلك الى تحديد ما قد يكون بقي ملتبساً في «العقد التأسيسي» الجديد بين الرئيس الحريري والمرجعية السورية، وخصوصاً فرعها المقيم في لبنان والمتكفل متابعة ادق الدقائق التي ربما تغيب عن المركز الدمشقي؟

اياً يكن الجواب عن مثل هذا التساؤل، فلا رد شافياً غير الرد السياسي الديموقراطي الذي ينحاز الى روح الدستور، فلا يقيم اعتباراً لغير السلطات الثلاث المنصوص عليها ويحيّد الاجهزة المنفِّذة عن كل ما لا يعنيها. كما ان لا استعادة لهيبة الدولة ان لم يبادر المنخرطون في صراع الاحجام الى تبني الشفافية ناموساً لعملهم وحتى لصراعاتهم.

طبعاً، لا شيء عند اهل السلطة والمتنفذين يوحي امكان اللجوء الى مثل هذه المراجعة. لا شيء سوى الاقتناع الذي يجب ترسيخه في نفوسهم بأنهم ان لم يفعلوا، فانهم يجازفون بان يصير اعتبارهم هم، ولا احد غيرهم، اوجه المرض.

٢٠٠٠/١٢/٢٢

"عسكر على مين؟"

مشهد من الذاكرة: لسنوات، ظل الشعار مدموغاً بالاحمر على احد الجدران في حي بربور بالمزرعة، على بعد امتار من المبنى الذي قطنه الاستاذ نبيه بري قبل ان يصبح رئيساً لمجلس النواب. كان شعاراً نادراً، لم يتكرر جداراً بعد جدار على غرار غيره من عبارات التعبئة، ربما لانه كان في الاصل من صنع شاعر.

«انا شعبي اكبر يا عسكر»، كان يقول الشعار، وقد خطته يد مجهولة استفزتها على الارجح حكومة العسكريين في بدايات الحرب. لكنه لم يكن من ادبيات الحرب، على العكس كان صدى لظاهرة مدنية في المقام الاول هي التظاهرات الطالبية التي عاش لبنان على وقعها مطلع السبعينات. بل ان الشعار هو في الاصل من «قرادة» شاعت يومها على ألسن الطلاب، ومما جاء فيها:

«وينن قياداتك، يا عسكر؟
بالحمرا بتسكر، يا عسكر
عسكر على مين، يا عسكر؟
عالفلاحين، يا عسكر».

كان من الصعب على من سمع يوماً صدى تلك التظاهرات الطالبية الا يردد هذه «القرادة» وخصوصاً لازمتها أوّل من امس، اذا تسنى له المرور قرب احد المعسكرات، عفواً الجامعات.

صحيح انه تغير الكثير منذ مطلع السبعينات. فأولاً كانت كلمة «العسكر» تعني خصوصا قوى الامن الداخلي المولجة آنئذٍ بقمع

التظاهرات. ثم ان الحمرا لم تعد المكان الامثل للهو والسكْر، بل ان السكْر لم يعد السبيل الوحيد للتلهي عن المصلحة العامة، إذ يمكن الوصول الى النتيجة نفسها بوسائل اكثر صحية، الرياضة مثلاً.

والاهم ان الجيش، الذي كان ينال قسطه من الانتقاد خلال الاشارة الى امتناعه عن حماية الجنوب، تغير جوهرياً، اصبح «وطنياً»، كما طمأننا قائده السابق بعد انتقاله من اليرزة الى بعبدا. واذا كان لا يزال يحاذر التوجه جنوباً، فليس بدافع من قلة الوطنية، وانما من باب الحرص على الاستراتيجيا القومية، التي لا تكتمل الا بضغط لبناني على اسرائيل من اجل القبول بالسلام العادل والشامل، كما شرح لنا رئيس الحكومة في محاولة بطولية لعقلنة اللامعقول.

جيش وطني اذاً، بل عسكر عربي. فكيف يجوز السؤال؟

يجوز.

* * *

مشهد من «الميدان»: حاجز عسكري على بعد مئة متر من احدى الجامعات، امام مقهى يقصده الطلاب في ساعات الفراغ. كل من يمر يخضع للتفتيش، ما لم يكن «مسنودا» بصلة مع جهاز. الشاب مثل الكهل، النساء مثل الرجال، المشاة مثل السيارات. الضابط الشاب بنفسه مستنفر، بنفسه، ممتلئ بخطورة مهمته، يصادر العلم اللبناني ان اخطأ العلم وظهر على مرأى من حاميه، ولا يعجبه ان يرى الطالب نفسه مرّتين، فيتوعد من يكثرون من التجوال بين الجامعة والمقهى. الضابط الشاب لا يحب الشباب، والبحث يدور عن «دفاتر الجيش»، عسى ولعل احدهم افلت من التجنيد، فالجنوب بحاجة الى كل القوى. لا، ليس الجنوب، ولكن لا فرق.

الاستاذ يخرج من المقهى مع احد طلابه. الضابط الشاب ينادي

المواطن الشاب. يتدخل الاستاذ. «هذا واحد من طلابي»، يقول في محاولة لتهوين الامر. «هذا مواطن عندي»، يرد الضابط الشاب، قبل ان يدفع بالاستاذ ويباشر تفتيش كتاب «القانون المدني»!

لمَ العجَبْ من تفتيش كتاب، وان يكن كتاباً في القانون، ومدنياً فوق ذلك؟ لمَ العجَبْ ما دام الضابط الشاب يرى الشعب مواطنين «عنده»، فينسى ان مبرر وجوده ان يكون هو «عند» المواطنين، اداة لصون السيادة ومصدرها الوحيد الشعب.

عسكر على مين؟ على المواطنين؟

طبعاً، المشكلة ليست في اداء الضابط الشاب. المشكلة في من عبأ رأسه حتى يصير كأي عسكري عربي، منتفخ الذات، يحسب نفسه اسمى من «العامة»، لا يأبه مسؤول إنْ وصلوا حيث لا يريدون الذهاب. الى الخراب. او الاغتراب.

* * *

مشهد من وراء الشاشة: ثكنة عسكرية في مؤسسة تلفزيونية. او مؤسسة تلفزيونية في ثكنة عسكرية. الاحكام العرفية فجأة من دون اعلان مسبق ولا قرار من سلطة شرعية. التوقيف الاعتباطي من دون ادنى امر قضائي. بل انقلاب على القضاء والسلطة المدنية، ومن دون بلاغ عسكري. والسؤال هنا اكثر من اي مكان آخر عن المسؤولية.

فما جرى في «المؤسسة اللبنانية للارسال» اخطر حتى من قرار تحويل بيروت معسكراً حربياً وتشويه صورة السلم الاهلي وسمعة لبنان وتطفيش المستثمرين، فضلا عن المواطنين. هو اخطر لانه يمثل النموذج الصارخ ليس فقط لسوء استخدام السلطة، بل لاستخدامها من اجل مصالح شخصية. ففي النهاية الخلاف بين مساهمين في شركة خاصة، ولا يهم، في هذا المجال على الاقل، ان كان لبعضهم صفة رسمية ولا حتى طريقة

حصولهم على صفة المساهم وصلاحياته. خلاف بين مساهمين قال القضاء كلمته فيه، فيقحم الجيش فيه من دون مبرر ويتحول توقيف الاعلاميين عملية حجز رهائن حتى تبدأ مفاوضات الافراج عنهم وعن مؤسستهم، فيظهر فجأة شبح المدير الخاص للامن الخاص في «اللبنانية-السورية للتلازم والعلاقات المميزة» (شركة غير محدودة اللامسؤولية).

من يضمن ان ما حدث مع «المؤسسة اللبنانية للارسال» بحجة سياسية، فقط حجة، لن يتكرر غداً مع غيرها، ومن دون حجة، او بأيّ حجة كانت؟

من يضمن ان لا يؤدي سوء استخدام سلطة العسكر الى ان يتساءل احد غداً: عسكر على مين؟

وان يجيب: على الآمنين؟

١٦/٣/٢٠٠١

رواسب أمنية

لأجل الاصالة، يفضّل ان تروى الحكاية العائدة الى بدايات حكم حزب البعث باللهجة العراقية. لكن، بعد لا مقررات مجلس الوزراء مساء امس، يجوز ايضاً التدرب عليها باللهجة اللبنانية.

تقول الحكاية: «واحد ماشي في شوارع بغداد، بباوع (يلتفت) يمينْ، بباوع يسارْ. هاه! داسوس (جاسوس)! مسْكوهَ، ضربْوه، قتْلوه، سَحْلوه، وغدْ باشر محاكمتَهْ.

سأل السامع: وَيش تهمتَهْ؟ قالوا: شيوعي وعندَه رواسب نازية!»

كان راوي الحكاية قبل ايام يقصد بها تصوير عملية عسكرة النظام

العربي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ولكن لم يغب عنه، وهو واحد من كبار اهل السياسة في لبنان، ان ثمة من قرر التعويض عن عقود من التأخّر اللبناني في مجال سحق الحريات وخرق حقوق الانسان وفرض الرأي الواحد، ربما عملاً بواجب التلازم والتنسيق والتكامل...

حتى مساء امس، كان يمكن التساؤل حول مدى ضلوع سلطة الوصاية السورية في قرار الانقضاض على الصحوة السياسية في البلاد التي عبرت عنها خير تعبير مصالحة الجبل. غير ان فشل معارضي المعالجة الامنية داخل الحكومة في فرض تراجع علني عن الاجراءات القمعية الفجائية المتخذة في الايام الاخيرة، لا يترك مجالاً للشك: قد تكون دمشق راغبة في «ضبضبة» الفضيحة التي تسبب بها حجم الاعتقالات [في ٧ آب ٢٠٠١]، لكنها لا تريد رفع الغطاء عن اصحاب «المشروع الامني» واعطاء حرية تصرف كاملة لدعاة «المشروع السياسي». وكأنها تقول لهؤلاء ان لا مشروع سياسياً متكاملاً غير ما تمليه عليهم المصلحة الشقيقة. ولعلهم قد ادركوا الآن ان حرية التصرف كحرية الاوطان، تؤخذ ولا تعطى، وقد كانت امامهم فرصة لأخذها، فلا عذر لديهم إنْ بدّدوها.

لم تبدّد الفرصة كلياً بعد، ذلك ان لا - قرارات مجلس الوزراء تحمل وجهاً ايجابياً رغم كل شيء. فاذا كانت السلطة التنفيذية قد تقاعست عن اتخاذ اجراءات ضد تفرد الاجهزة، فانها في المقابل لم تتبن اختراع «المؤامرة التقسيمية»، مما تفّه موقف الوزير الذي تحجج بهذه النظرية، ناهيك بالابواق السياسية والاعلامية التي سارعت في الترويج لها. كما يلاحظ في السياق نفسه ان الحكومة احجمت، على ما يبدو، عن ملاحقة محطة «ام. تي. في»، وهي الملاحقة التي تبرعت بالتهيئة لها دائرة الامن المرئي والمسموع المسماة مجلساً وطنياً للاعلام.

لكن الفرصة لن تدوم طويلاً، بالافتراض انها لا تزال قائمة، والعبرة

في الخطوات التي ستترجم بنود التسوية، وخصوصاً ما تعلق منها بتأكيد ضرورة خضوع الاجهزة الامنية الى السلطة السياسية. فاذا استطاع رئيس الحكومة في الساعات المقبلة ان يطمئن المواطنين الى حقيقة هذا الخضوع، عبر تخلية المعتقلين والتحكم بالفلتان الامني، وقد شاهدنا صوراً عنه امام قصر العدل لا تشرّف وزارة الداخلية [ضرب المعتصمين على أيدي عناصر أمنية باللباس المدني]، ودون ان ينسى وضع حد للتنصت على مخابراته هو - اذا استطاع رئيس الحكومة ان يفعل ذلك، فسيكون قد خطا خطوة مهمة في اتجاه تأكيد مشروعه السياسي.

اما اذا تخلّف عن هذا الواجب مرة اخرى، واياً يكن السبب، فما عليه الا ان يتأمل في الحكاية البغدادية العائدة الى بدايات حكم البعث، لانه قد يسمع الكثير من التنويعات عليها، و«التهم» جاهزة سلفاً: قواتي عنده رواسب عونية، اشتراكي عنده رواسب قواتية، ديموقراطي عنده رواسب ميليشياوية، او بكل بساطة تقسيمي عنده رواسب حريرية. لا حاجة للكثير من الخيال لتصوّر التركيبات الممكنة، يكفي رئيس الحكومة ان ينصت لبعض وزرائه.

٢٠٠١/٨/١٠

ولا يخفت الصوت

في استهلال كتابه الشهير عن الحرب اللبنانية، يستعيد جوناتان رندال حكماً اطلقه احد القناصل الاوروبيين على اهل هذه البقعة في مطلع القرن، مستهجناً ان يكونوا دوماً على استعداد لاضرام النار في البلاد من اجل اشعال سيكارة.

انتهت الحرب منذ اكثر من عقد، ولا احد في جميع فئات المجتمع يفكر الآن في حرق البلد. لكن النزعة التدميرية باتت تسكن دوائر القرار،

ولو باسم السلم الاهلي. هنا، تصغر وظيفة اتفاق الطائف والدستور والشرعة العالمية لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان، فضلاً عن اصول المحاكمات الجزائية، ولا تعود هذه النصوص المنظمة للاجتماع الوطني اكثر من مجرد اوراق لا تصلح الا لمسح العرق عن جبين من اقلقهم اختلال في لعبة الاحجام المزعومة، والاصح لعبة الظلال، او من هزّهم خطر فقدان مكانهم الثمين في هذه الحلبة الفارغة من اي مشروع واي مشروعية.

غير ان دوران آليات القرار في متاهات الحسابات الشخصية لا يقلل من اهمية التعارض الذي ظهر بين الممسكين بالسلطة ومشروع الدولة. فلو لم يكن هذا التعارض صارخاً من الاساس، لما تحولت حريات الناس مجالاً يستبيحه المفترسون كلما شاؤوا تصعيد حروبهم الصغيرة ضد بعضهم البعض وحربهم الكبيرة ضد مجتمع ادار لهم الظهر فراح يتصالح مع نفسه من دون ان ينتظر اذناً من صاحب وصاية او خاضع لها. ولنعترف صراحة ان هذه الحرب الكبيرة، اذ اقترنت مع فصل بائس جديد من الحروب الصغيرة، افضت الى الحاق ضرر جسيم بما تبقى من حريات، فأكدت ما كنا نستشعره من القراءات عن بلدان بعيدة «نجحت» في ان تكون في الاوان نفسه جمهوريات موز وجمهوريات خوف.

وبعد ذلك، يأتي وزير مولج برعاية امن المواطنين ليقول ان تحقيقاً سيجري في حق «المدنيين» الذين اعتدوا على المعتصمين امام قصر العدل. يبدو ان وزارة السيد الوزير تفتقر الى اجهزة الهاتف والتلفزيون والفيديو والتنصت، فلم ينتبه الا بعد مرور خمسة ايام ان القوات النظامية التابعة له تركت الشطار والعيّارين الجدد ينهالون ضرباً وركلاً على المواطنين قبل ان يسوقوهم الى شاحنات تابعة لقوات نظامية اخرى. بالمناسبة، وتصحيحاً لخطأ شائع، لم تكن تلك المرة الاولى التي يعهد فيها القمع الرسمي الى هؤلاء الشطار، فقد حدث ان تدخلوا في نيسان

الماضي ضد تجمع من الشباب اعتصموا قرب وزارة الداخلية في الصنائع للتنديد باضطهاد صحافي، وكان بين المعتدى عليهم محام. الا ان الكاميرات كانت غائبة في تلك المرة، فلم يكن ممكناً «الاتعاظ». اما وقد توافرت امام قصر العدل ولم تغب عن المسؤولين الميدانيين ناهيك بالسياسيين، وجب التساؤل اذا لم يكن «انزال» المدنيين متعمداً لتعميم رسالة الخوف، على غرار «الاجتهادات» القانونية التي حوكم على اساسها معظم المعتقلين.

لكن/جمهورية الخوف/لا تنبت بهذه السهولة في مجتمع استعاد على ما يبدو قدرته على انتاج المضادات الحيوية. ولعل هذه القدرة هي الدرس الابلغ في هذه الاحداث. ففي مقارنة سريعة مع سجلات التعدي في عقد التسعينات، تبرز السرعة القصوى التي تم فيها هضم التبريرات المؤامراتية للهجوم على الحريات، فلا يخفت الصوت، بل على العكس تتسع دائرة الاعتراض، مثلما رأينا في مؤتمر الدفاع عن الحريات والديموقراطية امس، لتتشكل ملامح حركة وطنية جديدة تأخذ على عاتقها مشروع الدولة.

٢٠٠١/٨/١٧

مؤامرة ضد الإنسانية

في البلد مؤامرة كبيرة، فأين السلطة؟ واين الاجهزة والقضاء؟

في البلد مؤامرة حقيقية هي غير ما تبوح به السلطة وتنشغل به الاجهزة ويُجرّ اليه القضاء.

في البلد مؤامرة خطيرة، واخطر ما فيها ان السلطة تسكت عنها، ومعها تسكت الاجهزة ويُحيّد القضاء.

انها مؤامرة الصمت التي حيكت وتحاك من اجل «تطبيع» التعدّي على حرمة الفرد من خلال شيوع اساليب التعذيب الجسدي والنفسي في حق الموقوفين، سواء كانوا متهمين بجرائم جنائية او بنشاطات سياسية «محظورة» او «غير مرخصة». انها مؤامرة التمويه عن المعيار الاول الذي يجب ان يقوم عليه البلد، ويسبق اهميةً حتى التمييز بين العدو والصديق، وهو المعيار الفاصل بين الانسان فينا وما يعادي الانسانية.

وما يعادي الانسانية، في العرف القانوني الذي تقرّ به الجمهورية اللبنانية بفعل توقيعها على شرعة حقوق الانسان والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، هو تحوّل المعاملة السيئة للموقوفين اسلوباً عادياً للتحقيق معهم او للاقتصاص منهم (قبل ان يدينهم القضاء) او الانتقام من تشبثهم بحرية آرائهم.

ما يعادي الانسانية قرأنا نماذج مخزية عنه في تقرير منظمة العفو الدولية الذي نشرته «النهار» اول من امس حول تعذيب النساء في السجون اللبنانية. ما يعادي الانسانية تصلنا منه بين الفينة والاخرى اصداء معيبة تخرج من مخفر يتوسط احد الاحياء الاكثر رقياً في بيروت. ما يعادي الانسانية نسمع عنه همساً منذ اعوام كلما جرت حملة اعتقالات ذات طابع سياسي، وسواء اصابت الاوساط الاسلاموية في طرابلس والضنية او «القوات اللبنانية» و«العونيين». نسمع وننسى.

هل ننسى هذه المرة ايضاً بعد ما بدأ يخرج الى العلن من ممارسات الاسبوعين الأخيرين؟

قد يقول «الواقعيون» اننا لسنا في اسوج وان مناهضة التعذيب تنطوي على شيء من الطوباوية في بلد خرج من حرب ظهّرت بشاعاتها مضمون ثقافة العنف التي تختمر في المجتمع.

انتهت الحرب منذ اكثر من عشر سنوات، ولا عذر لسلطة تعتدّ بصون السلم الاهلي ان هي تصرّفت على شاكلة الميليشيات، حتى الادعاء بانها

تفعل ما تفعل من اجل السلم الاهلي. فأي سلم يكون ذاك الذي يقوم على ترهيب الاهلين وكسر رؤوسهم، على ما ينسب الى بعض المسؤولين وما ينقل من مجالسهم، حيث لا امانات تُحفظ تعميماً للوعيد، فكيف بالامان؟

اما ثقافة العنف، فليست وقفاً على مجتمع دون الآخر، بل لعلها اكثر الظواهر الانتروبولوجية عالميةً. ومن يعرف اساطير الـ«فايكينغ»، اجداد النروجيين والاسوجيين، يدرك ان المسألة ليست في تكوين الشعوب وانما في المفاهيم العقلانية والمؤسسات القانونية. فمن دون مفهوم «حرمة الجسد» الانكليزي habeas corpus الذي تطور الى مبدأ قرينة البراءة (المعترف بها للمتهم حتى يثبت العكس)، لما كانت بريطانيا انتقلت من مظالم الاسياد الى بناء الدولة الحديثة الديموقراطية. ومن دون تبني فرنسا الثورة شرعة حقوق الانسان والمواطن، لما قامت الجمهورية بما هي عقد اجتماعي طوعي ومستديم. ويمكن الاضافة ان النضال من اجل نزع الاستعمار ما كان ليهزم هاتين الامبراطوريتين لو لم تحدّ من اعتباطية سيطرتهما المفاهيم الحافظة لحرمة الفرد.

وفي اي حال، لا حجة تقبل من «واقعي» إنْ كان يجهل الدستور، فتلك القاعدة الاولى التي يفترض ان تنظّم واقع الجمهورية اللبنانية. والدستور، لمن يجهل، يتضمن في مقدمته اشارة صريحة الى الشرعة العالمية لحقوق الانسان.

من الواضح ان الدستور ليس القراءة المفضّلة في اروقة السلطة وأقبية الاجهزة. صعب، الدستور، مواده كثيرة ومعقدة. ثم انه لا يشير الى السلطات غير المنظورة، فلمَ العناء؟

لأن قراءة الدستور وشرعة حقوق الانسان، على نشافها، قد تكون اهون على من يخالفهما من مطالعة قصاصات الصحف عن المحاكمات المتزايدة لـ«ابطال» التعذيب في العالم.

II

سلُطات ضد الدولة

جريمتهم أنّهم أبرياء

آخر موضة في البلد: مارسْ السلطة وتربّع فيها سنوات واعمل العمايل، ثم ترفّع عن الطمي الذي تكون قد أغدقته على العباد.

آخر نكتة في البلد: المسؤول اللامسؤول! «ترى، من أين جاء هذا القرف؟»، يقول الاول، فيردف الثاني: «سأحرّك القضاء»، وينوح ثالث: «انا نادم، والله نادم»، قبل ان يصيحوا جميعا، ومعهم الحكم والحكومة والاهل والاقارب: «لن نعيدها. سنكون صالحين، صدقونا!».

يلزم الكثير حتى يصدق أحد ان وراء دموع التماسيح صحوة للضمير، وقد اعتادوه مضمرا او مجهولا وفي أي حال منفصلا عن ذواتهم.

يلزم أكثر من التفاؤل لتصديقهم. العمى ربما.

العمى هو تحديدا ما يسعون اليه. هم ليسوا ابرياء؟ حسناً، سيلطخون الجميع، فلن يكون أحد أحسن من أحد. هذا اقتطعت له اكبر امارة انتخابية بدمج محافظتين، ولكنه هو من يشكو الآن من التقسيم الانتخابي. ذاك يتحكم بكل شاردة وواردة داخل الجمهورية، ولكن خصومه هم من ينزعون الصور الانتخابية. وهلم جراً.

كفى مزاح. ليس كل المرشحين [لانتخابات صيف ٢٠٠٠] متساوين. معظمهم للفولكلور، صحيح، ولكن هناك أقليتان بين جمهرة الصور تستحقان معاملة مختلفة. أقلية المرشحين الذين يتسلحون بحس المسؤولية وبحد أدنى من الافكار والبرامج. لا حاجة الى تسميتهم مرة اخرى، فكل مواطن في دائرته يعرفهم. ومن لا يعرف، فلينظر الى الاقلية

منه ولا حماية.

نعم، كانت الصورة قاتمة ونجح مسعى التعليب السلطوي في تأمين اكثرية نيابية للامر الواقع. لكن الانتخابات لم تكن بلا جدوى، كما قيل مراراً قبل اجرائها. اولاً، لأن التعليب لم يتوصل الى الهدف المنسوب اليه: مجلس نيابي لا يكون متشكلاً الا من دعاة رفع الايدي عند الاعتداء على الدستور. وثانياً لأن عدداً كبيراً من الناخبين انتبهوا الى ان الصناديق تفيد على الاقل للرفض، ان لم تصلح في احداث التغيير. وثالثاً، وهذا الاهم، لأن الدرس الذي اتت به النتائج في الشوف وعاليه وبعبدا والمتن، وبمعنى ما في بيروت، سيحول في المرة المقبلة دون اقتناع الناخبين بلا جدوى اقتراعهم، فيصعب التعليب اكثر فاكثر.

ومع ذلك، يبقى من لا يتعظ فيصرّ على ان حتى «الصفعة» او «الهزة الارضية»، كما وُصفت به نتائج الجبل وبيروت كانت مبرمجة. تقوم هذه الفرضية على وجود تعارض مزعوم بين اركان الحكم اللبناني من جهة والمفوض المقيم القيّم على تنفيذ السياسة السورية في لبنان. لنفترض، فقد تحصل خلافات بين ابناء العائلة الواحدة وقد تتفاقم. ولكن ان يستخلص من هذه الخلافات ان المسؤولين السوريين قد يذهبون الى حد تعريض الرهبة التي تقوم عليها وصايتهم، مثلما حصل مع السقوط المدوي للسيد الياس حبيقة وبشكل عام مع اهتزاز صورة الرئيس اميل لحود، وهو الذي جسد الرهان اللبناني لبشار الاسد قبل ان يصبح رئيساً، فهذا ما يتنافى مع قواعد السياسة السورية كما ارساها والده الراحل.

اكثر من ذلك، كيف يعقل ان تقضي «المؤامرة» باكتساح الرئيس الحريري لبيروت، واسقاط الرئيس سليم الحص والنائب تمام سلام، بعد ان يكون الرئيس بشار الاسد قد تعمد استقبالهما؟ لا مؤامرة ممكنة في سياق كهذا، الا اذا ذهبنا بالمؤامراتية الى ابعد من البقاع وافترضنا ان احداً يريد تسفيه رأس الحكم في سوريا او في اقل تقدير، ان هناك اكثر

من سياسة سورية واحدة، وهذا ما لا يقبله القلب ان رضي به العقل.

لا مؤامرة كبرى اذاً، حتى لو كان هناك عدد من «المؤامرات» الصغرى، فذاك هو دور الاجهزة عندما تنحرف عن دورها الشرعي. لكن لا هذه الانحرافات المتضاربة بين بعضها البعض، ولا ملايين المال السياسي وقد تعدد مغدقوه، ولا حتى العصبيات الطائفية، لا شيء من كل ذلك يفسر ان تخرج الانتخابات، ولو جزئياً، عن البرمجة المعلنة. شيء واحد يفسره: انها الحياة عادت تدب في الجسم اللبناني، بكثير من الخفر، كثير من الخوف، بعدما استشعر، بالحدس ربما اكثر من التحليل، ان الوصاية السورية لم تعد تقدر ان تبقى على ما كانت عليه لاعوام واعوام، وان عدّاً عكسياً ما انطلق في الربيع الماضي.

ابعد من عودة الحريري، انها عودة الروح، او نذيرها. قد لا تستحق التهليل بعد، لكنها تحتاج الآن الى الحماية، والحماية الامتن هي نبذ المؤامرات ورفض الانتشاء بها.

٢٠٠٠/٩/٩

إعتدال الربيع

عشرون عاماً مضت يوم امس، عشرون عاماً على بداية الاجتياح الاسرائيلي الكبير للبنان الذي سيفضي، بعد محاصرة بيروت ودكّها بالطيران والقصف البحري، الى خروج قوات منظمة التحرير والى انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية بشكل حمل الكثير من القسرية، فاغتياله وانتخاب شقيقه امين مكانه باجماع مجلس النواب. على المستويين، اللبناني والفلسطيني، التقويم صعب. فما جرى بعد هذه الحقبة كان غنياً الى حد انه يضع لحظة الاجتياح في خانة التاريخ البعيد،

حيث انها لا تتصل الا بشكل غير مباشر وجزئي جداً بواقع اليوم.

هذا واضح في ما يتعلق بفلسطين حيث الاحداث الجارية تتأثر بما حصل في نهاية الثمانينات (الانتفاضة) وبداية التسعينات (مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو). لكنه جلي ايضاً في لبنان، رغم ما قد يوحيه احياناً السجال السياسي. فباستثناء مسألة المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي، يخضع المسرح السياسي لتأثير المتغيرات التي طرأت بعد فترة من الاجتياح، وخصوصاً مع حرب الجبل وانتفاضة ٦ شباط. فالاتفاق الثلاثي واخيراً اتفاق الطائف. ويظهر ذلك بشكل اوضح في الجانب المسيحي - المسيحي من المسرح، حيث ان المتغيرات الفاعلة فيه قد حدثت قبيل نهاية الحرب، مع ظاهرة ميشال عون وحربه ضد سمير جعجع، وعند لحظة انتهائها بدخول الجيش السوري الى قصر بعبدا والمنطقة الشرقية ثم بعدما وضعت اوزارها، مع مطاردة العونيين و«القوات». وبشكل عام، فإن «المعادلة الاقليمية»، كما يسمى تهذيباً نظام الحماية السورية، رست على ما هي عليه عندما تبيّن ان البند السوري من اتفاق الطائف لن يطبق، وكان ذلك عام ١٩٩٢، بعد عقد على الاجتياح.

ومؤدى الكلام ان التزامن بين ذكرى ٦ حزيران ١٩٨٢ وموقعة المتن الانتخابية في ٢ حزيران ٢٠٠٢ مجرد صدفة لا تحتمل التأويل، رغم عودة صور بشير الجميل الى الظهور بعد عشرين عاماً. وليد جنبلاط كان واحداً من الذين تنبهوا بقلق الى هذه الصور، وكيف لا يتنبه اليها عندما يكون تفسيره لدعمه للمرشح غسان مخيبر بانه انحياز الى وريث الرجل الذي رفض انتخاب مؤسس «القوات اللبنانية» رئيساً للجمهورية «تحت الحراب الاسرائيلية»؟ عشرون عاماً مهلة غير كافية للنسيان، هذا صحيح، لكنها كافية بالتأكيد لتبديل معنى الرموز، لقلب الاشياء رأساً على عقب. ولا بد من ملاحظة هذا التبدل لتجنّب الخطأ في قراءة ما

يحدث الآن، خصوصاً عندما يكون الحدث اعادة تشكيل الجزء المسيحي من المعارضة ليس إلا .

لا يعرف الذين رفعوا هذه الصور في مهرجان الاحتفال بفوز المرشح غبريال المر امام مبنى الـ«ام . تي . في» ان بشير الجميل شخصية خلافية في المجتمع اللبناني، واكثر خلافية حتى من سمير جعجع او ميشال عون، وذلك على الارجح بسبب انتخابه رئيساً في ظروف الاحتلال الاسرائيلي الضاغطة . والحق ان معظمهم لا يستطيع ان يعرف ذلك من تلقائه، لانهم كانوا في سن مبكرة جداً، او ربما لم يكونوا قد ولدوا بعد، عندما كان بشير الجميل تلك الشخصية الخلافية . وهم فوق ذلك عاجزون عن ادراك الفرق، اذا كان من فرق، بين الجميل ورؤساء ميليشيات آخرين شاركوا في سلطة ما بعد الطائف ولا يزالون . وفي اي حال، هم ليسوا في معرض التحضير لحملة عسكرية . كانوا يرفعون صورة قائد عسكري في معركة انتخابية، والمفارقة في ذاتها تدل على حجم التبدل . بهذا المعنى، لا يعدو رفع الصور كونه حركة عاطفية، او بمعنى ما دينية . الصورة هنا هي من محددات هوية مهتزة بفعل التهميش السياسي، وليست برنامجاً سياسياً .

وبالفعل، اذا وضعنا جانباً الرموز المرئية (الصور والاعلام) والصوتية (الاغاني الحزبية او «الوطنية»)، فان الخطاب السياسي في هذا المهرجان الذي استمر يومين كان معتدلاً بامتياز، حتى على لسان المسؤولين الحزبيين . طبعاً، لم تتوقف المطالبة بالاستقلال في وجه سوريا، ولماذا يجب لها ان تتوقف اصلاً؟ لكن الكلام الطائفي بدا معدوماً . وعليه، ليس نسب الانتصار الى «الاعتدال المسيحي» خطأ، شرط ان نفهم ان المقصود بذلك ليس المفاضلة بين اعتدال وتطرف . فما حصل في المتن هو جر «التطرف» الى الاعتدال، وبهذا المعنى جاءت مجريات المعركة ونتيجتها تزكية للخط الذي جسده المعارضون - المشاركون مثل نسيب

لحود منذ ١٩٩٢ ، وتأكيداً لصواب الرهان الذي حرّك لقاء قرنة شهوان ، وجعله يصهر في داخله بعض «المتطرفين» حتى وجدوا انفسهم جميعاً في معركة انتخابية كان بعضهم يترفع عنها قبل حين .

واذا كان لقاء قرنة شهوان يفتقر الى آلية واضحة لاتخاذ القرارات ، الامر الذي يغذي الكلام المكرور عن احتمالات انشقاقه ، ولا يملك مباشرة ماكينة جماهيرية خاصة به ، فانه يمكن القول ان انتخابات المتن شكلت المعمودية الشعبية لهذه التجربة النادرة في تاريخ المسيحيين اللبنانيين التي قامت على مزج منطق فؤاد شهاب بلغة كميل شمعون ، فنجحت الآن في تطويع بشير الجميل بعد عشرين عاماً .

الدرس يستحق التوقف عنده : ان السبيل الى الاعتدال كان المعركة ، وما ابعد معارك اليوم عن مواجهات الامس .

ربما كان ذلك معنى الربيع .

٢٠٠٢/٦/٧

بـراءة... للسُلطة

قومي يا دولة القانون! وافرحي يا مؤسسات! لن يستقيل احد ، ولن يقال احد . هكذا حكم القضاء (العسكري) في القضية المرفوعة ضد عدد من متولي المناصب الامنية والقضائية بتهمة تضليل المواطنين واثارة النعرات الطائفية وتعريض سمعة الدولة وتقديم الخدمات للعدو الاسرائيلي .

رسمياً ، الدعوى لم تكن مقامة ضد هؤلاء ، لكن منذ خرج التحقيق مع توفيق الهندي ورفيقيه في المحنة من اقبية وزارة الدفاع ، صار واضحاً ان القضاء ، ولو عسكرياً ، ليس مدعواً الى ادانتهم او تبرئتهم بمقدار ما هو

مطالب بايجاد مخرج يحفظ ماء الوجه بالنسبة الى الذين زجوهم في تلك الاقبية، ناهيك بهيبة المقامات. لذا، كانت البراءة مستحيلة في المحاكمة الاولى. فلا بد من ان تمر بضعة اشهر اضافية عسى يكون المواطنون قد نسوا الكم الهائل من الاكاذيب الذي رمته مجموعة من اللامسؤولين الامنيين والقضائيين والسياسيين في الاعلام - والذي وجد الآذان الصاغية عند اكثر من زميل، ويا للأسف - خلال المسرحية المحزنة التي افتتحت في ٧ آب الماضي.

ومرت الاشهر اضافية، اربعة بالتمام والكمال، فاتاحت تخفيفاً للاحكام في مرحلة التمييز، لكنها لم تكن كافية على ما يبدو حتى يجوز التفكير في احقاق الحق من دون التباسات ولا حسابات سياسية. وسيضطر توفيق الهندي الى تفويت سنته الجامعية الثانية لأن لا احد بين اللامسؤولين ينوي الاستقالة. يمكن تفهمهم، اذ لم يأتهم العرض السينمائي المغري الذي انتظروه بعد محاولتهم التمثيلية والاخراجية الشهيرة التي بثت ضمن حلقة خاصة من الكاميرا الخفية بعنوان «اعترافات توفيق الهندي». والحق ان وقع المفاجأة لم يترك للمشاهد آنئذ مجال تقدير الاداء. ربما يجب اعادة بث الشريط الشهير - اذا عثر عليه - الآن وقد صار معلوماً ان اثنين من الاشخاص الثلاثة الذين صوروا فيه كانا يمثلان. هكذا نستطيع امتحان موهبتهما بكل هدوء.

في انتظار العثور على الشريط الضائع، سينصب القانونيون غداً على دراسة قرار المحكمة. لكن لا شك عند احد منذ الآن ان المَخرج سياسي، سواء جاء نتيجة تسوية متفق عليها بين السلطة واجهزتها من جهة، واطراف في المعارضة او الكنيسة المارونية من جهة اخرى، ام كان، وهذا الارجح، تعبيراً عن محاولة تسووية استنبطتها عقول مشابهة لتلك التي كتبت السيناريو الاصلي الرديء. ولا شك في اي حال ان المَخرج يساهم في التخفيف من التشنج السياسي، وقد يدعم ادعاء اهل

السلطة بانهم دعاة حوار. لكن المواطن اللبناني، حتى لا نحكي عن المستثمر الاجنبي، اي رسالة يتلقاها من هذا المسلسل الامني - القضائي المرتبك؟ أنّ لا حرمة لاحد، غير من تربع في مكان ما من السلطة او في اروقتها؟ أنّ المحاكمات هي لتغطية اخفاقات اجهزة السلطة واحياناً لتجميلها؟ أنّ المتهم في لبنان لا يصبح بريئاً الا بانقضاء مهلة كافية بعد الفعلة الشنيعة التي تُرتكب في حقه؟

وحده المواطن العادي يطرح على نفسه مثل هذه الاسئلة، وربما ايضاً المستثمر الاجنبي. وفي ما عدا ذلك، لا تعني احداً، ذلك ان احداً لن يستقيل او يقال. لا الموظفون الذين دبّروا مسرحية ٧ آب ولا الوزراء الذين غطوهم. اما الوزراء الآخرون الذين خلناهم مهددين بالواسطة، وفي مقدمهم رئيس الحكومة، فقد تعلمنا، ذات اسبوع من آب الماضي، الا ننتظر منهم شيئاً، وخصوصاً نصرة القانون ضد «الدولة» القابضة عليه او حماية المؤسسات ضد اهلها.

٢٠٠٢/٨/٢٣

ماذا لو...؟

ماذا لو يستهل رئيس الجمهورية اجتماعه هذا الصباح مع وفد «لقاء قرنة شهوان» بما يجعل من هذه المناسبة اكثر من محض مناورة سياسية، فيقول مثلاً: «لقد قرأتكم وفهمتكم، فلندخل الى صلب الموضوع»؟

ماذا لو يختتم رئيس الجمهورية اجتماعه هذا الصباح مع وفد «لقاء قرنة شهوان» بما يُخرج موضوع الحوار الوطني من فولكلورية السجال السياسي العادي، فيصدر بياناً رسمياً يعلن فيه انه بصفته المؤتمن على الدستور وتالياً على وثيقة الوفاق الوطني، وبالاتفاق مع رئيسي الحكومة

والمجلس النيابي، قرر إطلاق آلية استشارية واسعة وهادفة ترمي الى تعيين مكامن الخلل في تطبيق اتفاق الطائف والعلاقات اللبنانية - السورية والتوافق على حلول ناجعة لتصحيح المسار؟

ماذا لو يضمّن رئيس الجمهورية اجتماعه هذا الصباح مع وفد «لقاء قرنة شهوان» ما يطمئن كلاً من زواره وشركائه في السلطة انه ليس في وارد السعي الى استيعاب المعارضة لزجّها في صراعات الكواليس، فيستأذن ضيوفه ويجري مكالمات هاتفية مع رئيسي الحكومة والمجلس النيابي وكل من يطيب له اعتباره ركناً من اركان الحكم، فضلاً عن اركان العلاقة مع دمشق، لدعوتهم جميعاً الى تناسي الخلافات الصغيرة من اجل الاستفادة من الفرصة التي يشكلها منطق الاعتدال والحوار؟

ماذا لو تثمر اتصالات رئيس الجمهورية الهاتفية، البعيدة والقريبة، خلال اجتماعه هذا الصباح مع وفد «لقاء قرنة شهوان»، إجماعاً عند اركان السلطة، ومن وراءهم، لإنجاح آلية الحوار والتصحيح، فتتوالى البيانات الرسمية بعد البيان الرئاسي لتؤكد مشاركة جميع القوى في الحوار؟

ماذا لو تطرب أذنا رئيس الحكومة لدى سماعه من رئيس الجمهورية تفاصيل اجتماعه هذا الصباح مع وفد «لقاء قرنة شهوان» فيستعجل عودته من الخارج ليتوجه فور وصوله من المطار الى قصر الرئاسة للبحث في كيفية استكمال «عودة» المسيحيين الى رحاب المؤسسات وتثميرها أولاً في توازنات الاجتماع اللبناني، وتالياً في إنقاذ الاقتصاد الوطني؟

ماذا لو يتفق رئيس الجمهورية، بعد اجتماعه هذا الصباح الى وفد «لقاء قرنة شهوان»، ورئيس الحكومة على الدعوة الى اجتماع طارىء لمجلس الوزراء لاستباق انطلاقة الحوار بإجراءات تنبىء بدون أي لبس أو تردد أن مسيرة التصحيح قد بدأت حقاً. فيطلق مجلس الوزراء في رئاسة رئيس الجمهورية وحضور رئيس الحكومة عهداً بوقف التعامل

الأمني مع المعارضة وبانضواء الأجهزة الأمنية جميعها، المرئية والمستمعة، تحت لواء السلطة السياسية؟

ماذا لو تنفرج أسارير رئيس الجمهورية العربية السورية عندما يدخل عليه وزير السياحة لديه، سعدالله آغا القلعة، المولج الجانب التحديثي في «الملف اللبناني»، على ما يقال، لينبئه بأن اجتماع نظيره اللبناني هذا الصباح مع وفد «لقاء قرنة شهوان» أكد أن بدايات المصالحة الوطنية اللبنانية وإصرار المعارضة، والمسيحية منها خصوصاً، على العلاقات المتوازنة الناضجة بين البلدين التوأمين المستقلّين، كفيلة درء الأخطار الهاجمة على المنطقة، فيعلن الرئيس السوري خطة متكاملة لإعادة تمركز قواته العاملة في لبنان تمهيداً لانسحابها ونشرها عند الحدود مع العراق؟

ماذا لو تصير الحكمة هذا الصباح بوصلة السياسة اللبنانية والسورية على حد سواء؟

٢٠٠٢/٧/١٢

تلك الرائحةُ

رب ضارة نافعة. اللغط الذي اثارته خطوة المجلس الدستوري باعلان تأخّر النائب غبريال المرّ في التصريح عن ممتلكاته له على الاقل ايجابية، بل اثنتان. فقد لفت الجمهور الى اننا نعيش في عصر مكافحة الاثراء غير المشروع، وان ثمة هيئة هي المجلس الدستوري لا يغمض لها جفن ما لم تتأكد من تطبيق القوانين التي سنّت لهذا الغرض. والاكتشافان ايجابيان من دون شك، فالارجح ان الامرين كانا قد فاتا معظم المواطنين.

هكذا، ربما، يعتقد القيمون على الاخلاق العامة ان اللبنانيين

سينامون بلا قلق على غدهم بعدما يكونون قد اقتنعوا بأنهم لا يعيشون فقط في كنف دولة القانون والمؤسسات، بل ايضاً في جمهورية حديثة شفافة لا تهتم الا بصون المال العام وباعلاء قيم الصدق والامانة فوق اي اعتبار آخر.

غير ان المواطنين لن يطمئنّوا كثيراً لهذين الاكتشافين. فثمة عائق دون اقتناعهم بالتبشير الاخلاقي - القضائي الرائج، والعائق هو انهم يعرفون.

انهم يعرفون اننا لا نعيش في جمهورية حديثة شفافة، وان دولة القانون لا وجود لها الا في المهرجانات الخطابية والاعراس الوطنية واللافتات المتكاثرة هذا الصيف، وان المؤسسات جميعها معطلة، وليس بسبب الحر.

وحتى قبل المعرفة، فان حاسة الشمّ وحدها كفيلة انباءهم بما هم عليه. فكيف لا يستشعرون تلك الرائحة النتنة التي تفوح من جمهورية فقدت بوصلتها وضيّعت قيَمها وتكاد تنسى اسمها؟ تلك الرائحة لم تعد توفّر احداً، فما من «مؤسسة» رسمية الا لفّتها، ما من «سلطة» الا اغرقتها.

تلك الرائحة راحت تستفز حتى الذين يدعون في العادة الى الترفع عن رغوة السياسة والسياسيين من اجل الاحتكام الى المبادئ باعتبار ان لا جمهورية من دون مبادئ تنظّمها، مبادئ مثل صون المصلحة العامة وسيادة القانون بفضل قضاء مستقل، ومنع الهدر ومكافحة الفساد بايجاد الآليات القانونية كقانون مكافحة الاثراء غير المشروع، ومراعاة دستورية الحياة العامة باقامة مجلس دستوري يقف فوق الجميع. وكلها مطالب طرحت من دون كلل لعقود خلت، حتى اذا جاء عهد الطائف اعتقد بعض المطالبين بها ان الجمهورية توشك على ايجاد توازنها. ولكن عبثاً، فقد انتصرت الشكلانية وقضت على روحية الاصلاح، بل صار الخطر ان تفقد المبادئ الجمهورية نفسها صدقيتها، على حد قول احد رواد

الاصلاح السابقين الذي بلغ به القرف حداً جعله يردد قبل يومين: فليوقفوا تطبيق القوانين! انهم يبهدلونها، فالقوانين ليست مجرد اشكال ولا ذرائع، وهم ليسوا اهلاً لتطبيقها.

هم ليسوا اهلاً، تلك هي المشكلة. وكلهم سيّان، كل من تعاقب على الحكم، وفي جميع مراتبه، منذ نهاية الحرب، واياً تكن ادعاءاتهم بأنهم لا يريدون شيئاً لهم ولعائلتهم قبل ان يغرقوا معها تحت العطاءات والهدايا.

منذ انتهت الحرب، اختبر هذا البلد صيغاً مختلفة واحياناً متعارضة، جرّب تحالف اثرياء الحرب، من قادة ميليشيات وخبراء خوات وسمسرة، مع مقاولين لا يؤمنون الا بالاقتصاد الريعي، وجرّب الحلف المقدس بين اثرياء السلام الجدد واجهزة الامن، وجرب المساكنة بين المال والعسكر. لكن تلك الرائحة النتنة لا تزال تفوح، بل تتعاظم وتتعاظم، مضيفة العلل واحدة فوق الاخرى، حتى صرنا بازاء جمهورية اسمية تقبض عليها عقلية نفعية وتحميها شكلانية قانونية تتسلح بذراع مسلحة. صرنا في جمهورية تغرق كلها في الوسخ، من دون ان ينتبه احد الى عدد الفضائح التي تحصل يومياً على يد المسؤولين وبطانتهم، بل من دون ان يرى احد فضيحة. اي فضيحة؟ اليس القضاء ساهراً والمؤسسات على اهبّة الاستعداد للانقضاض على المرتكبين؟ لا ليس كذلك، ولا عجب.

فحتى تكون امرأة قيصر فوق الشبهات، ومعها اشقاؤه وابناؤه وبناته واصهرته الى ما هناك من ذوي القربى، فيجب ان يكون قيصر معنياً بشرعيته وبتقديم الحساب الى من منحوه الشرعية. ولكن عندما لا تأتي الشرعية الا من الحماية الخارجية، وعلى الخط العسكري، لماذا يسأل قيصر الصغير عن غير رضا القيصر الاكبر؟

قد لا تكون سوريا مسؤولة عن كل الفضائح التي تحصل، لكنها

بالتأكيد من يسمح للفضيحة بأن تمرّ، ان لم تشترك بها، وهي فوق ذلك من يشجع على التماهي مع نظام قيمي امني - ريعي ناجح، وان يكن آخر نجاحاته هبوطاً جديداً للعملة الوطنية. وبعد ذلك، تجد من يقول ان مطلب رفع الهيمنة السورية مطلب فئوي.

ولمَ لا يكون المطلب فئوياً في النهاية؟ في وجه فئة من اللبنانيين لا يتجاوز تعدادها العشرات من المتربعين في السلطة واروقتها، لمَ لا يكون المطلب «الفئوي» نابعاً من فئة اخرى تشمل كل المتضررين منهم وممن يحميهم، فئة كل الذين لم يعودوا يتحملون تلك الرائحة، ولا حاجة الى استفتاء لتقديرها بـ ٩٩, ٩٩ في المئة.

٢٠٠٢/٨/٣٠

حين تنتصر السُلْطة... على الدولة

اذاً، انتصرت السلطة او هكذا تعتقد. انتصرت على المعارضة؟ لا، بل هي على الدولة انتصرت. فمع انتهاء ما بدا فصلاً من معركتها مع المعارضة، بات جلياً ان مفهوم الدولة سقط، بل ان الممارسات الدؤوبة للسلطة ومحاسيبها قد اسقطته.

قد يبدو مثل هذا القول مبهماً في بلد اعتاد الخلط بين الدولة ومن يمسك بها. لذا، ومن دون ادعاء اعطاء درس في الفلسفة السياسية، وان يكن بعض النواب والوزراء في امس الحاجة اليه، توجّب التذكير بان الدولة ليست ملكاً لاحد غير مواطنيها، جميع مواطنيها بالتضامن والتكافل. الدولة ملكي وملككم، لكنها بالتأكيد ليست اقطاعاً لمن

يدّعون سياستها، مهما علا كعبهم. هؤلاء ما هم غير مكلفين ادارة شؤونها، ولذا فقط نيطت بهم السلطة. واذا كان اكثر من سؤال يطرح حول كيفية تكليفهم وهوية مكلّفهم، الا انهم ليسوا في اي حال من الاحوال مولجين سوء ادارتها، والا وقعوا تحت شبهة سوء استخدام السلطة، وهو جرم يعاقب عليه القانون.

اما انتصار السلطة على الدولة، فلا حاجة لتحاليل معقّدة للتأكد من حصوله. يكفي لذلك مراجعة التصريحات والمقابلات الصحافية التي تنشر لمسؤولين حكوميين ونواب موالين (لمن؟)، فضلاً عن ثرثرة «المصادر المطلعة» التي يبدو انها اطلعت على كل شيء الا على ما يحصل في العالم، ومن دون ان ننسى «المراجع الامنية» المغفلة. فمثل هذه المراجعة تبيّن ليس فقط السيناريو السخيف الذي بات سلاح السلطة الوحيد، بل تكشف بوضوح تخلي اهل هذه السلطة عن اي حس بالمسؤولية الوطنية، ناهيك بالاخلاقية التي لا بد ان تلازم العمل السياسي في دولة تدعي لنفسها صفتي الجمهورية والديموقراطية.

السيناريو مستوحى مباشرة من تجارب الاستبداد القريبة منا: يبدأ باعلان الاحكام العرفية العقائدية، مما يسمح بتخوين كل من يصرّ على التفكير خارج السرب، بحجة ان المنطقة تمرّ بـ«مرحلة دقيقة»، ثم يقوم على افتعال اخطار غير موجودة، اولاً بنسب نيات مبيتة الى المعارضين وثانياً باستثارة ردود افعال على هذه النيات المفترضة عند اقلية مفوّهة تُفتح امامها جميع المنابر. وينتهي السيناريو بان تتسلح السلطة بالضجة التي تكون قد تسببت بها هي نفسها لشرعنة ما ستقوم به من انتهاك لقوانين الديموقراطية، مثلاً بمنع التظاهر، ولتبرير مع مفعول رجعي لما تكون قد بثّته من سموم للوصول الى هذه النهاية السعيدة.

ان هذا السيناريو قد يكون مضحكاً، وخصوصاً عندما يتكرر مثلما تتكرر مقالب غوار الطوشة، لو لم يكن ينم عن عقلية فاسدة اين منها براءة

غوّار. عقلية تبرر الشيء ونقيضه ما دام يخدم الغرض المنشود، سواء أكان هذا الغرض الحفاظ على «نظام الحماية» المتلبِّس قناع «العلاقات المميزة اللبنانية - السورية»، أم تأمين ديمومة فريق حاكم عقيم يدرك ان لا حماية حقيقية له غير ان يكون البلد كله محمية لغيره. علّ سلطة الحماية ترضى به وكيلاً دائماً عنها وأداة طيّعة لرغباتها. واما الثمن، فمن يسأل؟ الدولة لا يتحسس اضمحلالها الا رجال الدولة، وقد ضنّ علينا بهم الزمان، والجمهورية لا يبكيها الا الجمهوريين، فمتى فرغت منهم اروقة الحكم، لم يعد فيها مكان للأسف ولا من يحزنون.

٢٠٠٢/١١/١

III

حرب عصابات

نصف الطريق... الى أين ؟

من المفاعيل الجانبية، وغير المقصودة طبعاً، لاغتيال الرئيس رينه معوض ان ذكرى جلوس رأس الدولة على الكرسي صارت تتزامن، ولو بفارق يومين، مع عيد الاستقلال. كانت هذه المصادفة المتكرّرة سنوياً مسألة تفصيلية في البداية الا انها اكتسبت المزيد فالمزيد من الاهمية مع الانحراف المتزايد عن تقاليد الجمهورية نحو طقوسية سلطوية تضع المبادئ المنظّمة للاجتماع الوطني، اي ما سمّي الثوابت، في مصاف الحسابات السياسية الآنية، والمتغيرة حكماً. وهي لذلك لا تفيد السلطة بالقدر الذي يتصوره مهندسو مهرجان المديح السنوي في استلهامهم انماطاً من الدعاية السياسية عفا عليها الزمن.

على العكس، ان هذا الخلط بين الدائم والعابر يسيء الى السلطة قبل غيرها. اولاً لأنه قد يوحي ان هناك من يريد تجيير مناسبة جامعة في حجم ذكرى الاستقلال لمصلحة الفريق الحاكم، وحسبنا ان احداً لا يدعي واعياً مثل هذا الاحتكار لنفسه. وثانياً لأن التقويم السياسي الذي يدفع اليه «العيد الرئاسي» يخضع آلياً، بفعل الالتصاق بين ذكرى وذكرى، لسؤال الاستقلال، وهو الذي لا جواب عنه يُطمئن.

غير ان السلطة تعبت من ان يضع المواطنون انفسهم مكانها ويقرروا عنها اين مصلحتها. هي تعيش الحاضر، وتطْمَئن له وتُطَمْئن، او هكذا تعتقد، بواسطة غابة اللافتات التي رفعت للمناسبة، او للمناسبتين معاً. تقول احدى هذه اللافتات التي حملت توقيع بلدية برج حمود وعلّقت على جسر المشاة عند مدخل بيروت: «لا حرية بدون استقلال ولا

استقلال بدون حرية». هكذا، وبجملة واحدة، ينسدّ الافق. اذاً، لا استقلال ولا حرية. لا حرية ولا استقلال.

خطأ! ما هذا الذي عناه كاتب اللافتة وملهمها. فالاستقلال مسألة نسبية، ولا يمكن الادعاء ان لبنان غير مستقل. هو على سبيل المثال مستقل عن الولايات المتحدة، لا يسمح لها بتحديد علاقاته مع الدول الاخرى ولا حتى بالتدخل في تعيين المديرين العامين وعمداء الجامعة او بتنظيم المحاصصة بين الرؤساء او بترهيب المواطنين. والاهم انه مستقل عن هموم شعبه حول المستقبل الذي يستتبع هذه الاستقلالية الظافرة.

الحرية ايضاً مسألة نسبية، ولا يجوز القول ان الحرية غائبة. فلبنان حرّ، كما هو معروف، ان يتجاهل ما يجري في العالم، واللبنانيون احرار ان يفكّروا ان دولتهم حرّة ما لم يفرضوا عليها رأيهم، هم المواطنون الذين لا شرعية للدولة من دونهم ولا رأي.

هكذا، فان الحرية مثل الاستقلال مؤمّنان، وبوفرة، كما افترضت اللافتة. ولعلها كانت تستطيع، هي واخواتها، ان تكون اكثر تصريحاً، فتذهب الى ان الدولة في لبنان بلغت من الاستقلال والحرية ما يفوق اي دولة اخرى في العالم، بعدما استقلّت عن مواطنيها وتحرّرت من قيدهم.

ربما في السنة المقبلة. فعند اللافتات ان دولة المؤسسات لم تقطع حتى الآن سوى نصف الطريق الى ملكوت دولة اللامواطنين.

٢٣/١١/٢٠٠١

مفردات العبث

السيد محمد عيسى يتمتع بروح الدعابة العبثية، وهذه لا ريب خصلة حميدة في عالم ما بعد الحداثة. ولمن لا يدري، يقف السيد عيسى في

اعلى هرم السلك الديبلوماسي اللبناني اذ يتولى منصب الامين العام لوزارة الخارجية، الناشطة جداً هذه الايام كما يعلم الجميع. اما عبثيته، فقد تجلّت بعد استقباله السفير اليوناني الآتي لنقل احتجاج الاتحاد الاوروبي على اقفال تلفزيون «ام. تي. في». فبدل ان يأخذ على محمل الجد الاحتجاج الاوروبي ويلتزم الصمت حياءً، كما يفعل الديبلوماسيون عندما يُحرجون، آثر السفير الامين العام التبرع امام الصحافيين بمطالعة مسهبة تستحق مكاناً مميزاً في معجم اللسان العبثي الجاري اعداده في مطابخ السلطة.

ومما جاء في تصريح السيد عيسى شرح لاسباب اقتناع عدد من الدول الكبرى بأن هناك قراراً حكومياً باقفال «ام. تي. في» وان ذلك يعتبر قمعاً للحريات، على ما ذكرت «النهار» في عدد الامس، اذ قال: «ربما يعود السبب الى ان هناك فعليا سوء فهم للفصل الحقيقي والتام بين السلطات في لبنان، وهو غير متوافر لدى تلك الدول. وهذا ما اوضحته للسفير الاميركي فنسنت باتل لدى استدعائي إياه حول القضية نفسها». ورغم بيان مقصده، يحمل تصريح السيد عيسى شيئاً من الابهام اذ انه لا يوضح بالكامل ما هو هذا الشيء «غير المتوافر» لدى «تلك الدول». أهو «الفصل الحقيقي والتام بين السلطات» (كما في لبنان؟!) ام ان الغائب عندها هو فقط «الفهم» لوجود هذا الفصل في لبنان؟ المنطق يرجح طبعاً الاحتمال الثاني، الا انه لا يمكن استبعاد الاحتمال الاول، ليس لسبب الا ان بقية تصريح السفير الامين العام لم تخلُ من «العبثيات» المماثلة، على وزن «لبنان والحرية صنوان» و«دون الحرية لا يعيش لبنان»، فضلاً عن شرحه ان «ثمة محطات تلفزيونية اخرى تبث انتقادات ضد الدولة، في شكل اقسى من الـام. تي. في. ولم تقفل».

السفير عيسى لا يستأهل التحامل عليه، فهو في موقع لا يُحسد عليه انسان، اذ يجد نفسه مضطراً بالوظيفة الى شرح اللامعقول وعقلنة ما قد لا

يكون مقتنعاً به، فكيف لا يتلعثم اللسان ولا يرتبك المنطق ولا ينتصر العبث؟

ثم ان السفير الامين العام يملك اسباباً تخفيفية، اذ انه يخضع، ايضاً بحكم الوظيفة، للتأثير اللغوي الذي يمارسه الرؤساء والوزراء والمسؤولون السياسيون، ناهيك بمستشاريهم غير السياسيين. وقد صار جلياً ان كل هؤلاء ماضون في ثورة لغوية جذرية تقضي ان تستعمل الكلمة في غير معناها.

فهكذا يستطيع لبنان، في نظرهم، ان يلحق بركب العصر. والحق ان لبنان، لمرة، لم يكن رائداً، ولم يستفق الا اخيرا الى فوائد عالم يتطلب فك رموزه خبرة طويلة في فن التمويه العسكري. عالم تسمّى فيه الاقطاعات جمهوريات، والقلة اشتراكية، والخوات انفتاحاً، والصمت ديموقراطية، والكبت حرية، والتشرذم وحدة. غير ان اللبنانيين يتعلمون بسرعة، وخصوصاً من يخضع منهم لدورات تدريبية مكثفة، مثلما حصل مع الطاقم المولج ادارة شؤون البلاد منذ عقد من الزمن. ولعل اول ما اكتسبوه من هذه الدروس الخصوصية انهم سموا انفسهم مسؤولين. ثم كرّت السبحة. تريدون دولة القانون؟ هاكم بها. مؤسسات؟ اسم جميل، تبنيناه. استقلالية القضاء؟ عندنا منها قدر، صدّقونا. حياة سياسية؟ ما اطرب هذه الكلمة، اعطونا منها. اخبار؟ قالت المصادر...

الثورات اللغوية، بعكس السياسية، تستلزم في العادة وقتاً طويلاً. ولكن، لحسن الحظ، الجهود الدؤوبة للغويين الجدد اعطتها هنا سرعة قياسية، وها هي تشرف على الكمال. فمنذ الآن، صار انتقاد النزعة السلطوية تعدياً على الديموقراطية، على ما شرح وزير الداخلية، وغداً بسحر الساحر اياه قد تصبح الديموقراطية، ومعناها البائد حكم الشعب، حكماً لمجلس الشعب المنتخب طبعاً بكل حرية في دائرة واحدة وحيدة. منتخب حقاً؟ يعني تقريباً، فلمَ ازعاج المواطنين، عفواً الرعايا؟ من

الافضل تركهم يتفرغون لتعلم اللغة الجديدة!

بالمناسبة، كتاب الصرف الجديد صار شبه جاهز، والعنوان حاضر: «بعث الآمال في آلام العبث»، فاحجزوا نسختكم منذ الآن.

٤/١٠/٢٠٠٢

Trompe-L'œil

ثمة نمط من الفن التصويري يعرف بالخدعة البصرية او بالفرنسية Trompe-L'œil ويقوم على رسم منظر طبيعي او مديني يوحي للعين انها ترى غير ما ترى، كأن يُرسم على جدار مشهد لشاطئ البحر دقيق الى حد سيخيّل معه للناظر انه يستطيع الغطس. وكان هذا النمط الذي عرف رواجاً في عصور سابقة قد عاد يستهوي العاملين في تزيين المدن، فبات له جمهور من العشاق.

يا ليت بعض هؤلاء العشاق يكونون في عداد ضيوف لبنان لمناسبة انعقاد القمة الفرنكوفونية، اذ انهم سيتذوقون ما يمكن اعتباره اكبر خدعة بصرية في العالم. ليس المقصود بهذه الخدعة اللوحة العملاقة التي حجبت عورات مبنى الـ«هوليدي إن»، منذ القمة العربية، عن ناظر ضيوف الـ«فينيسيا»، فهي لا تنتمي من حيث تفاصيلها وبنائها التصويري الى فن الـ Trompe-L'œil وان تكن تسعى الى هدف مشابه. اصلاً، ان الخدعة الحقيقية اكبر حتى من هذه اللوحة العملاقة. الخدعة هي اللوحة التي رسمت لتغطية الجمهورية اللبنانية برمتها.

خدعة بصرية وسمعية ايضاً. «لنغامر بالحوار»، يقول احد الملصقات الناطقة باسم السلطة اللبنانية. هكذا، بهذه البساطة، وقل بهذه الوقاحة. صحيح ان المقصود هو حوار الثقافات، وليس الحوار بين السلطة

والمعارضة، او الحوار بين اللبنانيين، ولكن من بقي له في لبنان ما يكفي من السذاجة للاعتقاد بأن سلطة لا تأبه لمحاورة مواطنيها غير باعقاب البنادق تملك ما تقوله في حوار الثقافات؟

«فوارقنا لا تفرقنا»، يقول ملصق آخر. صحيح، ما يفرقنا هو تلاعب سلطة مؤتمنة على الوحدة الوطنية بذهنية الفؤوس والبلطات. انتظروا فقط ان ترفع اللوحة الخادعة بعد مرور المناسبة التي تسببت برسمها.

فنانو الخدعة ليسوا فقط وراء الملصقات، هم في كل مكان. هم من رسموا، مثلاً، لوحة الانفلاش الامني ليوحي انه يهدف الى حماية الضيوف من اي عمل ارهابي فيما هو يرمي بالقدر نفسه الى حجب المواطنين عنهم، وان كلّف الامر حرمان الرئيس جاك شيراك متعة الحمام الجماهيري التي يهواها اكثر من اي شيء آخر. لكن مأثرتهم العظمى تذهب ابعد بكثير من التزيين الامني او الدعائي، اذ انهم يعرفون كيف يشكّلون من كل هذه المكوّنات الخادعة الصورة التي ستدخل كتاب «غينس» عن فئة الـTrompe-L'œil انها صورة دولة لبنانية افتراضية لكنها قادرة على «القرار»!

فأهلاً بكم في لبنان، في دولة الافتراض ومملكة الخدعة البصرية.

١٨/١٠/٢٠٠٢

في معبد العبودية الطوعية

عندما استحصل الرئيس رفيق الحريري من القمة الفرنكوفونية السابعة، في هانوي عام ١٩٩٧، على قرار بعقد القمة التاسعة في بيروت، لم يكن يفكر قط انه، اذا جاء موعد المؤتمر (ولو متأخراً)، لن يستطيع فيه غير التفرج على تسويق خدعة بصرية - سمعية اسمها «عودة

لبنان» الى حقل العلاقات الدولية. كان ربما يخطّط لتسويق خدعته الخاصة به، لكنه بالتأكيد لم يكن يتصوّر نفسه مجرد شاهد زور على خدعة يصوغها غيره ويلبسها لبوس الوقار الامني المفرط ويزيّنها بكل مستلزمات عبادة الشخصية.

وعندما احرز الرئيس رفيق الحريري نجاحه الكبير في الانتخابات البلدية في بيروت عام ١٩٩٨ فخطفت اللائحة التي دعمها ورأس عليها السيد عبد المنعم عريس اكثرية مقاعد المجلس البلدي، لم يكن يتصوّر ان المبنى الجميل الذي يستضيف هذا المجلس والذي تم ترميمه بعناية فائقة (وباشراف الحريري نفسه) سوف يختفي جزء كبير منه تحت صورة عملاقة لرئيس غيره. كان ربما يحلم ان تطغى صورته هو على كل ما تمّ ترميمه او بناؤه من جديد في وسط بيروت، لكنه بالتأكيد لم يتوقع انه سيضطر يوماً ما الى منح مثل هذه الهدية الى شريك مضارب له في السلطة، اسهاماً منه في طقوس عبادة الشخصية المستجدّة. للمناسبة، يجدر تذكير السيد عبد المنعم عريس ومعه الرئيس الحريري بأنهما لم يربحا معركة بيروت البلدية قبل اعوام للتصرف بالعاصمة بهذه الخفّة، فتارة يسلّمون مفاتيحها الى شخصية، ولو شقيقة، اقل ما يقال فيها انها ليست موضع اجماع بيروتي، وطوراً يخفون ألق القصر البلدي بملصق للدعاية السياسية.

وعندما يجهد الرئيس الحريري لانقاذ الاقتصاد الوطني من ورطة شارك مع غيره في زجّه فيها، فيستنفر كل صداقاته من الرياض الى باريس وصولاً الى واشنطن غرباً وطوكيو شرقاً، لا يفكر انه، اذ يكتفي بتأدية دور وزير مالية فوق العادة، يهدّد نفسه بعرقلة الجهود التي يبذلها، مهما تكن كبيرة. ربما ليس الرئيس الحريري من ينظّر لخنق الحريات، لكنه بتركه غيره ينظّر ويفعل ويسرح ويمرح، يصبح شريكاً في هذا الاعتداء الدائم. مع الفرق، انه بخلاف الذين ينظّرون ويفعلون ويسرحون ويمرحون،

يعرف مدى الأذى الذي سيلحق بالاقتصاد من جراء المسعى الدؤوب لتفريغ المجتمع اللبناني من اي حيوية. فأياً تكن متانة الصداقة التي تربط الحريري بالرئيس جاك شيراك، واياً تكن الاغلبية التي يستند اليها الرئيس الفرنسي في بلاده، هل يعتقد رئيس الحكومة ان صديقه قادر على ان يصمّ اذنيه طويلاً عما يسمعه عن خنق الحريات في لبنان وعن ضرب فاعليات المجتمع اللبناني واحدة تلو الاخرى؟ والانكى ان الحريري يعرف الجواب، لكنه يفضل ان يطلق العنان لنواب كتلته للمشاركة في حفل تحطيم المعارضة.

لكل هذه الاسباب، ليس كثيراً ان تصدر اصوات تطالب باستقالة الحكومة التي يترأسها الحريري. فحتى ان كان مجحفاً ان يُخصَّص الوزراء ورئيسهم دون غيرهم بمطلب الاستقالة، فانهم يستحقونه ملياً. قد يقول قائل ان معظمهم لم يفعل شيئاً مما استدعى مطالبتهم بالاستقالة. ولكن تلك هي التهمة بالتحديد: لم يفعلوا شيئاً، فباتوا بمثابة كبار الكهنة في معبد العبودية الطوعية.

٢٠٠٢/١٠/٢٥

فقط الحكومة؟

كان الصوت غريباً. شيء كدوي الانفجار، ولكن دوياً طويلاً، والبعض وصفه بالفرقعة، طلع من منطقة الحظر الامني حول فندق «فينيسيا» وراح يهيم فوق بيروت. كثيرون لم يسمعوه اذ كانوا منهمكين في استقراء سبل الخروج من عجقة السير التي اسرتهم. الا ان شهود سماع اكدوا الواقعة، وان كانوا حاروا في تفسيرها. ماذا كان هذا الصوت الفريد؟ ومن اين اتى؟ بعد تحقيق موسّع ومضنٍ، نجحنا في تحديده

وبات في امكاننا شرح هذه الظاهرة: الفرقعة كانت قهقهة، والانفجار من... الضحك!

فبحسب رواية موثوقة (طبعاً)، حصلت الواقعة عندما كان وزراء الداخلية العرب مجتمعين في جلسة مغلقة وغير رسمية (منعاً لبقاء اثر مكتوب عنها) عقدت بمبادرة من لبنان لاطلاع الضيوف الكرام على اختبار كان يعرض في هذا الوقت على شاشات التلفزيون تحت عنوان جذّاب: «مناقشة الموازنة في مجلس النواب».

غير ان مصدراً مطلعاً اكد من جهته ان الظاهرة الصوتية كانت اكثر تعقيداً. واوضح المصدر ان اللحظات الاولى من الاختبار سادها شيء من الاستغراب الصامت، بل من الوجوم، مضيفاً ان الانفجار لم يحدث الا بعدما وقف احد اعضاء الوفد اللبناني واشار الى شاشة التلفزيون مستعيناً بمسطرة طويلة وانطلق في شرح معنى التجربة.

حسناً. ماذا قال؟ سألْنا المصدر المطلع. سكت المصدر، ثم ابتسم، لكنه ما لبث ان انتبه الى حاله، فقمع الابتسامة. وعاد وابتسم فقمعها مرة ثانية، فثالثة، وفجأة لم يعد يتمالك نفسه، واذ بأصوات غريبة تبدأ بالصعود من حلقه، وراح كل جسده يرتعش. وكمن يخرج رشقاً من فمه، رمى الفاظاً متسارعة: «معنى التجربة، ايه؟ ... ها... ها... ها... ها...».

قطعنا المقابلة عند هذا الحد. فها هي العوارض التي بيّنها لنا التحقيق تتكرر: كان المصدر المطلع يستعد لحفلة قهقهة جديدة، فخفنا عليه من الاختناق وخفنا على انفسنا من الاكتئاب.

الغاية من التجربة كانت اصبحت واضحة في اي حال: يريد لبنان اثبات قدرته على اسداء الخدمات مجدداً الى النظام العربي. فبالاضافة الى انفراج اسارير ضيوفه العرب، وهم الذين لا يضحكون الا في الجلسات المغلقة وغير الرسمية، اراد البلد المضيف ان يجعل من التزامن بين اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب مع جلسة مناقشة

الموازنة مناسبة لتسويق اختراع لبناني جديد اسمه «الديموقراطية التلفزيونية».

والاختراع الجديد ليس فقط تطويراً هائلاً لمفهوم الديموقراطية الصُوَرية، اذ له، فوق فوائده السياسية التي لا تغيب عن وزراء داخلية عرب، مزايا اقتصادية تخفف من حدة منطق السوق الذي تقبل عليه جميع الدول العربية. يوفر على التلفزيونات تكاليف الانتاج وينأى بها عن المنافسة البغيضة، فتجتمع كلها لنقل الجلسة البرلمانية، رغم الصعوبة التي واجهتها هذه المرة اذ اضطرت للتوفيق بين هذا النقل وتغطية اعمال مجلس الوزراء العرب. ويمكن ايضاً، مع القليل من الحظ، مضاعفة الفائدة الاقتصادية اذا كان البلد الذي يعمل بالديموقراطية التلفزيونية واقعاً تحت اضواء وسائل الاعلام الغربية التي ستشتري في هذه الحال حقوق البث فتزيد الايرادات الوطنية بالعملة الصعبة.

لكن الوفد اللبناني لم يتسن له، على ما يبدو، عرض حججه التسويقية كلها، وهذا ما اسف له المصدر المطلع. فعند الاتصال به هاتفياً للاطمئنان الى صحته، بعد نوبة الضحك التي اصابته، اوضح ان القهقهة انطلقت خلال الاجتماع العربي عندما بدأ عضو الوفد المضيف يشرح للزوار الكرام البند الثالث من التجربة. والبند الثالث، بعد بندَي انتقاد الحكومة والتشهير بالسياسيين، هو المتعلق بمطلب استقالة الحكومة. وقال المصدر انه يتذكر جيداً ان احد الضيوف قال في هذه اللحظة: «عَرَضية، خيّو، ما دامت فقط الحكومة».

سكت المصدر، ثم عاد يتمتم: «فقط الحكومة ... فقط الحكومة ... فقط ... ها ... ها ... ها ...».

١/ ٢/ ٢٠٠٢

اليأسُ والتيئيس

هناك تقدّم، بالتأكيد. قبل اعوام، كانت كلمة «تيئيس» وقفاً على الصحافيين والمثقفين الذين كانوا وحدهم دون سائر الفاعلين في الشأن العام، يحذّرون من سياسات تفضي، عمداً او سهواً، الى زرع اليأس في نفوس المواطنين. اما اليوم، فصار التيئيس واحداً من مفردات رئيس الحكومة، بل هاجس يسعى الى التغلّب عليه من منبر البرلمان. لكن الرئيس رفيق الحريري، اذ يوحي ان منتقدي حكومته يُخطئون التصويب، يقع بدوره في سوء التقدير. اذ انه لا يريد الاقرار، على ما يبدو، انه لا يتحمل مسؤولية في توسع دائرة اليأس بسبب ما يفعله بقدر ما يتحملها بسبب ما لا يفعله.

إطمئن، يا دولة الرئيس، فاليأس الذي يضرب النفوس في ظل حكومتك يتعاظم عندما يسمع المواطنون ان هذه الحكومة قد تُبدل بشيء هجين يسميه البعض حكومة طوارئ. واليأس يتعمّق عندما ينتبه المواطنون ان هناك من فرغ باله من كل همّ فراح يحضّر لافشال حكومة سيئة من اجل ابدالها بواحدة اسوأ. واليأس يطبق عندما يتبين ان ما يحرك الفاعلين الحقيقيين في شبه الجمهورية مصالح انانية تخفي وجهها، لدواع امنية لا ريب، وراء قناع مخيف.

تريد مثلاً، يا دولة الرئيس؟ اليك بهذا النموذج عن كيف يربى اليأس في مجتمع طالبي من بضعة آلاف من الشباب. ولا كلمة ادق من التربية في هذا المجال. تأتي رسالة الى طالب ثم الى آخر، وان لم تنفع الرسالة، فالوعيد. في الواقع، هي ليست رسالة، يسمونها «تبليغاً» يأتي

على ورقة رسمية ويقول بعد ذكر اسم المطلوب: «يقتضي حضوركم الى ... في ... ، وذلك بتاريخ ... الساعة ... بغية الاستفسار منكم عن بعض الامور الامنية». للتذكير، يا دولة الرئيس، ان مثل هذا «التبليغ» موجه الى طالب وليس الى مشتبه به في اغتيال وزير سابق. هل ادركت الآن معنى التيئيس، وكيف ان اليأس يتسرب بين المواطنين لأن حكومتك تغضّ الطرف؟ فحتى لو لم يرتعد الطالب المطلوب خوفاً، كُنْ على يقين ان العشرات ممن سمعوا بأمر «التبليغ» بين رفاقه يعزمون في مثل هذه اللحظة على انتهاز اول فرصة للانتهاء من اليأس والميئّسين.

قطعاً، هناك سبب اقتصادي لشعور المواطنين بانسداد الافق، وليس من شأن السياسة الضريبية المعتمدة حديثاً التخفيف من الاحباط، وان تكن هذه السياسة مبررة. ولكن، لو كان الاقتصاد هو السبب الوحيد، لكان استطاع الرئيس الحريري ربما ان يقنع الجمهور بأنه في مقدوره الاستفادة من التحسن الطفيف للمؤشرات الاقتصادية الكبرى بعد فترة شد الاحزمة. غير ان شد الاحزمة، وتلك هي المشكلة، يتطلب الرضى به ثقة، والثقة هي الغائبة. ليس ثقة الاكثرية النيابية بالحكومة، فهذا تحصيل حاصل في ظل التوازنات القائمة، بل ثقة اللبنانيين بوجود مرجعية مسؤولة.

اين المرجعية، يتساءل اللبنانيون؟ وكيف يوحي الثقة من هم مسلوبو الارادة والمسؤولية؟ وهذا ليس انتقاصاً من مقام الوزراء ورئيسهم، او لنقل ان الانتقاص لا يأتي من المواطن الذي يشكك بفاعلية الحكومة، بل من الاطراف التي تشلّ هذه الفاعلية، وخصوصاً تلك الاطراف التي لا يلحظ لها الدستور مسؤولية سياسية، كما قال النائب بطرس حرب خلال جلسة مناقشة الموازنة في معرض نقده لتفرد الاجهزة الامنية.

اين المرجعية، يا دولة الرئيس؟ لقد شاهدك اللبنانيون منذ سنة تقبل تقاسم مسؤولية الحكم. وإنْ تكن قبلتها بطيبة خاطر او بالاكراه، فهذا

سيّان. في اي حال، لم تنتفض، حتى عندما بلغ الاعتداء على امن الناس وحرمة القانون، فضلاً عن صورة لبنان في الخارج، حداً كلّف الاقتصاد الوطني ثلاثة مليارات من الدولارات، على ما يذهب اليه احد الوزراء في حكومتك في تقويمه لمفاعيل الانقلاب المقنّع الذي جرى في آب الماضي.

فمتى تنتهي من هذه المواربة، يا دولة الرئيس؟ واذا كان ذلك سيساعدك، فكُنْ على ثقة بأن انتفاضتك على ازدواجية السلطة اكثر فاعلية لتبديد اليأس من كل المؤشرات الاقتصادية. فالمواطنون يعرفون انك، ان فعلت، ستكون اقمت المرجعية التي يفتقدون.

٢٠٠٢/٢/١٠

بطلُ الفُرَصِ الضائعة

في مباراة الفرص الضائعة، يستعد رفيق الحريري لاحراز الميدالية الذهبية بجدارة. لا يستحقها بالفطرة، وهو الذي كان في عالم الاعمال رجل اقتناص الفرص، لكنه عمل وكدّ، فباتت الجائزة في متناول يده بفضل الاجتهاد والمثابرة.

الاجتهاد في القراءة بالمقلوب، والمثابرة على الخطأ.

مريعة هذه المفارقة التي تقود رئيس الحكومة الى ان يرمي في احضان شركائه المضاربين جمهوراً كان ينتظر منه ان ينتفض على هؤلاء الشركاء الخصوم. مخيف هذا الابتعاد عن الناس الذي يحرم صاحب اكبر انتصار انتخابي في تاريخ بيروت، من ان يمارس زعامة تكون على قدر امكاناته، فضلاً عن ادعاءاته. محيّر هذا الاحجام عن تأدية دور رجل الدولة، ولا

مرشح غيره لمثل هذا الدور في الامد المنظور، على الاقل داخل التركيبة الحاكمة.

يقول عارفو رفيق الحريري انه ابعد ما يكون عن التعصّب الطائفي، وهذا على الارجح صحيح، بدليل تنوّع صداقاته وعطاءاته، في الحرب كما في السلم. لكن غياب التعصّب عنده لا يفيد عذراً لتبرير انزلاقه الى تحليل طائفي الطابع في ظهوره التلفزيوني الاخير. بل انه، على العكس، يعظّم الخطأ الذي ارتكبه رئيس الحكومة، وهو في المقام الاول خطأ في حق نفسه، وقلْ خطأين في جملة واحدة.

الخطأ الاول الذي وقع فيه الحريري بتطييفه النقاش هو انه صمّ اذنيه عن سماع اصوات لا لون طائفي لها تلتقي كلها في الشكوى من سوء الاحوال وانسداد الافق، تلك الاصوات التي يستطيع ان يلتقط الكثير منها في الاحياء التي يمثّلها في البرلمان، اذا تخلى مرة عن المواكبة الامنية الضخمة التي تلازمه وراح يجول مشياً على الاقدام وسط العاطلين عن العمل وروائح المازوت، بدل تعداد رؤوس السياح في مقاهي شارع المعرض وردهات الفنادق. قد يكون الحريري حراً، في النهاية، بان يجازف بشعبيته الانتخابية، معتقداً انه قادر على استعادتها عندما يحين الوقت. ولكن كيف يستعيد الفرصة التي يضيّعها له خطأه الثاني، فيما هو الوحيد القادر على تثميرها؟

الخطأ الثاني هو تحديداً هنا: في تجاهل الحريري الصورة التي يكوّنها الكثير من الناس عنه، وخصوصاً اولئك المسيحيين المعتدلين الذين لم يجد رئيس الحكومة وسيلة للتعاطي معهم افضل من التهجم والافتراء. قطعاً، ليست صورة ايجابية بالكامل، لكن الشوائب التي فيها تظل توازنها توقعات، وآمال، واحتمالات تُربط بنجاح الحريري ويتفنن هو بالهرب منها. قطعاً، يأخذ الكثير من اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، على الحريري سياسة تفاؤلية ساهمت في تعاظم الدين العام خلال رئاسته

الحكومة في عهد الرئيس الياس الهراوي، لكن غالبيتهم مستعدة لمسامحته ان هو نجح في الانقاذ الاقتصادي اليوم، في لحظة لا يبدو احد غيره قادراً على مثل هذه المهمة المستحيلة. قطعاً، لا يغفر الكثير من المواطنين، مسيحيين ومسلمين، للحريري انه يشارك في تركيبة سياسية فاسدة تأسر الحياة الوطنية، بل انه يساهم في تغذيتها، لكن معظمهم على يقين بان الوضع سيزداد فساداً وأسراً اذا استسلم لها الحريري، كما بدأ يفعل.

فالحريري يستسلم لهذه التركيبة حين لا ينتفض في وجه التعدي على الحريات، وهو لا يفعل حتى عندما يشكّل التعدي صفعة موجهة مباشرة الى حكومته. للتذكير، يوم شنت الاجهزة الامنية حملتها العشوائية ضد العونيين و«القوات اللبنانية» في ٧ آب [٢٠٠١]، لم يلتفت المسيحيون نحو رئيس الجمهورية الماروني، بل انتظروا التدخل الحاسم من رئيس الحكومة السني، فلم يأت. والحريري يستسلم للتركيبة الحاكمة حين يرفض ان يرى ان الوصايةَ السورية هي ما يعكّر اللعبة السياسية، وما يفرض احجاماً واوزاناً لا علاقة لها مع واقع المجتمع اللبناني، وكم بالحري مع حظوظه في النهوض. ويستسلم اكثر فاكثر حين يمنح غطاءه لضرب من السحر يعطي سلطة الوصاية، بمناسبة زيارة الرئيس بشار الاسد الى بيروت، صورة الشقيقة الكبرى التي لا تتوانى عن التضحية المالية لانقاذ الشقيق الاصغر، فيما هو اكثر العارفين بالتكلفة الاقتصادية الناتجة من الحالة الشاذة المرعية سورياً، سواء بما تفرضه من محاصصة بين افراد الطاقم الحاكم اللبناني او بما تسحبه مباشرة من دائرة الاعمال والاقتصاد الوطني برمته لمصلحة المركب السوري - اللبناني القائم، جماعات وافراداً.

عندما جاء الحريري الى رئاسة الحكومة للمرة الاولى عام ١٩٩٢، مكللاً سلفاً بغار الاعمار والنهوض، شيّعت اوساطه ان نجاحه سيكون

مفتاح استعادة لبنان مقومات دولته ودعائم استقلاله. للامانة، لم يشارك الحريري نفسه علناً في هذا التنظير لهذه الفرصة، بل اكتفى باضاعتها مرة اولى. وها هو يهيئ نفسه لتكرار الانجاز مرة ثانية، وبـ«نجاح» كبير. حرام!

٢٠٠٢/٣/٨

لا تقصير، لا مبالاة، لا مسؤولية

لم يرد هذا الاجراء في اتفاق الطائف، ولا في اي من جلسات مجلس النواب مَنذ عام ١٩٩١، ولا في قرارات الحكومات المتعاقبة، لكن الامر لم يعد يحتمل الشك: لقد جرت في لبنان الجمهورية الثانية، وبموازاة عملية اعادة بناء الدولة واعمار الاقتصاد - والاثنان زاهران كما هو معروف - ثورة لغوية خطيرة. لا احد يستطيع ان يقول اي مجمع سري قام بها، لكن نتائجها واضحة. شُطبت كلمات من المعجم وتم تحريف معاني كلمات اخرى، واشتُقّت مفردات لم نفهم بعد بالكامل ما الذي تعنيه.

من الكلمات التي حُذفت: استقالة، مسؤولية، عام (كما في «الشأن العام» او «المصلحة العامة»)، حرمة (كما في «حرمة الفرد»)، ومحاسبة وشفافية، وعزم وثبات... اما الكلمات التي تبدّل معناها، فمنها سلطة واستقلال (كما في «استقلال القضاء» وايضاً في «صون الاستقلال»)، وقضاء (راجع المثل السابق)، وتحقيق، ومرجعية وجهاز (جمعه اجهزة)، وامن، وممسوك، واستقرار... ومن المشتقات التي اطلت علينا بها الجمهورية الثانية «لا - تقصير»، لا - حقائق »، «لا - اسئلة » ولا من يُسألون.

فقط الكثير ممن يحزنون.

لا يمكن تجاهل اهمية هذه الثورة اللغوية. فهي وحدها تفسّر لماذا لا يحرّك احد ساكناً عندما يحدث امر يقض مضاجع المواطنين. وماذا تراهم يفعلون؟ لا يستطيعون القيام بتحقيق يفضي الى نتائج. ففي العرف الجديد، التحقيق هو ما لا يؤدي الى كشف شيء، اللهم اذا كان الشيء مرسوماً سلفاً. ولماذا يحققون؟ الامن حكماً «ممسوك» وهو اصلاً شأن يخص الدولة، ولا علاقة لعامة الناس به. وحتى اذا حققوا، فإن كلمة «لا - تقصير» وُجدت لذلك. اما ان يتحرّك حس المسؤولية، فهذا محال لانعدام الكلمة والمفهوم، ولا مجال لتوقّع استقالة احد للسبب عينه. وفي اي حال، لا فائدة من ذلك فـ«المرجعية» هي التي تقرر، تقيل ولا تستقيل.

حسناً، فلنسأل اذاً «المرجعية»، السورية طبعاً. هل يناسبها شيوع صورة الاضطراب في لبنان وعنه، وهي القيّمة عليه حتى اشعار آخر؟ لا يتفق ذلك مع ما صار معروفاً من التوجه السوري الجديد، مثلما تم التعبير عنه في قمة شرم الشيخ. فرغم ما قيل عن ١٧ ايار جديد، وضرورة التصدي له، ان انضواء سوريا تحت راية مكافحة العنف لا تحتمل، في العصر الاميركي الراهن، التعامل مع لبنان كساحة مفتوحة، بل تستلزم تحركاً سريعاً اذا ثبت ان آخرين يفعلون ذلك. وهذا ما يبدد ايضاً احتمال ان تكون سوريا غير مبالية حيال ما يجري. فلماذا لا تحفّز وكلاءها المعتمدين في ادارة شؤون البلد على اداء اكثر اقناعاً؟ ربما هو ثقل العادات السيئة، او عدم الكفاية، او غياب الجدية المزمن...

يقول المولجون رعاية الامن، ان لبنان اكثر اماناً من معظم البلدان في العالم. قد يكون ذلك صحيحاً، ليس كما يقال لانه «ممسوك» بل لأن المجتمع اللبناني الذي سئم العنف اظهر في العقد الاخير ارادة لم تكن متوقّعة في استعادة انماط من العلاقات السلمية في تدبّر شؤونه. اياً يكن

السبب، ان واقع الامان الذي يعتدّون به هو ما يجعل خطف مواطن في وضح النهار وقتله فضيحة سياسية، وبمعزل عن دوافع القتل والخطف، وقل فضيحة مزدوجة لان الضحية [رمزي عيراني أحد المسؤولين في تيار «القوات اللبنانية»] شخص معروف من الاجهزة الامنية.

عندما تحصل فضيحة من هذا النوع في بلد ما، حتى ولو كان اقل امناً من لبنان، تكون ردة فعل السلطة السياسية اتخاذ اجراء يدفع عنها تهمة اللامبالاة، فيستقيل وزير، او يقال موظف. ليس من الضروري ان يكون الوزير او الموظف متقاعساً فعلاً عن مهماته، ويحدث في كثير من الاحيان ان يذهب كبش محرقة. المهم ان تردّ السلطة بخطوة واضحة للقول انها اخذت على محمل الجد قلق المواطنين.

هذا ما لن تفعله السلطة في «لبنان الاكثر امناً»، واخشى ما تخشاه ان يُفهم منها خطأً انها اخذت شيئاً على محمل الجد. فكيف بالمواطنين، هذا الشيء الذي لم يستحق حتى ان يبقى في معجمها؟

٢٤/٥/٢٠٠٢

مملكة الاوبريت

الخبر كان قطعاً يستحق وقفةً من وزير الاعلام الناطق باسم الحكومة. تخيّلوا! «مجلس الوزراء مارس اليوم (كذا) صلاحياته بالكامل»، قال الوزير.

تخيّلوا، لكن لا تذهبوا بعيداً في الخيال. فعند مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية الزاهرة ان ممارسة صلاحياته «بالكامل» تعني الحضور الى المقر المستقل لهذه المؤسسة غير المستقلة (بما يعني هذا الحضور من ازعاج لسكان حي بدارو- المتحف)، والابتسام او التجهّم

امام كاميرات التلفزيون عند صعود السلم فتمضية ثلاث ساعات واكثر في جلسة سمر او في اللعب على الحواسيب (النقالة) التي لا تبارح مكانها امام كل وزير، في انتظار ان يمر ما يكفي من الوقت حتى يتوهّم المواطنون ان ثمة من يحكمهم، فالابتسام مجدداً عند نزول الدرج، وهذه المرة من دون ان يتجهّم وجه احد منهم، علّهم يطمئنون هكذا سعاة الخير وحراس الوئام في دمشق.

ولمَ لا؟ فلا ريب ان من صلاحيات مجلس الوزراء ان يتصرف كما يشاء، ويحق له تالياً تأجيل البحث في القضايا التي على جدول عمله. ثم من يهمه جدول الاعمال؟ اصلاً، هل من يتذكره بين السادة الوزراء؟ ربما في المساء عندما يعودون الى البيت، اذا كانوا يهوون الترتيب، يوضبون الاوراق التي تكون قد ازدحمت في جيوبهم: «تباً، ما هذا؟ لقد نسينا جدول الاعمال».

«عليكم خير». لم تنسوا فقط جدول الاعمال. نسيتم حتى انكم وزراء ولستم موظفين وأنكم مجتمعين تمثلون السلطة الاجرائية حسبما يقول اتفاق الطائف والدستور. لكنكم نسيتم على الارجح اتفاق الطائف والدستور على حد سواء. فلولا ذاكرتكم الضحلة، لكنتم تذكّرتم، قبل الطائف والدستور، ما قاله رئيسكم الاسبوع الماضي عندما اقر بعدم احترام القوانين، وكنتم انكببتم على معالجة هذا الخرق الصارخ لروح الجمهورية باجراءات استثنائية (من دون ان تنسوا جدول الاعمال).

لكنكم نسيتم ايضاً معنى كلمة جمهورية، ولم يعد حتى في امكانكم التعرّف الى هذه الكلمة اذا اتت في غير السياق الذي تعرفون، سياق «جمهورية الموز».

يذكر المواطنون ربما ان الرئيس اميل لحود سارع الى الجزم، بعد انقضاء بضعة اشهر على بداية عهده، باننا خرجنا من «جمهورية الموز». من الواضح الآن اننا لم نخرج منها الا لنقع في مملكة الاوبريت حيث

تستحيل جلسة مجلس الوزراء، حين يمارس «صلاحياته بالكامل»، حفلة زجل ابلغ ما فيها تندّر اعضاء الجوقة بانواع الغسيل وأصنافه.

«غيّروا الجوقة، عفواً الحكومة»، يقول الرقيب على احوالها عندما لا يكون منهمكاً في قياس طريق الشام. وما الفرق؟ لا فرق في الحقيقة، فليس بإبدال الممثلين الثانويين تنتهي المسرحية. فحتى تسدل الستارة على مملكة الاوبريت، لا حل الا باستعادة جمهورية لبنانية تكون قد غسلت نفسها اخيراً من كل اولئك الذين تشاركوا في تلطيخها، فضلاً عن الرقباء عليهم.

٢٠٠٣/١/١٠

عصابات بيروت

اذا كان مجلس الوزراء سيدرج على عقد جلسات للسمر، فلا بد من ان نبحث له عن وسيلة لتمضية الوقت بشكل لائق ومثمر معاً. وقد يكون مفيداً، مثلاً، تزويد مقر المجلس شاشة كبيرة واستئجار آلة للعرض السينمائي، على ان يراعى في البرمجة مبدأ التثقيف السياسي الذاتي الى جانب المتعة الفنية، علهم يدركون عند ذلك بعض ما هم عليه. الخيارات متعددة بطبيعة الحال، لكن الافضلية يجب ان تذهب الى الاعمال التي يعطيها الواقع اللبناني مذاقاً خاصاً.

هكذا، يمكن تخصيص ثلاث جلسات لثلاثية «العراب»، نظراً لاهمية المعطى الاقليمي الذي يقول بعض الخبراء السوريين (المستقلين) انه لا يمكن فهم ابعاده جميعها من دون استلهام رائعة كوبولا، فجلسة لفيلم «قيصر الصغير» (اخراج مرفين ليروي، بطولة ادوارد ج. روبنسون، اسود وابيض) المستوحى من رواية و.ر. بورنت حيث نجد

هذه الجملة الجوهرية لفقه موازين القوى المافياوية : «اريد القانون في يدي»، الى ما هناك من الافلام الكبيرة المسماة خطأ بوليسية والتي يجب اعتبارها سياسية في المقام الاول لكونها تعرّي طبائع السلطة والتسلّط. ولكن قبل عرض هذه الاعمال الكلاسيكية التي لا غنى عنها، يتوجّب على مجلس الوزراء استهلال برنامجه السينمائي للتثقيف السياسي وتمويه الوقت الضائع بـ «عصابات نيويورك»، هذا الفيلم العملاق الذي اخرجه مارتن سكورسيزي واطلق الاسبوع الماضي على الشاشات اللبنانية.

ثمة اكثر من سبب لكي يتوافد اللبنانيون لحضور «عصابات نيويورك». بعض هذه الاسباب ليست محض لبنانية طبعاً، واولها من دون ريب ان هذا الفيلم، رغم بعض الخلل الذي فيه، سيدخل تاريخ السينما من الباب العريض. غير ان اللبنانيين قد يرون معنى خاصاً لجمالية العنف التي يرجم بها سكورسيزي المشاهد، وقد يتحسّسون اكثر من غيرهم الدرس الكبير الذي يستخلصه البطل في نهاية الفيلم، وهو ان صراعات العصابات التي تلهّى بها مع رفاقه الايرلنديين وخصومهم من «السكان الاصليين» في هذا الحي سيلفّها النسيان، فيما التحولات الكبرى جرت وتجري وستظل تجري خارج حلبة حروبهم الصغيرة. اما اذا شاهد المواطن اللبناني الفيلم بعد مشاهدته مسرحية التظاهرة «العمالية» التي تدافع الى التلاعب بها كل اطراف «الحكم»، فكيف سيفوته التحليل الطبقي - الجرمي الذي يقدّمه سكورسيزي حول سبل انتاج السلطة واستدامتها؟

بيد ان الوزير اللبناني الذي سيصرف الوقت المخصص لمجلس الوزراء في مشاهدة «عصابات نيويورك» سيجد حتى اثمن من ذلك، وكذلك سيفعل النائب اذا طبّق مجلس النواب، العاطل عن العمل هو ايضاً، صيغة التثقيف الذاتي. فالوزير والنائب، ومعهما المرجع الكبير والصغير، سيعثر فيه، وقبل اي شيء، على صورة عن نفسه.

منذ عاد البطل اليتيم، في «عصابات نيويورك»، الى حي طفولته ليجد فيه رفاق والده القتيل وقد اذعنوا لقاتله، قبل ان يذعن له هو بدوره، حائراً بين غريزة الثأر وسهولة التمتع بفتات السلطة، لا ينفك المشاهد اللبناني، اذا كان يتابع الحد الادنى من ألاعيب السياسة اللبنانية، يقيم المقارنات اللاارادية مع هذا وذاك من ابطالنا، ليس بالضرورة من قُتل ابوه بالمعنى الحرفي، ولكن كل هؤلاء الذين قُتل فيهم حق تقرير المصير.

عند سكورسيزي، وعلى جري التقاليد الهمجية، يقطع المنتصر آذان قتلى «العدو» ويجدع انوفهم. في لبنان سلمٌ استتب، ولا حاجة لهذه الطقوسية البائدة. هنا يكتفون بأكل الرؤوس، وليس فقط في صفوف «كتلة قرار بيروت» [برئاسة الحريري]، كما يدّعي برنامج هزلي يبدو انه اتخذ موقعاً قتالياً في حرب الرؤساء التلفزيونية. يأكلون الرؤوس كلّها، فلا أحد أحسن من أحد، وتبقى الاجسام حية، او هكذا يتخيّلون.

على ما تقوله نكتة شقيقة، «سبحان الله، ميت ويطير»...

٢٠٠٣/١/١٧

IV

سِحْرُ التحرير

فكُّ الحِداد وبهجةُ العقل

واخيراً يجيب الجنوب عن سؤال واحد من كبار ابنائه الشاعر [حسن عبد الله(*)]، ويعرف من أين يدخل في الوطن، فيكون حلم ليلة صيف ربيعية، ويكون الرجاء، كل الرجاء، في أن تدوم.

ولعل أول شرط كي تدوم هو الاسترسال لها ولفرحة الحلم، فلا يثقل الاحتفال بالتحرير زغل في غير مكانه، مهما تكن الجروح ثخينة، ولا يخالط الابتهاج بالحرية تحفّظ في غير زمانه، مهما تكن احتمالات الميدان مقلقة.

حلم ليلة صيف، ولا شيء يفرض الاستفاقة منه على وجل. حتى التخوّف مما بدأ يظهر من انتهاكات عشوائية، او الأسى من مشاهدة اسرائيل، تلك الآلة المنتجة للاجئين طوال نصف قرن، تستعد لاستغلال صور اول لجوء عربي جماعي اليها. وكم بالأحرى المساجلة الصامتة حول لون الطرف المقاوم وخيار المقاومة المسلّحة سبيلاً وحيداً للتحرير لا يزال البعض يعتبر انه فُرض على حساب خيارات ديبلوماسية كان يمكن ان تأتي، بعد مؤتمر مدريد، بالنتيجة نفسها بكلفة أقل وسرعة أكبر. فاذا كانت هذه السجالات منطقية، بل ضرورية في زمن الاحتلال والتفاوض، فانها صارت بلا جدوى الآن وقد تصبح مصدر ضرر.

التاريخ لا تعاد كتابته. هذه المقاومة هي التي كانت، وهذا التحرير هو

* في المقال الأصلي، نُسبت خطأً قصيدة «من أين أدخل في الوطن؟» الى عباس بيضون، وتم تصحيح الخطأ في المقال التالي.

الذي تحقق، والتحرير، أياً يكن سبيله، خيرٌ مطلق. به ربح «حزب الله» رهانه، وهذا في السياسة يفترض تقديراً خاصاً يضاف الى التقدير المتوجب لتضحيات مناضليه ونجاحاتهم الميدانية.

حلم ليلة صيف اذاً، والسؤال الآن كيف الاستزادة منه لتغذية تطلعات اخرى لا تكون أحلام... يقظة. ربما كان السبيل الى ذلك باستخلاص دروس الواقع الذي انتج الحلم.

ولأننا في لبنان، ولأن «الساحة» اللبنانية جعلها غنى التناقضات الفاعلة فيها وتعدد اللاعبين الممسكين بها اشبه بطاولة البلياردو، حيث الضربة الأكثر إحكاماً تنتهي بتعرجات في مسار الكرات لم يحسبها اي حساب، فان الاستنتاجات التي يمكن تسطيرها تأخذ دائماً شكل المفارقات.

نجاحٌ حتى الفشل

اعمق هذه المفارقات ما يتعلق باللاعبين الاقليميين فهي تنبع من تداخل المستويين التكتيكي والاستراتيجي، واختصارها ان ليس من يملك الورقة الرابحة، بل قل الورقة التي انتهت فعلاً بالربح، هو في الضرورة الرابح الاخير وان الخاسر في الملعب الصغير يبقى متحكّماً في اللعبة متى نقلت الى اطار اوسع.

تلك هي مفارقة سوريا، راعية المقاومة في جنوب لبنان، ورأسها السياسي منذ بداية التسعينات. فهي كانت قد نجحت، من خلال الغطاء السياسي والدعم المادي المؤمّن للمقاومة من جهة، والتحكّم في المسار اللبناني تحت شعار «تلازم المسارين» من جهة اخرى، في الامساك بمنطقَي «الثورة» و«الدولة» معاً، وبورقتَي الكفاح المسلح والحوار السلمي تستخدمهما بالتداول. ومن نافل القول ان هذه الهندسة الدقيقة للغاية كانت تفيد في تعويض سوريا عن الخلل في ميزان القوى

الاستراتيجي دعماً للتوجه الذي تريد ان تعطيه لعملية التسوية الاقليمية. وللتذكير، فان هذا التوجه، الثابت ظاهراً او بلاغياً، خضع لتعديل في نهاية التسعينات. فبعدما كان في مرحلة اولى يؤول الى الحد من تسارع هذه العملية مع الحرص الدائم على إبقاء المسار حياً (والحوار مع الولايات المتحدة قائماً) من دون افق محدد، جاء اكتساب فكرة اقفال ملف الصراع العربي-الاسرائيلي طابعاً ملحاً، ليبعث تمني سوريا انجاز سلام لا يحقق لها اقل مما حصلت عليه مصر لجهة استعادة كامل اراضيها المحتلة، ولكن بثمن رمزي اضعف من زاوية العلاقات المستقبلية مع اسرائيل. وقد بدت هذه المعادلة، ولا سيما في تركيزها على خط ٤ حزيران و«وديعة رابين»، وكأنها الوحيدة القابلة لملاءمة استدامة الخطاب القومي في دمشق ومتطلبات الشرعية الوطنية اللازمة لتتويج «الحركة التصحيحية» بـ«حركة اصلاحية تجديدية» عبر تنظيم عملية «خلافة» هادئة ومضبوطة.

اختلت هذه المعادلة عندما تنبه الاسرائيليون الى ان يمكن تعطيلها بمجرد نجاحهم في ادارة ... فشلهم اللبناني. فبعدما أمّنت رافعة الجنوب المدعومة بمقولة تلازم المسارين عدداً من التنازلات الاسرائيلية حتى بات ٩٩ في المئة من الاتفاق على المسار السوري جاهزاً، جعل اقتراب موعد الانسحاب الاسرائيلي من المستحيل الركون الى هذه الرافعة لتأمين الواحد في المئة المتبقي، وخصوصاً ان النجاح الاعلامي المتحقق لاسرائيل جراء قطع وعد الانسحاب سنح لها تحييد القوى الدولية وتالياً توجيه اوضح التهديدات الى سوريا للمرة الاولى منذ ازمة الصواريخ ربيع عام ١٩٨١.

هكذا وجدت سوريا نفسها امام انقلاب مريع: ما كان يمكن ان يؤدي الى نزع جنوب لبنان والجولان معاً من الاحتلال الاسرائيلي مع توكيد موقع القوة السوري في لبنان، وعبره في الشرق الاوسط، يفضي الى

تحرير الجنوب دون الجولان، ويطرح مسألة الأرجحية السورية في لبنان!

قطعاً، لا يعني ذلك ان كل أمل في تحرير كامل الجولان قد تبدد، ولا يمكن استبعاد لجوء ايهود باراك الى مبادرة سلمية تفي الشروط السورية المتعلقة بشاطئ بحيرة طبريا. ولكنه حتى إن فعل، فان استيفائه الشروط السورية لن يتسم بطابع الضرورة والاضطرار الذي كان يتأتى من المعادلة اللبنانية السابقة، وتالياً ان الثمن المقابل، وفي جانبه الرمزي، قد يكون أغلى، ولا سيما في مسألة تحديد الاحجام الاقليمية بعد التسوية. وليس من قبيل الصدف ان يبدأ الحديث في هذه المرحلة تحديداً عن «استئناف الصراع على سوريا»، على ما ذهب اليه الكاتب المصري جميل مطر، وهو ما كان حسمه الرئيس حافظ الاسد بنقله بلده الى موقع اللاعب في «الصراع على الشرق الاوسط».

لا يستتبع المفارقة السورية ان اسرائيل لم تتكبد خسارة. ولعل مفارقة اسرائيل اعقد، بسبب تعدد المعارك التي تواجهها وتفاوت مستوياتها. فاذا كانت مفاعيل الانقلاب الاستراتيجي الناجم عن الانسحاب تضافرت مع شعور التخلص من «ورطة» لبنان لتخفف من مرارة الخسارة، وهذا ما بدا في تبدل لهجة الصحافة الاسرائيلية بين بداية انهيار ميليشيا لحد واكتمال الانسحاب الرسمي بانزال العلم الاسرائيلي واقفال البوابة دون سقوط قتيل او جريح، فان الوعي الجماعي الاسرائيلي سيعيش مع فكرة الهزيمة، وإن تكن فرعية او حتى هامشية. ولن يقلل منها ان الظروف الذاتية الاسرائيلية هي ما جعل الهزيمة ممكنة، تلك الظروف الكامنة في ضعف الرهان الاسرائيلي على لبنان منذ فشل اجتياح ١٩٨٢ في فرض نظام تابع في بيروت فالانسحاب الاول للاحتلال عام ١٩٨٥. وما يلفت في هذا المجال ان معدل الخسائر البشرية التي كان يتكبدها الاحتلال سنوياً في العقد الاخير كان اقل بكثير، ورغم النجاح النوعي المضطرد

للمقاومة الاسلامية بدءاً من ١٩٩٣ ، من الخسائر التي مني بها في المرحلة الاولى من المقاومة بين ١٩٨٢ و١٩٨٥ . وهذا ما يؤكد ان قابلية تحمل الخسائر تكبر و تصغر وفقاً للرهان السياسي السائد، أكثر مما تتأثر بحجم الخسائر نفسها . وفي ذلك ما يدفع الى التعامل بحذر مع دعوات لم تتأخر الى تعميم نموذج المقاومة على جبهات عربية اخرى . اذ سيلزم ان تُمنى اسرائيل باضعاف اضعاف خسائرها اللبنانية في الجولان حتى تقتنع بالانسحاب منه، حتى لو كانت مستعدة لذلك من خلال المفاوضات . هذا كي لا نتحدث عن القدس ...

درس اخير يمكن استخلاصه من التصرف الاسرائيلي وربما الاتعاظ منه سواء لاستثماره في معارك مقبلة او لتعديل شيء من خطابنا الكفاحي نفسه، وهو لا جدوى خطاب الكرامة بالمقارنة مع معايير اكثر مادية، وإن تفاوتت تعبيراتها بين الرأي العام، الذي تحركه متطلبات السلامة الأمنية، والقيادة السياسية - العسكرية الباحثة عن ديمومة السلامة الاستراتيجية والمستعدة للتضحية بموقع من أجل كسب اللعبة الأكبر .

مفترقٌ بعد الذروة

قياساً بالمفارقات الاقليمية، تبدو الاستنتاجات اللبنانية الداخلية لمرة ابسط . واوضح هذه الاستنتاجات يتصل بـ«حزب الله» . ما من شك هنا : لقد ربح «حزب الله» . ربح جهاداً استحوذ على معظم طاقاته وطورها في آن واحد . وهو بهذا المعنى بلغ ذروته يوم ٢٤ ايار ٢٠٠٠ ، ومفارقته مثل كل من يبلغ الذروة انه صار محكوماً باستحالة الصعود اكثر، اي في احسن الاحوال بالمحافظة على المرتبة التي وصل اليها، وفي اسوأها بمباشرة النزول منها . وهو بذلك اشبه بالحزبين الشيوعيين الايطالي والفرنسي، اللذين كانا فاعلين اساسيين في مقاومة شعبيهما ولم يكن ممكناً تسلّمهما السلطة لظروف دولية قاهرة في نهاية الحرب العالمية

الثانية. ليست ظروف «حزب الله» الدولية مقيِّدة الى هذا الحد، وان يكن يستحيل تجاهلها. ما يقيّده هو تنوع المجتمع اللبناني طائفياً وكون احتلال الجنوب وتحريره لا يختزلان كل المسألة اللبنانية ما بعد الحرب.

لذلك، يقف «حزب الله» اليوم امام مفترق. فاما ان يختار تحويل عصبيته الجهادية، المستندة الى شبكة خدماتية لا يستهان بها، قاعدة لممارسة زبائنية تغذي نفسها بنفسها على غرار ما فعلته قبله حركة «امل»، مع ما يعني هذا من سعي الى المشاركة في السلطة وتقاسم منافعها، واما ان يتجه الى تشكيل قوة تغيير في المجتمع اللبناني، وهذا على الارجح هو تطلع معظم كوادره. على ان الاتجاه الى الانخراط في تيار واسع للتغيير (الوطني وليس الفئوي) يصطدم بمجموعة من المعوقات، ابرزها على المستويين الطائفي والعقيدي.

فمن الزاوية الطائفية، لا حاجة للكثير من التحليلات لملاحظة سقف التحرك الذي فرضه على نفسه «حزب الله»، أياً تكن دعواته الى الانفتاح والتواصل مع الطوائف الاخرى. اما العائق العقيدي، فهو يتمثل في تمسك الحزب بالخمينية في لحظة تحاول ايران التحرر منها. ويبدو ان الحزب لم ينتبه بعد الى ما تثيره هذه الهوية العقيدية من تشنّج، رغم كل ما يسمعه عن ايران ومنها. وقد كان لافتاً ان يغلب هذا الثبات العقيدي على الحفل «الخاص» الذي تم تنظيمه لاستقبال الاسرى المحررين في مقر الحزب في الضاحية الجنوبية، حيث تم تزيين رؤوسهم بشارات حمراء تحمل عبارة لا لبس فيها: «لبيك يا خميني»، في مشهد ذكّر بقوافل المتطوعين الذاهبين الى حقول الالغام في الحرب ضد العراق.

ولعل هذا المشهد يفيد بأنه حتى لو تم التخلي لفظياً عن وزر بعض العقيدة، وهذا ما يجب مساعدة كوادر «حزب الله» فيه، فان عائقاً آخر يتولد منها، وهو ما يمكن تسميته ثقل المخيلة. ربما كانت ثقافة الحزن

عامل تعبئة ثميناً في زمن الاحتلال والمقاومة، وإن تكن تجارب شعوب اخرى لا تؤكد ذلك، الا انها تعطي مردوداً معكوساً على الأمد الطويل عندما تأتي لحظة فكّ الحداد.

فمع كل التعاطف المطلوب اظهاره حيال اولياء الشهداء والجرحى والاسرى المحررين، ان فك الحداد هو المهمة المطروحة اليوم على «حزب الله»، فهل يملك وسائلها؟ وهل يقدر على «عاشوراء للفرح» تتفتح فيها مئة زهرة؟

هنا مفارقة «حزب الله» الأكبر، وهي الأدهى من استحالة استمرار الصعود. ففك الحداد مسألة لا يملك فيها هامش مناورة مماثلاً للذي نَعِمَ به في ظل تلازم المسارين. فهذه اللحظة الرمزية تحل من دون قرار وتستمر وتكبر بمجرد ان تستمر الظروف الطبيعية المرشحة لأن تترسخ مع عودة الدولة. ولنا في تجربة ما بعد الحرب خير دليل على حتمية استبطان المواطنين، لا ارادياً واحياناً ضد اقتناعاتهم، فكرة ترميم العلاقة مع الدولة.

لذا، يتوجب ربما الامتناع عن التركيز على مفارقات السلطة اللبنانية في تعاطيها مع قضية الجنوب. فعند هذه اللحظة، لم يعد مهماً ان تكون السلطة حصلت على النتيجة التي كانت تعلن التخوف منها (الا اذا كانت في الاشهر الماضية تتمنى عكس ما تقول!). والاهم، هنا ايضاً، هو الاسترسال لحلم ليلة الصيف. ومن اجل الحلم عينه، لن يرفض احد التسليم، مع الخطاب الرسمي، ان السلطة اللبنانية ساهمت في التحرير، بدعمها المقاومة منذ استعادت هذه الاخيرة فاعلية ميدانية نحو العام ١٩٩٣، ومن لا يسلّم بعقله، فليفعل بايمانه. فالشعوب في حاجة الى اساطير تأسيسية، والافضل ان تكون جامعة. اما وقد سلّمنا بهذا الدور، فالانصاف، فضلاً عن مفهوم استمرارية الدولة، يفرض الا يتم اجتزاؤه، فاستخدامه فئوياً، بل ان يتم الاقرار بفضل كل الذين اداروا سياسة دعم

المقاومة منذ ذلك الوقت، ولا سيما رئيسا الجمهورية الياس الهراوي واميل لحود، ورئيسا الحكومة رفيق الحريري وسليم الحص، ورئيس المجلس نبيه بري صاحب فكرة اقامة «يوم الجنوب» السنوي والذي رغم حدود فولكلوريته اثّر في تعميم وعي الاحتلال عند الاجيال الجديدة من غير الجنوبيين.

ولئن كانت مراقبة مجمل الفترة تفرض توزيع الفضل بالتساوي على المسؤولين المتعاقبين في مناصب ادارة البلد، الا ان معاينة ربع الساعة الاخير تتطلب الخروج عن قاعدة التساوي رفعاً للغبن الذي يلحق بالجندي المجهول لهذه النهاية السعيدة، نعني سليم الحص.

في مديح سليم الحص ...

لا يعرف سليم الحص ان له محبين كثراً، وإن عرف فهو يتجاهلهم، بل يتفنن في تثبيط عزائمهم. هذا ما كان منذ عاد الى رئاسة الحكومة في بداية عهد الرئيس لحود. ولأن محبي سليم الحص كثر، بل اكثر بكثير مما يوحيه عدد صوره في الشوارع، فان الخيبة كانت كبيرة من رؤيته يقع، هو رجل العقل البهيج والمبادئ العنيدة، في اسر لعبة السلطة الخفية، فلا ينجح في منع التخبط في الاصلاح والاقتصاد وتقييد الحريات والتلاعب بالتمثيل الشعبي. ومع ذلك، بقي سليم الحص عامل اطمئنان حتى عندما يئس. بل عاد بوصلة للتفاؤل عندما انصرفت السلطة عن الهموم الداخلية الى «همّ» الانسحاب الاسرائيلي. فسليم الحص كان من القلة لم يعتبر الانسحاب همّاً، وانما فرصة.

واذا كان قد اعطى حقاً، في سنته الاولى، الى الذين انتقدوا جمعه رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، حيث بدت هذه الوزارة بلا رأس سياسي، الا انه عاد وانقذ ما تبقى من الديبلوماسية اللبنانية في الاشهر الاخيرة، فهو من ابقى على خيط الحوار جدياً رصيناً مع الاسرة الدولية

والأمم المتحدة. وهو من انبرى الى صد انحرافات شطّار المناورة الذين يحسبون أن الديبلوماسية تختصر بربح الوقت وتضييع الفرص. وهو في النهاية من انقذ القرار ٤٢٥ من الضياع بين ملفات الصراع العربي - الاسرائيلي المعقدة، فاعاد لبنان الى الخريطة الديبلوماسية بعدما كاد الاكثار من الاسئلة يكرّس شطبه.

... ومطالبته بالمزيد

لكن محبي سليم الحص ينتظرون منه الآن المزيد، فنجاحه في اعادة الدولة اللبنانية محاوراً دولياً، وهو الشرط لعودتها راعياً ميدانياً لأمن الجنوب والجنوبيين، يرتب عليه مسؤولية ارشاد السفينة الى حيث تتأكد الطمأنينة. فبعدما اثبت ان لا غنى عنه في هذا الحكم، إن شئنا ترشيد السياسة، وليس فقط الانفاق، بات مطالَباً اكثر من اي وقت مضى بأن يضطلع بدوره كاملاً غير منقوص كرئيس للحكومة يحل ويربط في كل المسائل، فلا يقبل بعد الآن ما يرتعد منه ضميره، من حدّ للحريات واسكات للتساؤلات (غير الرسمية)، وكوزير للخارجية يستطيع البناء على انجاز التحرير لاستكمال عودة الدولة اللبنانية. وهذا يعني في ما يعني ان عليه ان يرعى منذ هذه اللحظة ادارة المسألة السورية في لبنان، بما يتعدى الثنائيات التبسيطية.

فاذا كان لا يجوز الانطلاق مما حصل في الجنوب للقفز الى «حرب تحرير» اخرى لا تحمد عقباها، فانه لا يمكن ايضاً التغافل عما حصل. وبين التسرع في المطالبة بانسحاب الجيش السوري والاستمرار في تغطية سياسة الوصاية، ثمة خيار ثالث تحتاج اليه سوريا بقدر ما يحتاج اليه لبنان، ويتمثل هذا الخيار في جعل «المسألة السورية في لبنان» عنواناً لمهمتين. الاولى هي حماية خاصرة سوريا في لبنان عسكرياً، وذلك يتأمن بشكل افضل من خلال مرابطة الجيش اللبناني مع قوات الأمم

المتحدة في الجنوب، ولا سيما على بوابة ثغرة البقاع، ولكن ايضاً ديبلوماسياً باستعادة تلازم المسارين باعتباره تلازم توقيت السلام واسرائيل. اما المهمة الثانية، فهي تحويل الوصاية السورية الراهنة شراكة بين البلدين، بما يعني ذلك من تصحيح للعلاقات المميزة وشفافية في ممارستها، حتى ننتقل من علاقات تبدو مفروضة الى تعاون تعاقدي يؤسس لمستقبل الشعبين.

لا شك ان هاتين المهمتين لا تنجزان بيوم وهما تتطلبان تراكماً طويل النفس، لكن التراكم يبدأ بنقطة، وهذه النقطة موعدها اليوم، اولاً لأن التحرير كما حصل انتج وضعاً يتطلب انتشار الجيش بسرعة، وثانياً لأن المجتمع اللبناني على موعد مع انتخابات كان بدأ ييأس منها سلفاً.

انهما ملفان برسم سليم الحص، ولا عذر لأحد في ان يعرقل امساكه بهما، وان تطلّب الأمر تعديلاً للحكومة. ولا عذر لديه في الاحجام عن ممارسة رشده وتعقله ومبادئه. فذاك ليس الا القليل المتبقي حتى يكتمل فكّ الحداد ببهجة التأسيس، لكنه القليل الذي لا غنى عنه.

٢٧/ ٥/ ٢٠٠٠

السِحْرُ المفقود

... وكأن الساحر انكسر سحره. فقبل حين كان كل شيء مضبوطاً؛ المناورات تنجح حتى عندما تكون مكشوفة؛ التذاكي يجدي، اقله في مرآة اعلامه، ولو اهان العقل؛ الشعار يغني عن التفكير فيستحيل حجة في الديبلوماسية؛ التصفيق لا ينقطع، وجلبة الزمامير؛ واهل التلازم على حالهم الباسمة، مليئون بالثقة كأن غدهم لناظره بعيد.

وفجأة تنقلب السياسة رأساً على عقب او بالاحرى العكس : بدأت تمشي على قدميها بعدما كانت مثبتة على رأسها . اهل التلازم سكتوا، التذاكي الى ضمور، المناورات تخرج عن الخطط المرسومة لها . حتى الشعارات تتبدل، فتستغيب بطلاً طالما مجدت مآثره لتستنبط بطلاً آخر كبر في ظله وتغذى منه حتى استأثر بآيات التمجيد .

قطعاً، ثمة شيء خرج عن الدوزنة المعهودة في مملكة العلاقات المميزة . السيد انور الخليل وزير الاعلام عقب الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء : «لقد وردنا في مجلس الوزراء تقريران مختلفان عما اتفق عليه في اجتماع دمشق [بين موفد الامم المتحدة ووزير الخارجية السوري] وطلبنا التأكد من محتوى هذين التقريرين من المصادر الرسمية في سوريا» . نعم، «المصادر الرسمية في سوريا»، وليس «الاخوة في سوريا» . أبشر! هل دخلنا اخيراً في مرحلة تغليب الرسمي على ما هو غير منظور في العلاقات المميزة؟ على الاقل، صار يتنبه مجلس الوزراء (الملتئم برئاسة سليم الحص) الى ضرورة التحقق مما يأتيه من سوريا، ويجرؤ على طلب التأكد منه .

صحيح ان غياب الثبات البادي من سوريا يساعد في اضطرار الحكم الى التخلي عن الايمان المطلق بما تسر به دمشق (ولا حاجة في العادة الى تقريرين ولا حتى الى واحد كي يتبلغ من يجب ان يتبلغ) . ولكن حتى لو كان الحرص على التريث منعاً لاي خطأ هو ما استوجب طلب «التأكد» من موقف سوريا، فان مجرد الاشارة الى ذلك في العلن يشكل خرقاً للمعهود من حيث استعادة استقلالية اللفظ، وان لم يكن بعد القرار .

ذاك هو ثمن التذاكي الدائم، والشطارة عندما ترتد على الشطار . والأرجح ان السوريين بدأوا يندمون على تركهم وكلاءهم اللبنانيين يسترسلون في فن المناورة في موضوع مزارع شبعا من دون ان تكون في ايديهم الحجج الدامغة، ليس المسألة في لبنانية المزارع او في سوريتها،

فالبلدان «مش قاسمين» وما خلقه الله بينهما لا يفكه انسان... المشكلة هي ان قضية المزارع اثيرت في مرحلة ما قبل الانسحاب الاسرائيلي في سياق واضح يهدف الى إحراج الامم المتحدة وتكبير حجم المعوقات التي قد تؤدي الى تأخير الخروج الاسرائيلي، عسى ولعل، فاذا هي تتحول مصدر احراج لسوريا ولما تبقى من تلازم المسارين. وإليكم النتيجة، وهي واحدة من اثنين فالحرب، وهي الثالثة، ممنوعة: المزارع سورية (ولو مع وقف التنفيذ) فيكون القرار ٤٢٥ قد طبق، او هي لبنانية ويكون ما خلقه الله قد فكه لارسن.

ما خرج الى العلن من معضلة مزارع شبعا هو ما يتهامسه الجميع في قضية ارسال الجيش الى الجنوب. ونضع جانباً كل الاسباب اللبنانية الداخلية التي تجعل هذا الاجراء ضرورة ملحة. فالمسألة الأدق تكمن في دائرة العلاقات الاقليمية والدولية. فأما الجيش مع القوات الدولية، بما يعني ذلك من اضعاف لممارسة «العلاقات المميزة» السائدة، وأما محمية دولية في جنوب لبنان وتالياً المزيد من الاضعاف لبقايا تلازم المسارين. وغني عن القول ان الحل الثالث، اي الحرب، هنا ايضاً غير وارد بسبب حجم التهديدات الاسرائيلية والاميركية.

وبازاء المعضلة، ماذا ينفع ابقاء التذاكي اداة مفاوضة؟ الا يكفي سوريا ما اصابها من ضرر جراء مناورات الهواة من مدّعي حبها؟ ألم يحن الوقت لسياسة مغايرة قد لا تعيد الى الساحر سحره ولكنها تحول دون انكشاف العقول المسحورة؟

سياسة تستبق الضغط الآتي لفك المصيرين، فتستعيض عن السحر المفقود بوعي ضرورة الانتقال من الوصاية الى الشراكة.

٢٠٠٠/٦/٢

لبنان جديد ؟

يومذاك، قيل ان لبنان جديداً سيولد، فاطمأنت النفوس، او على الاقل معظمها، الى مستقبل يطلق العنان لبهجة انطواء الكابوس.

اليوم، وبعد عام على تلك اللحظة، تجتمع كل القرائن لتوحي ان الولادة تمت، وان ثمة لبنان جديداً. ولكن كيف الاطمئنان اليه ما دام الجديد فيه، على جري عادة التاريخ عندما يتأتىء، تكرارا لمأساة العقل العربي، ولو في شكل ملهاة؟ كيف الابتهاج بالوليد وقد حكم عليه قدر عبوس بأن يقتل كل ما في نفسه من أسباب البهجة؟

في الذكرى الاولى للتحرير، كان يؤمل ان يكون الاحتفال أكثر... احتفالية وأقل استعراضية. كان يفترض ان يستشعر كل مواطن الحاجة العفوية الى الاحتفال بلحظة نادرة في التاريخ العربي، لا ان يشعره ثقل الألسن الخشبية بأن الاحتفال فرضٌ، فلا ينجو منه الا باعتبار العيد الوطني المستجد مجرد يوم عطلة للاستجمام. كان يرجى ان تشكل المناسبة محطة للتأمل والمساءلة والحوار بدل ان تنحصر في الابتهال لمدّعي المشيئات الكبرى.

قد يقول قائل ان حراجة الوضع في الشرق الاوسط، من غزة الى تخوم شبعا، هي ما أضفى طابع الوجوم على ذكرى التحرير. ربما. ولكن لندع جانبا البعد الاحتفالي العفوي، وان يكن لا يضير العرب ان يحتفلوا ولو مرة في السنة عفوياً. ألم يكن ممكنا ان تساهم هذه الذكرى بالتحديد في التفكير في مآل الصراع العربي - الاسرائيلي في هذه المرحلة المفصلية التي يمر بها، وصولا الى تقويم أساليب المواجهة، كل الاساليب، عوض ان تنصب الجهود على استنساخ خطاب واحد أوحد

لكل الظروف والمواقع، خطاب تارة يكبّر نموذج الجنوب ليلائم أرض فلسطين، وطورا يصغّره حتى ينطبق على مزارع شبعا؟ ثم ألا يكفينا ما يمثله أرييل شارون من أخطار حتى لا نزيد الوضع حراجة باستخدامه حجة لكبح كل حركة لا تخدم استدامة حال المشرق العربي القديمة واستيلاد لبنان جديد؟

لبنان جديد، نعم وتلك هي المشكلة، اذ يراد له ان يكون على نقيض كل ماضيه، والصالح فيه قبل الطالح، بل على تعارض مع مقومات ذاته. انه لبنان الفكر الأوحد، لبنان عقيدي تأتيه العقيدة من فوق غير آبهة بتساؤلات مجتمعه ولا بآليات مؤسساته.

تقول العقيدة الجديدة ان المهمة الاساسية المطروحة على لبنان اليوم هي مواجهة اسرائيل للاستحصال على الحقوق العربية المهدورة كاملة. يجوز، ولكن ان سلمنا بذلك، وقبلنا بتكبير الحجر اللبناني، فيما الادوار العربية الاخرى، كل الادوار، تخضع لحسابات أكثر دقة، هل نسلّم ايضا بأن لا سبيل للاضطلاع بهذه المهمة غير ما يمليه الخطاب الآتي من فوق؟ أليس في ذلك تخل عن تراث من الاختلاف صنع في ما صنع نجاحات... المقاومة؟ اذ لا حاجة للتذكير بأن خيار المقاومة كان ذات يوم متعارضا مع الموقف الرسمي.

أما وقد صار لبنان الرسمي يعمل وفق عقيدة، ومن دون ان يأتي تبني هذه العقيدة ثمرة الآلية المؤسساتية الدستورية الطبيعية، ولا من تسوية ميثاقية، كما ثبت من الصراع القائم بين أهل الحكم انفسهم حول معادلة «هانوي - هونغ كونغ»، اما وقد صار للبنان فلسفة حربية معتمدة، فقد بات مشروعاً التساؤل عما اذا كانت مدعاة الاحتفال اليوم ذكرى تحرير الجنوب أم عدم اكتماله.

على ما تقول العقيدة.

٢٠٠١/٥/٢٥

لنميّز نحن...

كلمة حق تقال في السلطة اللبنانية في ضوء الازمة العالمية الراهنة [بعد ١١ أيلول ٢٠٠١]: انها لا تفاضل بين اجنبي ومحلي ولا تقيم اعتباراً اكبر للمجتمع الدولي مما تمنحه مجتمعها الوطني، وفي الحالين شعارها التذاكي وناموسها التشاطر ومبدأها الاستخفاف بعقول الآخرين.

موقف السلطة اليوم من الحملة الاميركية على الارهاب يتلخص بحجتين، حسب كل ما اعلن وسرّب. الحجة الاولى هي ان الدولة اللبنانية نفسها كانت منهارة في الثمانينات فلا تحاسب على ما جرى فوق اراضيها من جرائم وارتكابات. اما الاخرى، فهي انه يجب التمييز بين المقاومة والارهاب. وفي الحالين، تقف السلطة دون استخلاص النتائج التي يفرضها منطق استنباط الحجج باي ثمن كان.

اذاً، الدولة غير مسؤولة عما كان قائماً قبل استتباب السلم الاهلي! نضع جانباً مبدأ استمرارية الدولة ونتجاهل الاصرار الذي ابداه، طوال اعوام الحرب، المجتمع اللبناني ونخبه السياسية، بكل تنويعاتها وبما فيها المقاتلة منها، على التمسك بالاطر القانونية والدستورية للجمهورية، رغم انتهاكها المنتظم. ولكن لماذا لا تنسحب هذه الحجة على كل الملفات القضائية والسياسية الموروثة من تلك الحقبة، فتوقف الملاحقات والمحاكمات المتعلقة بجرائم جرت خلال الحرب؟ ولا يعني ذلك فقط الافراج عن سمير جعجع باعتباره الوحيد بين قادة الحرب الذي خضع لمثل هذه الملاحقات والمحاكمات، وبعضها لم ينته بعد، بل يعني الغاء كل الاستثناءات التي حدّت من نطاق قانون العفو، سواء

نوعياً (الجرائم المحالة امام المجلس العدلي) او زمنياً (الجرائم المرتكبة في الاشهر الفاصلة بين التاريخ المنصوص عنه في قانون العفو وتاريخ اقرار هذا القانون).

بذلك تكون السلطة قد حلّت الجانب اللبناني من المعضلة التي اوجدها قانون العفو وكرّسها تطبيقه غير الموضوعي وتوّجها المنطق الدفاعي المستخدم راهناً. غير ان ثمة جانباً دولياً للمعضلة يلقي الضوء عليه الضغط الاميركي من اجل تصفية الحسابات مع ارهاب الثمانينات. والارهاب لا يختصر هذه المعضلة، التي ظهرت بوضوح قبل اسابيع عندما بدا ان القضية المرفوعة امام القضاء البلجيكي لادانة آرييل شارون بمجزرة صبرا وشاتيلا ستنعكس على لبنان بسبب الشهادة التي ستطلب، في اضعف الايمان، من السيد ايلي حبيقة، وخاصة ان الاخير اعلن استعداده الذهاب الى بروكسيل.

ما يجمع بين مجزرة صبرا وشاتيلا والاعمال التي تطالب الولايات المتحدة الاقتصاص من مرتكبيها اللبنانيين هو اننا، في كلا الحالتين، بازاء تشابك بين القانون اللبناني وقوانين دولية تعتبر ملزمة للبنان، سواء تعلق الامر بجريمة ضد الانسانية غير قابلة لمبدأي مرور الزمن وشمول العفو، مثل مجزرة صبرا وشاتيلا او بمواثيق تحمي سلامة الطيران المدني وامن البعثات الديبلوماسية، فضلاً عن التضارب الذي يمكن ان ينشأ من الصلاحيات المعطاة للقضاء في بعض الدول في ملاحقة المسؤولين عن قتل رعاياها او خطفهم اينما كان.

هنا، تظهر الفجوة الاكبر في قانون العفو، وهي تكمن في اقترانه بتغييب الذاكرة. ففي معزل عن المشكلات الفلسفية والنفسية والسوسيولوجية التي ينطوي عليها النسيان، ثمة جانب قانوني - سياسي كان يمكن ان يوفّر عن الدولة اللبنانية الكثير من المتاعب لو تصدت له في وقته، وهو الجانب المتعلق بوصف الجرائم المرتكبة خلال الحرب.

فمع الاعتراف بضرورة العفو عند الخروج من الحرب، اي حرب، كان تشكيل لجنة من نمط «الحقيقة والعدالة» في جنوب افريقيا سيسمح للبنان بالتسلح بتعريفاته الخاصة للجرائم المرتكبة على ارضه. ربما ما كان ذلك ليكفي امام ضغوط دولية في حجم التي يواجهها اليوم لبنان ومعه او قبله سوريا، لكنه كان سيحول دون ان يقوم العالم بمحاسبة الدولة اللبنانية على جرائم ارتكبها عدد من رعاياها، وتظل تحوم عليها الشبهة لانها لم تنظف سجلّها. والاهم انه كان سيجنبنا الكلام العمومي حتى الابهام حول التمييز الواجب بين المقاومة والارهاب.

وراء هذه الحجة الثانية، ثمة افتراض بان للولايات المتحدة نية سيئة، ولعل الامر كذلك. لكن السياسة الدولية لا تقوم على النوايا. قد تكون الولايات المتحدة راغبة فعلاً في تقليص دور «حزب الله»، لكنها لم توجه اليه ولا مرة الاتهام بسبب اعمال المقاومة. لذا، بدا الاستخدام الرسمي لحجة التمييز متسرعاً في اقل تقدير. اما ان يشعر لبنان الرسمي بان المقاومة مستهدفة من حيث المبدأ لمجرد ان الاسماء التي يحتويها الملف الاميركي مرتبطة بالفصيل الذي جسّد المقاومة في عمرها الثاني، اي «حزب الله»، فهذا مردّه ان لا لبنان الرسمي ولا «حزب الله» تنبها كفاية الى واجب التمييز المطلوب الآن. وبالتعبير الصريح فهذا يعني انه لم يكن يكفي ان يميّز «حزب الله» نفسه عملياً في معظم التسعينات بتركيزه على قوات الاحتلال وعملائها، وانما كان عليه ان يسعف نفسه، صوناً للمقاومة، فيبادر الى مراجعة نظرية تسمح له ان يبتعد مسافة عما جرى من اعمال ارهابية في الثمانينات، ولو كان المتهمون بها مقربين منه او اعضاء فيه.

طبعاً، كانت المراجعة ستهون لو اجرت السلطة اللبنانية القائمة منذ عام ١٩٩١ «فروضها المنزلية» ورتّبت ملفاتها من تلقائها، بدل التشاطر باستمرار واختراع الملفات. الا ان اوانها لم يفت كلياً. بل لعلها الوسيلة

الوحيدة المتوافرة راهناً لفرض التمييز المطلوب بين المقاومة والارهاب. وهي لا تحتاج، كما يدعي البعض، الى بحث فلسفي في ماهية الارهاب. فاذا كان التعريف ببعض الاعمال قد يلتبس على القانونيين، كالهجوم على مقر «المارينز» في سياق الحرب المتجددة في خريف ١٩٨٣، فان خطف طائرة مدنية لا لبس فيه، وكذلك احتجاز رعايا اجانب عزّل.

١٩/١٠/٢٠٠١

جمهوريةُ القبرِ المفتوح

كنّا نعرف سياسة الاجواء المفتوحة، والحدود المفتوحة، والاسواق المفتوحة، وعمليات القلب المفتوح. وقبل ثلاثة عقود خبرنا شعار الشبابيك المفتوحة، لكن احداً لم يتوقع يوماً ان نصل بالانفتاح الى... حافة القبر!

لقد دخلنا اذاً عصر القبر المفتوح، على ما ذهبت اليه الزميلة «البعث» في وصفها لبنان المقاوم مآرب اريل شارون. مسكينة «البعث»، نيّتها طيّبة، او هكذا اعتقدت. فهي ارادت فقط التغزّل بلبنان في معرض الاخذ والرد الخطابي، فقط الخطابي، مع اسرائيل ووراءها الولايات المتحدة.

اين انحدرت لغة الغزل عند العرب؟

الانكى من انحدار ناثر الغزل هو انحدار الذوق عند المتغزّل بهم. فعلى حد علمنا لم يتحرّك واحد من المعنيين في «جمهورية القبر المفتوح». «حزب الله» طبعاً لن ينفعل من هذا التشبيه، فهو اكثر من ساهم في اعلاء الموت فوق قيم الحياة. لكن الآخرين ايضاً لم يستهجنوه، لا الرئيس الذي يصرّ دوماً على طمأنة المواطنين الى ان الحياة

ستكون افضل (يوماً ما لا ريب)، ولا رئيس الحكومة الذي يجول العالم بحثاً عن سبل تحسين شروط العيش، ولا رئيس المجلس او نائبه وكلاهما من ناظمي الشعر.

ولكن كيف لهم ان يتحرّكوا، سيسأل سائل (مغرض بالتأكيد)، ما دام كل ما يأتي من سوريا عندهم عسل؟

يا ليت المشكلة كانت فقط هنا! لا، ثمة شيء آخر، واكثر مرضيّة من التطبّع او التبعية: انه خواء الحياة العامة من الهموم العامة وامتلاؤها بالمشاحنات الخاصة. قصة القبر المفتوح بسيطة بالمقارنة مع امور في غاية الخطورة تمر من دون ان تترك اثراً. البلد يسير الى الهاوية؟ لا تكترثوا، المهم ان تكمّل المسرحية. سفير الدولة العظمى المتحكمة بالعالم يقول امام الرأي العام ان المسرحية غير مقنعة؟ باطل، لقد نال من المقامات. مستشارة الامن القومي في الدولة العظمى اياها تفصّل نقاط الخلاف؟ لا حياة لمن تنادي... قد تكون كوندوليزا رايس مبتدئة في شؤون الشرق الاوسط، كما قال وزير الثقافة غسان سلامة قبل يومين، لكنها في نهاية الامر من الاشخاص الاكثر نفوذاً في العالم اليوم، وقلة الخبرة في هذه الحال يفترض ان تدفع الى المزيد من الحذر، لا الى الاهمال. لذا، كان المنطقي ان يثير حديثها الى الزميلة راغدة درغام في «الحياة» زوبعة في الحياة السياسية اللبنانية. فقد اضافت معطيين جديدين الى ما هو معلن من الخلاف الاميركي مع لبنان وسوريا حول «حزب الله». الاول والاهم هو اتهام «حزب الله» بالمساعدة على التحضير لعملية الخُبر في السعودية، قبل سنوات. والثاني هو تقديمها الواضح للربط الذي تقيمه الفلسفة الاميركية الجديدة بين مفهومي «عملية السلام» و«رفض الارهاب»، هذا فضلاً عن الكلام الاميركي على وجود معسكر في البقاع يتدرّب فيه مقاتلو «حماس» و«الجهاد»، وهو ما ينكره لبنان وسوريا.

يمكن قطعاً معارضة رايس وكل الادارة الاميركية معها في ما تقوله عن السلام، بل يمكن الدفاع عن فكرة تدريب التنظيمات الفلسطينية الاصولية، وإن تكن تكلفة هذين الموقفين اغلى من ان يتحملها لبنان (وسوريا). الا ان اثارة حادثة الخُبر موضوع آخر يأخذنا الى مكان لا يعود ممكناً فيه حتى اللجوء الى نظرية التمييز بين المقاومة والارهاب.

واذا تذكّرنا ان هذه النظرية مرفوضة أصلاً من الولايات المتحدة باعتبار ان المقاومة هدف او ارادة فيما الارهاب وسيلة، كما شرح لنا السفير فنسنت باتل، وجب التنبه الى الآفاق الكارثية التي ينطوي عليها «اغناء» ملف «حزب الله» بقضية الخُبر، ومن دون ان يصدر، من لبنان ومن سوريا، تكذيب لهذه التهمة لا يرقى اليه الشك. ام تراها سياسة القبر المفتوح جواب مسبق عن اي كلام اميركي جديد؟

سؤال منهجي: عندما يكون القبر مفتوحاً، كيف تخفي النعامة رأسها؟

٢٠٠١/١٢/٢١

من أجل حماية "حزب الله"

... اذاً، ليست الولايات المتحدة مستعدة لطي ملف «حزب الله». اصلاً، لا يتوقع منها عاقل ان تفعل، وهي على ما هي عليه من اندفاع بعد نجاح حملتها الافغانية، لا يقيّدها شيء، لا رأي عام ولا حلفاء. وحدهم اهل النعامة من الذين يسكنون ازقة السياسة اللبنانية تصوروا ان العاصفة ستمر وان لا حاجة للعدول عن الزعبرات العادية، فإذا كانت هذه تنطلي على المواطنين، فلماذا لا يصدقها الذين يفبركونها؟ هكذا، صدّقوا ان الموقف الاوروبي هو اقرار بالحجج البائسة التي خرج بها لبنان الرسمي،

فلم يغيّروها، فيما الحقيقة ان اوروبا التي استطاعت المحافظة على شيء من الاعتدال، ارادت بالاحرى اعطاء لبنان فرصة، سعياً الى تجنيبه العاصفة.

لكن العاصفة لا تريد ان تهدأ، فما العمل؟ اولاً، واساساً، الاقرار بأن ثمة خطراً ان تصل الينا، فمتى اتضح ذلك امكن تحديد الخيارات المتاحة للتخفيف من الضرر. وثانياً التنبه الى ان ما يعني لبنان من الضرر هو ما قد يصيب مجتمعه ودولته، لا ما قد يطول جهازاً سياسياً معيناً. ولا يعني ذلك التضحية بـ«حزب الله». على العكس تماماً، ان وعي الخطر الذي قد يحمله الموقف الاميركي على لبنان هو ما يجب ان يدفع الى حماية «حزب الله»، على ما ذهب اليه النائب وليد جنبلاط قبل اسابيع.

قطعاً، يجب حماية «حزب الله». ليس لما يمثله من عقيدة او سياسات، ولا حتى بسبب دوره في المقاومة. فالكثير من الذين جاهدوا في سبيل دحر الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٨٢ لم ينالوا الثناء، ولا وجدوا العرفان، فيما اروقة السلطة منذ ١٩٩١، وحتى هذه اللحظة، تحتشد بمن لم يعرف عنهم التزامهم الراسخ في وجه العدو، ولا حاجة الى الاسماء.

في الحقيقة، ما يفترض ان يدفع الى حماية «حزب الله» ابسط بكثير. انه الحرص على تماسك النسيج الاجتماعي اللبناني، باعتبار ان الحزب منخرط فيه ويمثل فئة لا يستهان بها من المجتمع اللبناني، وان يكن جزء من تمثيله لها ينتج من سياسة امر واقع مارستها السلطة في لبنان، بدفع من الوصي السوري، وتجلت في قوانين الانتخابات المتتالية، وقبل ذلك في استثناء هذا الفصيل من قرار حل الميليشيات وتمكينه من السيطرة الميدانية على احياء شاسعة من بيروت الكبرى، حتى هذه اللحظة من عمر دولة القانون والمؤسسات. فمن مستلزمات الحفاظ على التماسك الوطني ان التهديد الخارجي ليس مناسبة لتصفية الحسابات الداخلية،

كما برهن عن ذلك «لقاء قرنة شهوان» في مواقفه المتكررة منذ ١١ ايلول. لكنه، في المقابل، ليس دعوة مفتوحة للانتحار.

واذا كانت حماية «حزب الله» واجبة لهذا السبب الوطني، ولا منّة من احد، فإن مقتضياتها تفترض من باب اولى توافر الرغبة عند المطلوب حمايته في تقبلها وتحسين شروطها. ومن نافل القول ان التمترس وراء موقف لا يمكن الدفاع عنه ليس افضل سبيل لذلك. والموقف الذي لا يمكن الدفاع عنه هو تحديداً الحجة الرسمية اللبنانية، اي ضرورة التمييز بين المقاومة والارهاب. فقد سبق للولايات المتحدة ان قالت رأيها فيها، بلسان سفيرها في بيروت الذي ميّز بدوره بين المقاومة كهدف والارهاب كوسيلة. ثم جاءت تصريحات كوندوليزا رايس عن تفجير الخُبر واتهامها «حزب الله» بالمشاركة في التهيئة له، ولم يكن ممكناً الرد عليها بمقولة التمييز الضروري بين المقاومة والارهاب، فاختارت السلطة اللبنانية السكوت، على امل الا يكون سمع احد. وتأتي الآن الاتهامات الاميركية الجديدة عن مسؤولية ما لـ«حزب الله» في قضية الباخرة المحملة اسلحة والمضبوطة في البحر الاحمر. هنا، يمكن من ناحية نظرية العودة الى نظرية التمييز بين المقاومة والارهاب، الا ان اللجوء اليها سيعني حكماً مناقضة حجة رسمية اخرى تحكي عن انحسار نطاق عمل «حزب الله» على الارض اللبنانية، وهي الحجة التي لم تتقبلها ايضاً الولايات المتحدة، بدليل الزوبعة التي قامت بعد تصريحات السفير الاميركي.

يستتبع ما سبق ان «حزب الله» مطالب، والسلطة اللبنانية معه، بمراجعة خطته الدفاعية حتى تصبح حمايته ممكنة. والخطوة الاولى في هذا الاتجاه ادراك فداحة الضرر الذي قد يلحق بالاجتماع الوطني اللبناني اذا ضُرب «حزب الله»، وتالياً ان مصير هذا الاجتماع الوطني هو الذي يحدد شروط الحماية، وليس قرار الحزب. اي ان يمتنع «حزب الله» عن اي احادية، مهما غطتها السلطة، وحتى لو كلف ذلك الاعلان على الملأ

انه يلتزم هدنة في مزارع شبعا، وهي الهدنة القائمة في الواقع على ما يبدو. والأهم من التخلي عن أحادية قرار الاستمرار في المقاومة من اجل مزارع شبعا، امتناع الحزب عن ممارسة سياسة خارجية مستقلة عن السياسة اللبنانية الرسمية - وهي بالمناسبة ملتزمة مبدأ التسوية السلمية في الشرق الاوسط، أياً تكن تحفظاتها عن سيرورتها - وخارجة عن اجماع الدول العربية، بما فيها سوريا.

اما اذا اضفنا الى هذا السلوك الجديد جرأة وشفافية في تنظيف السجلات التاريخية العائدة الى الثمانينات وبعض التسعينات والتي تجعل الولايات المتحدة تشمل «حزب الله» في حملاتها ضد الارهاب، وكل لبنان معه، فتكون قد تأمنت كل الشروط لأفضل حماية وطنية.

التكلفة غالية، ربما، مقارنة بما راكمه الحزب من مكاسب ذاتية خلال عقد من الزمن، وبما اتاحه من التباسات استفادت منها السلطة في سوريا وشقيقتها اللبنانية. لكنها لا ريب ابخس مما قد يخسره لبنان اذا استمرت سياسة النعامة، وتخسره سوريا، وقبل كل شيء يخسره «حزب الله».

٢٠٠٢/١/١١

V

المرئي والمسموح

الخطوط الحمر والنيّات السوداء

عندما سينكبّ المؤرّخون في غد قريب على دراسة السياسة اللبنانية في ظل الطائف، سيكون عليهم بالتأكيد التوقف مليا عند احداث الاسبوع الممتد من الاحد الواقع فيه ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٦ الى السبت في ٣٠ منه. فإن هذا الاسبوع الذي افتتح بإطلالة تلفزيونية طويلة لرئيس الجمهورية [الياس الهراوي]، وان يكن شكلها اكثر انباء من مضمونها (على جري العادة؟) والذي قد ينتهي، او سينتهي بسدل الستار على فصل معركة الحريات الاعلامية بعد أن تكون تخللته جلسات مناقشة البيان الوزاري والتصويت على الثقة، فضلا عن اختبار قوى جديد بين الاتحاد العمالي والسلطة (او بعضها) هذا الاسبوع اذاً يؤمن لمؤرّخ الغد مادة غنية يفوت على مراقب اليوم فهم كامل مدلولاتها.

وهذا الاسبوع سيشكل في نظر المورّخ منعطفا لا تقل اهميته عن التي باتت تنسب، وعن حقّ، الى مخاض الحكومة الحريرية الثانية، فمعركة التمديد ثم مسرحية القانون الانتخابي. بل ربما سيفوقها وطأة على مسار الجمهورية الثانية ومصيرها.

انه اسبوع مفصلي اذاً. ليس لأنه سيغيّر حياتنا. وانما لأنه قد يغير فهمنا للحياة العامة في لبنان ما بعد الطائف. فخلاله، قد تنجلي اخيرا حقيقة ما يعرف بالخطوط الحمر فيثبت للأعين الموقع الذي ارسيت عليه، او على العكس تظهر ليونتها.

اول ما يسأله الصحافي العربي او الاجنبي عندما يلتقي زميلاً لبنانيا هو عن الهامش المتاح للتعبير الحر. فغني عن القول ان سمعة لبنان لم تعد

تحتمل شعار «بلد الحريات». وبإزاء هذا السؤال، تختلف الاجوبة باختلاف الانتماء السياسي. فالذي يعد نفسه من معارضي جمهورية الطائف والوجود السوري سيقول بقمع الحريات وبانتفاء اي تعبير حرّ. اما الموالي لتلك الجمهورية وذاك الوجود، فإنه سيستعيذ من الشيطان ويستلهم المصلحة القومية، ثم يقول: «اما ترون كل ما يكتب؟ اما تسمعون؟ لم يتغيّر شيء. لبنان يبقى بلد الحرية» قبل أن يضيف «المسؤولة».

لكنه بذلك، ورغم كل الباطل الذي يجهد لاخفائه وراء كلام الحق، لا يكون بعيدا لمرة واحدة عن الحقيقة كما تتبين للصحافي من الممارسة والاختبار المتواصل لهوامش الكلام. اذ تكفي مقارنة ما كان يكتب قبل اربع سنين بما كتب في السنة والنصف الاخيرة، وتحديدا منذ بدأت في آذار ١٩٩٥ معركة تعديل المادة ٤٩ من الدستور لتبيان مقدار التقدم المسجل إن في موضوع الكلام او في رفع سقفه، حتى صار عند معظم الصحافيين اقتناع بأننا دخلنا عصر الديموقراطية على الطريقة المكسيكية او المصرية: حرية تعبير واسعة لا يحدها إلا خطّ احمر واحد، سقف السلطة الفعلية، وان تكن خارج البلد، فيما احتمالات تداول السلطة تبقى معدومة. اما تحديد هذا الخط الأحمر، فتلك كانت المسألة، وذلك كان التساؤل الذي كنا نردّ به على سؤال الزميل الاجنبي. ما الموضوع الذي نمنع انفسنا من طرحه؟ او بالاحرى اين يبدأ المنع؟ هل ينحصر في اعلى الهرم؟ ام انه يغطي الهرم بأكمله، اي التركيبة السورية - اللبنانية بكل تفاصيلها؟ (...)

اسبوع مفصلي، لا بد إذاً ان نسعى الى فهم ادنى تفاصيله. إلا اذا الهتنا النيات السوداء عن التمعّن في حدود الخطوط الحمر.

١٩٩٦/١٠/٢٨

فضيحة ثقافية وحماقة إقتصادية

منذ طرحت مسألة الرقابة السياسية على البث التلفزيوني الفضائي، يتبادر الى الذهن سؤال بديهي: اي منطق هو هذا الذي يستدعي مراقبة ما يصدر عن البلد تلفزيونيا فيما يبقى البث الارضي حرا في النصوص (في النصوص فقط؟) من اي قيود قانونية، غير تلك التي تنطبق على الصحافة المكتوبة؟

بالطبع لا نطرح السؤال من باب الدعوة الى تعميم منطق الرقابة على الاعلام المرئي والمسموع، أكان فضائيا أم أرضيا. انه مجرد فضول امام الاعوجاج الذي يتحكم بذهنية المسؤولين، خصوصا عندما يصل الامر الى علاقة لبنان بجواره القريب او البعيد.

لعل الجمرك اقرب ما يمكن ان تُشبّه به الرقابة، ليس كمصدر تمويل للدولة وانما كأداة «حماية». ولكن هل يعقل ان تفرض الضرائب الجمركية على ما يخرج من البلد؟ لن يكون غريبا اذا فطن عباقرة المالية الى هذه الفكرة «الجهنمية» في مسعاهم الى زيادة مداخيل الدولة، لكنهم سيرتدعون بالتأكيد عن تطبيقها، اقله من باب الحياء.

قد يكون الحياء سلاحا رادعا في قضايا الاقتصاد والمال، حيث العيون العالمية تبقى مفتوحة (صندوق النقد، البنك الدولي، الحكومات المانحة...) ناهيك بالقواعد العلمية التي تسري في هذا الحقل. اما في حقل الاعلام، فمن اين يأتي الحياء؟ لا تبحثوا عنه عند المسؤولين وهمّهم الواحد الاوحد كيفية الابقاء على هذا القطاع مروّضا. ولا تبحثوا عنه ايضا عند «المروَّضين»، الذين نيطت بهم مهمات ادارة الشركات

العاملة تحت سقف التقاسم الريعي. فعندما لا يكون هؤلاء موظفين عند اولئك، يكون هاجسهم تجنّب الخضّات التي قد تهدّد مصدر رزقهم. لا مجال اذاً لتوقع معركة مبدئية على جبهة الحريات الاعلامية، بعد ما آل اليه المشهد التلفزيوني، حتى لو بدت «المؤسسة اللبنانية للارسال»، وهي المعنية الاولى بقرار فرض الرقابة السياسية، مصمّمة على نقل خلافها مع وزير الاعلام الى العلن.

ولعلّ في تجربة البرامج السياسية المسموحة في البثّ الارضي اكبر دليل على قابلية القيّمين على الشركات الخاصة لافراغ الاعلام من مضامينه المعارضة. فوراء اسئلة تدّعي الجرأة وتحت رداء المزاح السياسي الحر (والغليظ في غالب الاحيان)، لا مساءلة حقيقية. الا ان القدرة على «الرقابة الذاتية» التي باتت اقرب الى التواطؤ لا تعني ان المسعى الحكومي لإقرار نظام رقابة لا يرتدي خطورة اضافية. فاذا كان من المرجّح الاّ يغير هذا النظام شيئاً في الامد المنظور، باعتبار ان نشرات الاخبار والبرامج السياسية خالية راهناً مما قد يستدعي مقص الرقيب، فان مجرد وجود مؤسسة رسمية تعنى بالحدّ من الحرية الاعلامية من شأنه منع اي تقدم في الصناعة التلفزيونية اللبنانية عندما سيتيح تبدّل الظروف السياسية وتغيّر ثقافة الصمت مثل هذا التقدم. بهذا المعنى، فان الرقابة التلفزيونية ليست فقط فضيحة ثقافية، بل ايضاً حماقة اقتصادية. فهل تثير الحياء؟

١٩٩٧/١/٣٠

رغم الغطاء المحكم

إنها نعمة بلا شك، أقلّه في نظر عدد كبير من المواطنين العرب، نعمة

ان نكون ما زلنا في مرحلة نستطيع التساؤل فيها هل كان هناك خطر على الديموقراطية والحريات. فالسؤال ان دلّ على شيء فعلى ان الأوان لم يفت بعد كلياً.

انها نعمة، لكنها لا تحمل كبير عزاء. فاذا كان الشيء بالشيء يقاس، فان أحداً في لبنان لن يقتنع بمقارنة مع جيران واخوة في العروبة مهما عزّت علينا معاناتهم. واذا كان لا بد من مقارنة، فالجميع سيفضّل قياس الأمور بما كانت عليه في عصر ذهبي ولّى.

ليس هنا مجال للخوض مجدداً في محدودية الديموقراطية اللبنانية السالفة، ولا في جدية مقولة «بلد الحريات» التي يطيب للكثيرين التغنّي بها بالتلازم مع معزوفة «مهد الحضارات». ولا لزوم للتكرار مرة أخرى ان تلك الحريات لم تصبح خصوصية لبنانية إلا بفعل تضافر ظروف تاريخية تجاوزت حدود لبنان. فعندما يتصل الأمر بالوعي الجماعي، لا يتجسّد المهم في الواقع التاريخي قدر ما يكون في الصورة التي ترسّخت عنه. وفي هذا المقياس، لن ينكر أحد، ربما باستثناء اولئك الوزراء الآتين من. . . الصحافة، احساسه بتراجع كبير ولن يضمر خوفه من تراجع أكبر.

لذلك الخوف ولهذا الاحساس سبب واضح: انه الوضع القائم في السياسة اللبنانية، أو لنقل سياسة الأمر الواقع. إلا أن التظلّل بمثل هذا العنوان العريض قد يؤدي الى تجاهل حقيقة الحدود الموضوعة على ممارسة الحريات، وخصوصاً اذا كان المقصود بالأمر الواقع خضوع لبنان لوصاية سورية. فهذه الوصاية، إن كانت تحول دون تداول حقيقي للسلطة أي دون ممارسة الديموقراطية السياسية، فهي في المقابل تتعايش مع هامش لا بأس به من حرية التعبير، حتى ان تلك الحرية اصبحت عند جزء من المعارضين للنظام رمزاً لقوة الأمر الواقع. فعندهم ان الحرية المتروكة للسجال السياسي ما هي الا لالهاء الناس عن هدف «التحرير».

وهي أصلاً لا تُقدّم ولا تؤخّر ما دام الغطاء محكماً على السياسة اللبنانية ولا تغيير في الأفق.

في هذا الكلام، شيء من الصواب بدليل ان كل الفضائح التي اثيرت في العامين الأخيرين لم تفض الى استقالة وزير. إلا ان الانطلاق من هذه الملاحظة المؤسفة للحكم على الحرية الصحافية باللاجدوى أو لتحميل الوصاية السورية مسؤولية ضعفها، ينطوي على قدر من التعميم لا يفيد لفهم الواقع الاعلامي في البلد. إذ يجدر التنبّه هنا الى أن هامش التعبير في الصحافة اللبنانية اليوم، أكانت مكتوبة أم مرئية أم مسموعة، أكبر بكثير مما كان متاحاً قبل خمسة او ستة أعوام. يكفي للتأكّد من ذلك اجراء قارنة سريعة بين ما كان يكتب آنذاك وما نقرأه أو نسمعة اليوم. طبعاً، لم يحصل التغيير فجأة. كان (وما زال) ثمرة تراكم يومي لاختراقات قد تبدو صغيرة وربما تافهة، لكنها كفيلة أن تكشف للصحافي أنه يستطيع كل يوم اختبار حد جديد من «الحرية العادية»، مثلما شعرنا تحديداً خلال معركة اللتمديد لرئيس الجمهورية التي شكّلت التحول الأساسي في هذه المسيرة الطويلة.

لا تعني الراحة التي صرنا نكتب فيها اليوم عن العلاقة اللبنانية - السورية، والتي تحدو بالبعض الى استعمال تعبير «الاحتلال السوري» من دون خرف، ان الحرية الاعلامية في ألف خير. فبالاضافة الى استمرار وجود خط أحمر، او ربما اثنين في الموضوع السوري (السوري حصراً، لا السوري - اللبناني)، هناك أخطار أخرى تهدّد الحريات، وان تكن متأتّية من تفاصيل جغرافيا البلد الصغيرة أكثر ما هي ناجمة عن المعادلة الاستراتيجية التحكّمة به.

أول هذه الأخطار يكمن في هيمنة عدد من المافيات على قطاعات أساسية من الاقتصاد، إذ لا يخفى ان لهذه المافيات قدرة رادعة تستمدها من المهابة التي ما زال يثيرها لدى الجمهور التصرف الميليشيوي المستمر

ولو في ثياب مدنية. وهو السبب الذي يحول على الارجح دون خوض الاعلام في ما يسمّى صحافة الاستقصاء.

الخطر الثاني، وربما الأعظم، ينبع أيضاً من ترسّخ العقلية المافيوية وانما على مستوى اشمل، هو مستوى السلطة التي يعرف الجميع كيف تقاسم أقطابها المشهد الاعلامي. طبعاً، لا يعني هذا التقاسم اسكاتاً لكل صوت معارض، إذ يتيح التنازع المستديم بين الأقطار تسرّب شيء من المعارضة بين ثنايا الخطاب السلطوي الا ان تجربة السنة الأولى بعد تطبيق قانون الاعلام، اثبتت ايضاً كم يصبح سهلاً تقنين الاصوات المعارضة عندما تكون مقاليد الإعلام الخاص في أيدي المتسلطين على الشأن العام.

لكن الخطر الأكثر ضرراً، وإن يكن الأهون، لا يكمن في السلطة، وفي طريقة رعايتها مصالحها. انه في نفوس المعنيين الأوائل بالحريات، أي المجتمع، ورجال الاعلام ليسوا الا جزء منه. انه خطر القنوط، خطر الاقتناع بأن واقع الحال مقيم الى ما لا نهاية، وان كل ما قد نفعله لا ينفع.

قد لا يكون الحكي مفيداً ما دام «البلد ماشي» غير عابئ [حسب شعار رفعه الرئيس الحريري]. ولكن حذار أن نتخلّى عنه. فإذا لم يعد الكلام ماشياً، كيف نعرف متى يتوقف البلد عن المشي ليهرب مهرولاً!

١٩٩٧/١١/٤

أخلاق الكاباريه

بيار الضاهر شخص يصعب التضامن معه في العادة. فهو، الى كونه رجلا ناجحا (والرجل الناجح يثير الحسد لا التعاطف)، لم يعرف دائما كيف يبني صورته كاعلامي، مفضلا تغليب مكوّنه المالي-السياسي،

بمـا يستتبع ذلك من غياب للشفافية واستنسابية في خوض المعارك الاعلامية. لكن بيار الضاهر شخص يجب التضامن معه اليوم.

قد يطيب للبعض التشفي من مدير «المؤسسة اللبنانية للارسال» لانه اذعن بسرعة لقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالبث الفضائي [للبرامج السياسية والأخبار] بعدما اوحى لثلاثة ايام، ومن خلال «كليات» حادة في نضاليتها، انه ماض في تحديه رئيس الحكومة [رفيق الحريري]. والحق ان التبدل في لهجة الضاهر كان له اثر محبط على كل من ضاق ذرعاً بمحاولات الحكم التضييق اكثر واكثر على الحريات العامة، ورأى في الاستقواء المستجد لقطاعات حية من المجتمع، طالبية واعلامية، دليلا على دنو يوم المحاسبة. لكن المسألة ليست هنا. اولاً لانه سيكون من المبكر الجزم بان «المؤسسة اللبنانية للارسال» خسرت نهائياً معركة الفضاء التي خاضتها بشراسة، لاسيما ان مديرها اثبت في الاعوام الاخيرة قدرة مثيرة للاعجاب على تجاوز اصعب الازمات والبقاء في صدارة المشهد الاعلامي اللبناني فالعربي. وثانياً لان بيار الضاهر ليس مطالباً بان يكون زعيما للمعارضة.

ما يطالب به الضاهر، وما يتطلب تعاطفا معه وتضامنا، هو المساهمة في تبديد سموم بدأت تُغرق الحياة العامة في لبنان، ومن موقعه في ادارة المؤسسة التلفزيونية الاولى لا اكثر ولا اقل. وهو في هذا الموقع يمسك ببيضة القبان. فاما ان تبقى الشاشة الاولى في لبنان مجالاً لاعلام يسعى الى أن يكون حرا، وان فقط في حدود الممكن، واما ان تنحاز الى منطق سلطوي غريب عجيب يدعي تحويل البلد مجرد كاباريه.

ومسؤولية «المؤسسة اللبنانية للارسال» مضاعفة في هذا المجال. فهي ايضا شاركت عند اطلالتها الفضائية الاولى في تسويق صورة البلد - الكاباريه، فكان لها «خيام الهنا» الخاصة بها، وان لم يبلغ بها غياب الحياء حد التنظير لمنطق القوّادين، كما صار يطيب لاوساط تدعي انها

قريبة من الحكومة او من رئيسها ان تفعل .

الامر يتعدى اذاً السياسة ليطاول الاخلاق. نعم الاخلاق، هذا المفهوم المحبب عند حكامنا. تذكرون صيحات عذارى الحكم قبل اسابيع باسم الاخلاق؟ تلك هي الاخلاق التي يريدونها للبنان: خيمة هَنا كبيرة وسط صحراء مساحتها ١٠٤٥٢ كلم مربعا، وحذار ان تهرّبوا السياح والمستثمرين والمودعين، فوظيفة لبنان باتت تقصر عند اهل الحكم على التأقلم مع متطلبات محيطه القريب والبعيد. اما لبنان الريادي، لبنان القدوة، لبنان النهضوي، فما بالنا به طالما انه لم يعد يجلب الاستثمارات! او لنقل بشكل ادق انه لا يجلب بعضها بل ينفّرها، فيما توجد استثمارات لا يجلبها الا لبنان الريادي، والديموقراطي قبل كل شيء.

ليس الخيار اذاً بين الاعمار والاعلام، بين الاستثمارات والحرية. على العكس تماما، لا اعمار مسْتديماً في لبنان إن ارسي على اسس مغايرة لتلك التي عهدها هذا البلد وفي اصعب الايام. ولعل مهمة رجال الاعلام، وبيار الضاهر من بينهم، التشبث بهذه الفكرة. فمهما تكن الخسارة المادية كبيرة، فانها تبقى اقل فداحة من تلك التي سنمني بها ان صار افقنا الوحيد تغذية الاراكيل تحت خيام الهوى.

١٩٩٨/١/٩

التدجين عندما ينجح

عيد الشهداء؟ عيد شهداء الصحافة؟ كل سنة، يختلط الامر على المواطنين اللبنانيين، وجلهم يجهل على الارجح ان عيد شهداء الصحافة مناسبة استحدثتها الهيئات المهنية قبل عقدين عندما عمدت الدولة

اللبنانية، في عهد الرئيس الياس سركيس، الى الغاء التعطيل الرسمي في عيد الشهداء، سعياً الى زيادة ايام العمل (كذلك الغي التعطيل الرسمي في عيد الجامعة العربية، اي ٢٢ آذار).

وكانت الصحافة اللبنانية آنذاك تجهد للنهوض من ركام حرب السنتين التي صرعت عدداً من المؤسسات واودت بحياة العديد من الزملاء الذين اصطفوا في مقدم قافلة ظلت تكبر وتكبر الى ان وضعت الحرب اوزارها في بداية التسعينات. لكن الاحتفاء بذكرى الشهداء لم يكن هدفاً في ذاته، بل كان وسيلة للتصدي لخطاب شاع في بداية الحرب وحمّل الصحافة اللبنانية مسؤولية المحنة، وجاءت ترجمته السلطوية، لبنانياً واقليمياً، بعد هدنة نهاية ١٩٧٦، في محاولة سافرة لتدجين الجرائد والمجلات، سواء بالنصوص الاشتراعية او بترهيب ما لبث ان اضاف الى قافلة الشهداء اسماء لامعة جديدة. وبهذا المعنى، كان عيد شهداء الصحافة فعل مقاومة ضد مساعي التدجين. فهل يكون تبدد معنى هذا العيد اليوم، كما نستطيع ان نتبين من خلال استطلاع سريع للآراء حولنا، بما في ذلك في وسط الصحافيين - هل يكون ذلك دليلاً ساطعاً، وان يكن بشعاً، على فشل تلك المقاومة ونجاح مسيرة تطبيع النفوس؟

ولكن لماذا استغراب النسيان الذي بات يلف عيد شهداء الصحافة عند الجمهور العريض؟ فبالاضافة الى كون كل المناسبات الوطنية، بما فيها عيد الشهداء اليوم ٦ ايار وحتى عيد الاستقلال (نعم! اسألوا حولكم) استحالت مجرد ايام عطلة عن العمل، كما كتب جهاد الزين عن عيد العمال، يزيد من هامشية عيد شهداء الصحافة انه لا يخاطب الا اقلية من اللبنانيين، تلك الاقلية التي لا تزال تقرأ الصحف!

تلك هي بلا شك ابرز علامات فشل الصحافة اللبنانية في النهوض من ركام الحرب. أوليس هو اليوم الذي يجب ان نقف فيه صادقين، احتراماً لذكرى من قضوا، ونعترف بأننا فشلنا كلنا حتى الآن؟ أوليس الفشل

ذريعاً عندما نتنبه الى ان توزيع جميع الصحف اللبنانية مجتمعة اليوم لا يوازي توزيع جريدة «النهار» وحدها في بداية السبعينات؟ وللمقارنة، يقدر توزيع الصحف في اسرائيل باضعاف اضعاف حجم التوزيع في لبنان.

ولهذا التراجع طبعاً اسبابه، ومن بينها منافسة التلفزيون. لكننا نخطئ ان اعتبرنا ان هذه المنافسة هي السبب الوحيد. اولاً لأن الصحافة المكتوبة لم تشهد المقدار نفسه من التراجع في دول اخرى، وثانياً لأن الصحافة المرئية تعاني هي ايضاً، وان بدرجة اقل، عوارض المرض كما يتبين من مقارنة نسب المشاهدين للبرامج الاخبارية والمنوعات.

المشكلة، اذن، في مكان آخر، ولا نخالنا نخطئ ان تحدثنا عن ازمة شفافية وصدقية. وفي ذلك، لا تنفرد الصحافة اللبنانية عن بقية العاملين في الشأن العام، فالشفافية غائبة في كل المجالات منذ اعوام. لكن الصحافة، بخلاف شركائها في الحقل العام، اي السياسيين، لا تستطيع ان تزدهر في غياب هذه الشفافية. فكيف اذا بدت للناس متواطئة في تغييبها، سواء كان دافعها التطبع بمنطق البيع والشراء، كما في عهد ماض، او الانصياع الى رغبات وزارة التوجيه كما يحدث الآن.

ولا يكفي ان نقول انه لن يسجن صحافي في هذا العهد. فما دام صار واضحاً ان «الخطوط الحمر»، بدل ان تتراجع الى ما يتصل فقط بـ«الامن القومي» و«العلاقات المميزة»، اخذت تضيق فتضيق حتى وصلت الى محاصرة رسوم الكاريكاتور، لن يكون من السهل كسب قارئ جديد واحد. فكيف باحياء ذكرى الشهداء من خلال التحية الوحيدة التي يستحقونها: خروج الصحافة من التدجين؟

١٩٩٩/٥/٦

رحلة في الزمان

بضع مئات من الامتار تفصل شارع كليمنصو عن مبنى وزارة الاعلام في شارع مصرف لبنان... ثلاث او اربع دقائق مشياً، لكنها دقائق تختصر دهراً. رحلة موجعة في الزمان، والى الوراء سر! هكذا شاءت المصادفة: فقد انفجرت فضيحة بيان «المصادر الحكومية» [الذي نشرته الوكالة الوطنية للاعلام] في الوقت الذي استضافت بيروت في مقر المعهد العالي للاعمال في شارع كليمنصو، مؤتمراً دولياً يستشرف آفاق القرن الحادي والعشرين في مجال الاعلام تحت عنوان: «جامعة الاتصال الاولى لشرق المتوسط: التلفزيون في المتوسط والتكنولوجيات الجديدة». هل من تعبير اسطع على غربة السياسة الاعلامية السائدة عن تحديات العصر؟ ام تراها غربة حفنة من الحالمين عن واقع الاعلام السياسي؟

ليس السؤال الاخير مجانياً. فعندما يغوص الصحافي لثلاثة ايام في عالم من المناقشات المهنية البالغة الدقة حول ثورة المرئي والمسموع في عصر البث الفضائي والرقمي، بكل تفاعلاتها التقنية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاخلاقية، ويعود، بمجرد خروجه من دائرة البحث، فيصطدم بترهل الوكالة الوطنية للتحليل القويم وامها الحنون وزارة التوجيه السديد، لا بد ان تعتمره الشكوك ويهتز ما تبقى له من يقين.

فالفضيحة فضيحتان: واحدة في السياسة واخرى في الاعلام، وليست الثانية اقل سوءاً من الاولى. وفي اي حال، لندع جانباً هنا مسألة الخروج على قواعد اللعبة السياسية، ففداحة الخطأ اعادت شيئاً من

الحياة الى مجلس النواب وسيكون ممتعاً متابعة استفاقته (اذا تأكدت).
هذا فضلاً عن كون المستهدف بالبيان، اي الرئيس رفيق الحريري [المعارض آنئذ]، اختار سلفاً الاحتكام الى مرجعية يشترك فيها مع خصومه، كما يستدل من الصورة الاولى التي شاء ان يستهل بها الشريط التلفزيوني الدعائي المعد لاطلاق صحيفته الجديدة [«المستقبل»]، وهي صورة الرئيس السوري حافظ الاسد. فلا نخطئن الرؤية!

واذا كان لا بد من رؤية اوضح، فهي مطلوبة اولاً لتفحص اسباب الانحراف الاعلامي المتكرر الذي يهدد بان يصبح سنّة وسائل الاعلام التي تملكها الدولة وجزء من القطاع الخاص. بالطبع، ليس اسهل من القاء المسؤولية على المنطق السلطوي وعقلية الحرب النفسية. الا انه لا يجوز الاكتفاء باستنكار ممارسات مراكز القوى الجديدة، وان يكن ذلك ضروريا. فتلك الممارسات لم تولد من العدم، وليس التماهي مع الجوار العربي السبب الوحيد في تفشيها. فاذا كان صار ممكناً املاء بيان على الوكالة الوطنية او تحرير نشرات الاخبار التلفزيونية (بما فيها الخاصة) في مطبخ واحد، فلأن الممارسة المهنية للاعلام شهدت تراجعاً مخيفاً منذ سنوات، وفي مجالين اثنين: ترسيخ الخلط بين الخدمة العامة المطلوبة من الاعلام والوظيفة الحكومية المفروضة عليه من جهة، وشيوع عادة تجهيل الفاعل من جهة اخرى. وفي كلا الحالين، يتقاسم المسؤولية رجال الاعلام ورجال السياسة.

فلو لم يكن غياب الشفافية في تقديم الاخبار وتعليلها سائداً، لما فكر «مصدر» ما بأن يتحول محرراً. ولو لم يُمنع معارضو الامس من استخدام وسائل الاعلام العامة (واحياناً الخاصة)، لما كان سهلاً اقصاء معارضي اليوم عنها. ولو لم يشارك الجميع في نزع الحصانة عن الصحافيين، الحصانة المادية كما المعنوية، لما كان وجب انتظار تمادي «مصادر حكومية» مع وكالة هي ملك جميع المواطنين لنكتشف ضرورة وضع حد

للانحراف.

ام ترانا نحن المنحرفون؟

١٩٩٩/٦/١٨

المرئي والمسموع والطائر بينهما

ليس افضل من موسم الشح السياسي، حين يكون السجال غير مأنوس والزعل ممنوعاً، لجوجلة افكار مستقبلية حول قطاعات واعدة. الاعلام المرئي والمسموع قطاع لبناني واعد، مع انه تأخر كثيراً في تحقيق الوعود التي لوح بها عندما اخذ يغزو اثير الفضائيات العربية. في أي حال، لم يعد التأخير مهماً، طالما اننا عقدنا على الفكرة السحرية. فهذا القطاع الواعد وجد اخيراً منظّره، في شخص السيد ناصر قنديل. وهذا المنطق بعينه، فالسيد قنديل قادر وحده على جمع الرؤية والفعل، كونه رئيس المجلس الوطني للاعلام، هذه الهيئة المستقلة الرفيعة التي تذخر برجال الخبرة والريادة في حقل صناعات الاتصال، على ما نذكر من عمليات التعيين و/ او الانتخاب التي ادت الي تشكيلها قبل ثلاثة اشهر، في مسلسل (كوميدي؟ تراجيدي؟ لم نعد نعرف) فاق بمتعته مسلسلات التلفزيونات الموضوعة تحت رقابتها.

الفكرة بسيطة: وعيد للتلفزيونات اللبنانية المتهمة بالعبث بالقوانين والانظمة، ووعود للتلفزيونات العربية المدعوة الى التنعم بربوع لبنان والاستثمار فيها، في اطار «منطقة حرة» تنشأ في... عكار، قرب القليعات، «انطلاقاً من حاجة الشمال تنموياً» («النهار»، ١٧ آب ١٩٩٩).

لماذا عكار وليس الهرمل او البقاع الغربي، او جرود العاقورة، ما دام

الهدف هو الانماء المتوازن؟ ألجمال الطبيعة العكارية وتنوع مناظرها التي تصلح ديكوراً غير مكلف لأكثر من فيلم او مسلسل؟ ألتعدد السحنات البشرية فيها، وألوان العيون، عسانا آحتجنا الى اشقر بعينيه الزرقوين؟ ألقربها من المحيط العربي وسهولة الافادة فيها من القدرات الانتاجية السورية، وهي بالمناسبة فاقت بكثير، لاسيما في مجال الدراما التلفزيونية، الطاقات اللبنانية، تلك التي يفترض الآن تطويرها؟

كلها اسباب كان يمكن ان تشرّع اختيار عكار لاحتضان قرية الاعلام اللبنانية، وان غابت عن هذه المنطقة (الواجب تنميتها، وانما ليس بأي وسيلة) الخبرات والمهارات المتصلة مباشرة بحقل المرئي والمسموع. لكن السيد قنديل لم يجد حتى حاجة الى مثل هذه المبررات، فحجته اقوى وابسط: انها وجود مطار في القليعات!

اما العلاقة بين المطار والتلفزيون، خلا انهما وسيلتان للاتصال، فهي لا تغيب الا عن الذين يجهلون ان رجال الاعمال المتوقع منهم الاستثمار في هذا القطاع معتادون التنقل بواسطة طائرتهم الخاصة (كذا!)، الامر الذي يسهلّه، على ما ذهب اليه السيد قنديل، وجود مطار مكرس لهذه الرحلات («الاوريان - لوجور»، ١٧ آب ١٩٩٩). والفنيون الذين ستتطلب اقامة المنطقة الحرّة الاتيان بهم من العاصمة، هل ينقلون من جهتهم على متن طائرات شراعية؟ هذا ما لم يتطرق اليه السيد قنديل، ولعله تفاءل بعد زيارته الوزير نجيب ميقاتي بقرب انجاز مدخل بيروت الشمالي والاوتوستراد بين طرابلس وعكار. أليس الحلم اساس كل رؤية، حتى في أزمنة التقشف؟

الحلم، نعم. ولكن التخبط في خيالات أين منها خيال التلفزيون نفسه، فلماذا؟ ألم يكف ما طاول الاعلام المرئي والمسموع في لبنان من ضرب سياسي - اقتصادي؟

بالطبع، كان يمكن تجاهل الفكرة النيرة التي تفطن بها السيد قنديل.

لكن اصراره على الظهور، خلال هذا الاسبوع، في موقع الضاغط على التلفزيونات الخاصة اللبنانية في موضوع توزيع الموجات وحجم السوق الاعلانية وان بحجة القوننة، يدفع الى أخذه على محمل الجد. ليس لجهة توقع انجاز المشروع الغرائبي الذي أتانا به، وانما لجهة التأكد من افلاس المسؤولين الرسميين المولجين الاشراف على قطاع انتاجي قابل لتأمين قسم لا يستهان به من الدخل القومي.

لا مجال للتعجب هنا. فبعد التعيينات التي شهدناها في «تلفزيون لبنان» المتحول الى آلة تسجيل مهمتها الواحدة الوحيدة رفع آيات التبجيل وتلاوة الحقيقة كما تمليها مصادر وزارات التوجيه، وبعد تشكيل مجلس وطني للاعلام من غالبية لا علاقة لها بالاعلام، كان من السذاجة انتظار أداء رسمي في هذا المجال لا يكون... تمثيلاً رديئا.

ولكن ما ذنب عكار حتى تزج في هذه التمثيلية؟ أيكفي ان يكون فيها مطار حتى تصبح ذريعة لتطير الفيلة؟

١٩٩٩/٨/٢٠

المرئي والمسموع والطائر بينهما (تابع)

اذن، السيد ناصر قنديل لا يكتفي بتطيير الفيلة من مطار القليعات العكاري، كما استشففنا استخفافا من ترويجه لمشروع اقامة «منطقة حرة» للاعلام في طرف لبنان الشمالي بحجة وجود مدرج للطائرات فيه. كلا، طموحه اكبر، ومسعاه اعظم. ما يريد السيد قنديل تطييره هو... الاعلام اللبناني برمته. يقتضي العرف الا تطلق النار على سيارة اسعاف كتلك التي باتت تحمل على متنها صدقية السيد قنديل وشركاء هواجسه في ما سمي «المجلس الوطني للاعلام»، ولا يجوز تاليا التشفي. لكن السيد

قنديل واصحابه لا يرون انفسهم في سيارة اسعاف، والا لكانوا استقالوا، تفاديا لتعاظم الفضيحة. والفضيحة تتعاظم كلما امضى هؤلاء يوما اضافيا في مجلسهم الموقر، ويتعاظم معها الخطر على وسائل الاعلام المرئي والمسموع. وعليه، يكون رفض طي هذه الصفحة لا تشفياً بل دفاع مشروع عن القليل المتبقي من الحريات الاعلامية في هذا البلد.

بيد ان السيد قنديل ليس الوحيد الذي يسأل عن تراجع التفكير والممارسة في مسألة المرئي والمسموع، وان يكن الاكثر ألمعية في احلال التخلف مكان فلسفة الاتصال، ومقص الرقيب محل ميكروفون الاخبار. فرغم ان الحكومة خرجت عن مألوفها فتجنبت هذه المرة الخطأ الذي كان يفتح لها ذراعيه وكان سيشكله تعطيل «المؤسسة اللبنانية للارسال» وشقيقتها «الفضائية اللبنانية» [بسبب مخاطبة الوزير الاسرائيلي ديفيد ليفي هذه المحطة خلال مؤتمر صحافي في عمان]، فانها ليست براء من دم الاعلام المهدور. فالحيثيات التي سبقت قرار اللاقرار تنم في ذاتها عن فهم بائد لوظيفة الاعلام، حيث تختلط نزعة التوجيه (القومي، طبعا) بمنطق الإخبار، وحيث تعيّن للعمل الصحافي مرجعية مقدسة جديدة هي الامن (القومي، دائما) وليس الاخلاقيات المهنية. فضلا عن تطفل مجلس الوزراء والناطق باسمه على الصحافة المكتوبة، وهي التي لا علاقة لها قانونا بقرارات الحكومة، بينما المطلوب كف يد وزارة الاعلام، وكل وزارات التوجيه، عن الصحافة المرئية والمسموعة.

ولا يخفف من خطر هذا التطاول انه اختبأ في ثنايا جملة اعتراضية، ولا انه اتخذ مبررا (قوميا، ايضا وايضا) في مسألة هي بدقة مقاطعة دولة اسرائيل. وما دام الشيء بالشيء يذكر، وباعتبار ان ديفيد ليفي كان محرك كل هذه القضية، فلنسترجع تجربة شارك فيها ليفي بنفسه، يوم كان وزيرا في حكومة اسحق شامير. آنئذ، كانت السلطة الاسرائيلية تحرّم اي اتصال بين مواطن اسرائيلي واعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية. الا ان

ضغط الصحافة الاسرائيلية افضى الى تسوية قضت بالا يحاسب الصحافي الذي يقيم اتصالا محرما اذا كان ذلك في اطار عمله المهني.

ولكن من اين لنا ان نصل بدورنا الى مثل هذه التسوية؟ قطعا ليس من استماتتنا في الدفاع عن تمييز عفا رسمه بين مهنة نقل الخبر وتحليله والدور السياسي المفروض عليها. الم يقبل معظم الذين تحركوا مشكورين للدفاع عن «المؤسسة اللبنانية للارسال» بمنطق «الخطأ»، ولو باتجاه انكار حصوله، كأنهم رضخوا لقدسية المصلحة العامة (القومية، على طول)؟ و«المؤسسة اللبنانية للارسال»، ألم تفضل هي نفسها المراهنة على ضغط الكواليس، متسلحة بحماياتها السياسية، بدل نقل السجال الى مكانه الطبيعي، اي حيز الحرية المعرضة للقضم شيئا فشيئا؟

لمَ التعجب؟ واذا كانت الحرية الاعلامية تقاضمت، فلأن التلفزيونات الخاصة، ومن ضمنها «المؤسسة اللبنانية للارسال»، قبلت ومنذ زمن آلية التسويات السياسية وابتزاز الحماية.

«لو لم يكن هو درايفوس، هل كان سيقف بين انصار درايفوس»؟ كم يصح السؤال الذي طرحه ليون بلوم حول الضابط الفرنسي المتهم زورا بالخيانة في اواخر القرن الماضي والذي شقت قضيته المجتمع الفرنسي، كم يصح هذا التساؤل في شأن مسؤولي مؤسسات الاعلام المرئي والمسموع اللبنانية؟ لا قضية، تطويق لعمل الصحافيين فيها وسرعة تدفع الى الاعجاب في التنصل من اي خطوة اخبارية بمجرد ان يقوم ناصر قنديل ما بشهر مسدس الخيانة (القومية، القومية ...). وبعدها، نتساءل: لماذا كل شيء يطير، باستثناء السيد قنديل والاوصياء عليه؟

١٩٩٩/٨/٢٧

عاصمةٌ لِمَنْ؟

مجرد جملتين، واحدة قصيرة، واخرى طويلة، ومن موقعين مختلفين ظاهرا. جملتان لا اكثر لكنهما في تجاورهما اكثر إنباء عن ازمة المعنى في لبنان الجديد من عشرين مطالعة في الدفاع عن دولة القانون والمؤسسات.

اما الجملة القصيرة فتفيد بوجود مبدأ كنا نجهله في ممارسة السلطات العامة، او انه على الاقل لم يصغ مرة بمثل هذا الوضوح هو «مبدأ رفض جعل لبنان مقرا للجوء السياسي للمعادين للانظمة في الدول العربية».

ولقد ورد هذا «المبدأ» على لسان وزير الداخلية ميشال المر («النهار»، ١٩/ ١/ ٢٠٠٠) ومناسبته تبرير رفض منح حق اللجوء الى احد المعارضين العراقيين. لا احد يناقش طبعا في حق السلطة التنفيذية القائمة في قبول طلب اللجوء السياسي او رفضه، تبعا لطبيعة الملف ولمقتضيات المصلحة الوطنية في لحظة درس الطلب. ولكن لماذا تبرير القرار باستنباط «مبدأ». فالمبدأ في الحياة العامة يفترض نوعا من الاجماع او على الاقل التوافق، وهذا ما نحسبه غير متوافر في ما نطق به الوزير المر.

على العكس تماما، فان احد مصادر اعتزاز اللبنانيين هو الاقتناع بأن بلدهم كان وسيبقى ملجأ المضطهدين ومنبر الاحرار من كل الاصقاع العربية. ولا الخروق السافرة لحق اللجوء في عهد الجمهورية الاولى، ولا الانحسارات المتتالية لهامش الحرية في لبنان الطائف، ادت الى زعزعة هذا الاقتناع الذي بات يرقى الى مصاف الاساطير التأسيسية.

ولكن ما قيمة الاساطير في وجه «المبدأ» السلطوي؟

لا لجوء سياسياً اذن لمن يعارض. ولكن من لا يعارض، ماذا تراه يُفعل به؟ بيد ان الامر يتعدى مسألة اللجوء، انه، مرة اخرى، هوس الامن (الاقتصادي، القومي، الصحي؟ لا ندري) يتغلب على كل اعتبار آخر، واولاً على خصوصية لبنان. حتى التماهي مع سوريا، حيث للمعارضين العراقيين حرية اللجوء، لم يعد يجدي مثلما لم يجد سابقا في حالات منع الكتب المحرمة هنا والمسموحة على ضفاف بردى.

وبعد ذلك نتساءل: كيف تكتفي بيروت بلقب «العاصمة الثقافية للعالم العربي» لسنة واحدة فيما تعجز عن ايواء الاحتجاج الثقافي العربي، ومنه اللبناني. وبعد ذلك نستغرب ان تفقد بيروت امل استعادة دورها كمركز للاعلام العربي...

دور لبنان في الاعلام العربي هو تحديداً موضوع الجملة الثانية (الطويلة). الناطق هذه المرة هو السيد ناصر قنديل، رئيس ما يسمى «المجلس الوطني للاعلام»، في معرض تقديمه لمؤتمر سيعقد بعد ثلاثة اسابيع تحت عنوان «لبنان عاصمة دائمة للاعلام» («النهار»، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٠). تقول جملة السيد قنديل ان من اغراض المؤتمر اصدار «توصيات حول سبل اقامة المدينة الاعلامية الحرة ومن ضمنها مدينة الانتاج وشبكات البث الرقمي المفتوحة على الانترنت والحوافز الاستثمارية وتداول اسهم المؤسسات التلفزيونية في البورصة ووضع قواعد تتصل بانتظام اداء اعلامي يجعل من لبنان عاصمة اعلامية عالمية وعربية في مجالات الاعلام والاعلان والمعلوماتية».

لم تكن كل المبادرات التي اتخذها السيد قنديل موفقة منذ توليه منصبه، لكن للرجل ميزة الاجتهاد والمثابرة، رغم كل ما يراه حوله (او ما لا يراه). فها هو يصر على فكرة مدينة الاعلام الحرة (هل لا يزال يراها في عكار؟)، بعدما سبق الاردن لبنان في اقامة منطقة حرة استحوذت على

اهتمام معظم الفضائيات غير اللبنانية. ولا ينهيه عن متابعة هدفه ان كل شيء في الممارسة الرسمية للاعلام، ومن ضمنها عمل المجلس الذي يرئس، يخالف صفة «الحرة» المنعوتة بها المدينة الاعلامية الموعودة. ولا تردعه عودة الوزير المر مدججاً بالفلسفة الامنية اياها. ولا يثبط من عزيمته تقليد تداول اسهم المؤسسات التلفزيونية في مطابخ السياسة والامن القومي. ولا يؤرقه خوف من ان يُسأل غداً المستثمرون المنتظرون بفارق الصبر ومن يأتي معهم من اعلاميين عن اصلهم وفصلهم، ولأي مصلحة خفية يعملون. ولا يعوق منطقه ما عاهد هو نفسه على النطق به حين لا يرى في الصحافيين الا «ابواقاً».

ربما كان السيد قنديل غافلاً عن كل هذه المطبات وربما لم يكن، ولا يجوز في اي حال محاكمة النيات. المهم، عند هذا الحد الذي بلغه التراجع الاعلامي، ولنا في كل نشرات الاخبار (ام تراها نشرة اخبار واحدة بأصوات مختلفة) دليل مقلق عليه، ان يجد السيد قنديل كل التشجيع للمضي قدماً في حرفية ما يقول به.

اقله حتى لا يحكم مدينته الاعلامية الحرة «مبدأ» حصر حق اللجوء بأبواق الموالين ومن يوالون.

٢١/ ١/ ٢٠٠٠

سواء السبيل

من قال: «لن نسمح لأحد بأن يستعمل وسائل الاعلام لاعطاء صورة ان البلاد سائرة الى الخراب»؟ جورج قرم، انور الخليل ام رفيق الحريري؟

ومن قال: «ان بث هذه الاخبار والبرامج والافكار يعتبر عملا هداماً

يؤذي لبنان في مصالحه الحيوية، ويمنع المستثمرين العرب والاجانب حتى من التفكير في استثمار اموالهم في لبنان بسبب فقدان الثقة بهذا البلد»؟ رفيق الحريري، باسم السبع ام انور الخليل؟

مهضومة «الحزورة»؟ ويا للاسف لا، وانما مفيدة، حتى انها تصلح لمسابقة في الفكر السياسي تكون جائزتها الاولى جهاز تلفزة مبرمج ليلتقط حصرا بث «تلفزيون لبنان» والثانية اشتراكا مدى الحياة في «الوكالة الوطنية للاعلام».

«مش حرزانة»؟ صحيح. اليكم اذن الاجابتين: الجملة الاولى وردت على لسان رفيق الحريري، يوم كان رئيسا للحكومة، في معرض تبريره قرار مجلس الوزراء (بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٩٨) القاضي بمنع بث البرامج السياسية على الفضائيات اللبنانية، فيما جاءت الثانية بقلم انور الخليل، بصفته وزيرا للاعلام، في سياق رسالة التهديد التي وجهها الى «تلفزيون المستقبل» («النهار»، ٢ شباط ٢٠٠٠).

ملاحظة من اللجنة الحكم: يمكن، على الارجح، العثور على تطابق كلي بين بعض ما جاء في رسالة السيد الخليل وما يقوله زملاؤه في الحكومة الحالية من جهة، وما قيل في عهد الحكومة السابقة على ألسنة رئيسها وعدد من اعضائها من جهة اخرى، ومن ينجح في ذلك ينال جائزة تقديرية قوامها نسخة من مشروع قانون تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين ممهورة بتوقيع مؤلف النص (ترى، من يكون؟ ذاك هو ثمن الجائزة).

« مش حرزانة»؟ صحيح ايضا. ولا حاجة اصلا الى تطابق كلي للخلوص الى النتيجة: اذا كان السيد الخليل ارتقى من دولة الانماء والاعمار الى دولة القانون والمؤسسات، فلأنه، مثله مثل زميله في الداخلية المرتقي معه بل قبله، محب للحرية.

***

ليس المقصود من هذا التذكير التشفي من الجهة التي تعاني اليوم وعيد السلطة بعدما كانت هي، وفي ماض قريب، السلطة التي تتوعد. فالتشفي لا يبني سياسة بل هو اقصر الطرق لقتل روح الاحتجاج التي وحدها تحمي حرية الاعلام من الزوال. كذلك، ليس الهدف تبرير فعلة السيد الخليل او التبرع اليه باعذار قد تفيده في رده على ردود معارضيه.

فالسيد الخليل له عذر حاضر يستطيع الجميع تفهمه. هو انه بخلاف الرئيس الحريري الذي يملك محطة تلفزيون، لا يعرف على ما يبدو من تشغيل جهاز التلفزة ما يكفي لمبارحة «تلفزيون لبنان» والانتقال الى قنوات فضائية قد تفيده ربما في فهم فداحة السياسة الاعلامية التي يتبعها (او التي يغطيها). هذا على الاقل ما يوحيه سجله العامر بالانجازات منذ اسندت اليه (والله وحده يعلم السبب) حقيبة الاعلام.

بيد ان تفهم العذر لا يعني قبوله. ولعل كل المشاهدين الذين صاروا يشاهدون فضائيات غير لبنانية لتكوين صورة عن العالم وعن بلدهم، سواء بمشاهدة «كوبرا» [المرافق السابق لإيلي حبيقة] او غيره، يقولون كل يوم للسيد الخليل انهم لا يقبلون لا عذره ولا سياسته. واذا كان هو يصر على الا يرى، فكيف لا يسمع؟

فليسأل الوزير من يشاء، معاونيه في المكتب، سائقه، اولاد الجيران... فان هو انصت اليهم سيكتشف امرين. الامر الاول راهن وهو ان قراره منع كتاب «كوبرا»، بالاضافة الى كونه يحتقر ذاكرة اللبنانيين وذكاءهم، بات ساقطا بعد مقابلة «كوبرا» اياه على «تلفزيون الجزيرة». اما الامر الثاني والاهم، فهو ان سياسة العماء الاعلامي هي التي تحمل الاساءة الى لبنان، وتحديدا لكونها منعت «المستثمرين العرب والاجانب حتى من التفكير في استثمار اموالهم في لبنان» على ما جاء في اتهامه «تلفزيون المستقبل».

امام هذه الاساءة، ولا افدح، من سيقول للسيد الخليل، كما فعل هو مع «تلفزيون المستقبل»، «عسى ان يكون في ما نبهنا اليه ما يكفي لعودتكم الى سواء السبيل»؟

٢٠٠٠/٢/٤

كل شيء مسموح... لهم

يروى ان بابلو بيكاسو اضطر الى استقبال ضابط الماني في مرسمه يوم احتل الجيش النازي باريس، فراح الزائر يجول في المرسم حتى وقع نظره على «غرنيكا». وامام هول البناء الصوَري الذي عكس به بيكاسو تدمير البلدة الباسكية من جراء قصف الطيران الالماني المساند للفاشيين ابان الحرب الاسبانية، سأل الضابط المحب للفنون: «هل انت من صَنَع هذه البشاعة؟» فما كان من الفنان الا ان ردّ: «كلا، من صنعها هم انتم».

بطبيعة الحال، لم يعد يشهد لبنان في مرحلة ما بعد الحرب بشاعات بحجم «غرنيكا»، وان يكن قد خبر مثلها في سنوات الرصاص. لكنه يشهد في المقابل تكراراً واجتراراً لهذه الحكاية، وحكمتها ليست مرتبطة بالحرب وجرائمها بمقدار ما تكمن في التباس بدائي يرى الخطأ في الصورة، لا في الواقع.

عينة رقم ١: «لن نسمح لأحد بأن يستعمل وسائل الاعلام لاعطاء صورة ان البلاد سائرة الى الخراب» (رفيق الحريري، رئيس مجلس الوزراء، ٨ كانون الثاني ١٩٨٨).

عينة رقم ٢: «ان بث هذه الاخبار والبرامج والافكار يعتبر عملاً هداماً يؤذي لبنان في مصالحه الحيوية، ويمنع المستثمرين العرب والاجانب حتى من التفكير في استثمار اموالهم في لبنان بسبب فقدان الثقة بهذا

البلد» (انور الخليل، وزير الاعلام، ١ شباط ٢٠٠٠).

عينة رقم ٣: «(...) ان في لبنان - ويا للأسف - كل شيء مسموح ليس في الداخل فحسب، بل ايضاً عبر الاقمار الاصطناعية مما يسيء احياناً الى لبنان والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيه» (اميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية، ٣١ تموز ٢٠٠١).

مجدداً، عادت النغمة، ومن على اعلى مستوى، بعدما انشدها اكثر من مسؤول في اكثر من مرحلة، اذ ليست العينتان القديمتان الواردتان اعلاه الا غيضاً من فيض. وكأنها صارت من ثوابت لبنان ما بعد الحرب: الحق دائماً على الصورة.

للتدقيق، ليست المشكلة محصورة في رغبة بعض المسؤولين في تقييد الحريات، أدفينة كانت ام سافرة. الامور محسومة من هذه الناحية، فعندما لا يتردد واحد من الذين اخذوا على عاتقهم تغيير وجهة البلد في وصف الحرية بـ«الاباحية»، دون ان يأبه الى كونه يقول ذلك في باريس، عاصمة الفكر الجمهوري، يكون مشروعاً الافتراض ان بقاء كل شيء مسموحاً «ويا للاسف» لا يعود الى فضل القيّمين على حال المواطنين ودستورهم، وانما الى ممانعة ظافرة حتى الآن عند اولئك المواطنين. بيد ان المشكلة تذهب ابعد حتى من الخوف على الحريات.

فما يقال عن الاعلام عبر الاقمار الاصطناعية قيل ايَضاً ويقال عن كل من رفع الصوت من الالم. الهجرة المتفاقمة؟ الحق على حملة المطالبة بانسحاب الجيش السوري (كذا حرفياً في اكثر من مجلس خاص لاكثر من مسؤول او مستشار مسؤول). الفراق مع الامم المتحدة؟ الحق، بالاضافة الى اسرائيل والامبريالية، على من ينادي بارسال الجيش الى الجنوب فيعمل لمصلحة العدو. الازمة الاقتصادية؟ الحق على السياسيين الذين يتلهون بالسياسة بدل الانصراف الى تدبيج آيات المديح للكرسي والمتربّع فوقه، واناشيد التمجيد لما هو فوق الفوق بقوة التلازم

والتنسيق والتكامل. اما غياب الاستثمارات، فلا تبحثوا عن سبب له غير الاقمار الاصطناعية، وان يكن الاعلام عبرها مقيّداً اكثر بكثير مما يوحيه الأسف الذي يرافق المجاهرة بأن كل شيء مسموح.

ولعل العكس هو الصحيح. فاذا قرنّا قاعدة اللامسؤولية التي باتت سمة الحياة العامة في هذا البلد، مع واقع الرقابة و«التوجيه» في الاعلام التلفزيوني اللبناني، الارضي والفضائي على حد سواء، امكن القول بكل يقين وراحة ضمير ان للطاقم الحاكم في لبنان - ويا للأسف - كل شيء مسموح ليس في الداخل فحسب، بل ايضاً عبر الاقمار الاصطناعية مما يسيء احياناً - بل دائماً - الى لبنان والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيه.

٢٠٠١/٨/٣

صدقية المنع

عام ١٩٨٨، اعلنت جريدة «لو موند» الفرنسية الرصينة على صدر صفحتها الاولى انتحار الممثلة الايطالية الكبيرة مونيكا فيتي، نجمة رائعة انتونيوني «لافنتورا». اثار الخبر حزناً عارماً عند محبي السينما الايطالية ودهشة كبيرة، اذ ان احداً لم يكن يتوقعه. والدهشة الاكبر كانت من نصيب... مونيكا فيتي، التي علمت بنبأ موتها عندما اتصل المحبّون للاستفسار. وكان من الطبيعي ان تأخذ الممثلة موقفاً سلبياً من الجريدة. فبالاضافة الى ان الاعلان السابق لاوانه عن موت احد يعتبر نذير شؤم، فانه قد يكون ايضاً دليلاً على نيات سيئة عند من يشيّع الخبر. غير ان الزعل لم يدم، وانتهت القصة عندما ارسل مدير «لو موند» باقة ازهار عملاقة الى النجمة الشقراء التي عادت بعد حين واعطت مقابلة طويلة الى

الجريدة التي كانت قد نَعَتْها، وتحدثت فيها، في ما تحدثت، عن موتها المعلن.

قد يقول قائل ان مصير رئيس بلد صغير اهم من حياة نجمة عالمية، وان الكلام عن محاولة اغتيال مسؤول سياسي يحمل مضامين اخطر من الحديث عن انتحار ممثلة. لكن سابقة «لو موند» التي باتت من الامثلة الكلاسيكية للخطأ الصحافي المعرضة له اي مؤسسة اعلامية، اياً تكن جديتها، قد تساعد رغم ذلك على ادراك الشطط في تعامل السلطات الرسمية اللبنانية مع الخبر الذي نشرته الزميلة «الشرق الاوسط» عن محاولة اغتيال مزعومة ضد الرئيس اميل لحود على متن يخت في موناكو.

الخبر ملفّق، قال المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية، وكان الجميع مستعداً لان يصدق هذا التكذيب، وتنتهي القضية هنا. واذا كان الرئيس قد انزعج كثيراً، وهذا حقه، فقد كانت امامه خيارات عديدة للتعبير عن امتعاضه من الجريدة التي اوردت الخبر، مثلاً بالامتناع عن اعطائها مقابلات او عدم تسريب اخبار «المصدر المسؤول» اليها. لكننا في لبنان، بلد المؤامرات. لكننا في لبنان، جمهورية قنص الحرية. لكننا في لبنان، امارة الهيبة، ولو مستعارة. وفي لبنان، الغريزة السائدة هي غريزة المنع، والاستسلام سريع الى سليقة الرقابة. بهما نحبط المؤامرات ونعيد الهيبة الضائعة، ولو كلفنا قنص الحرية تراجعاً بعد تراجع.

والتراجع الجديد هو فرض الرقابة المسبقة على «الشرق الاوسط» باعتبارها جريدة اجنبية تصدر في الخارج وتطبع نسختها اللبنانية في بيروت. نترك جانباً الابعاد الديبلوماسية والاقتصادية المباشرة لهذا القرار الذي قد يعرّض العلاقات اللبنانية - السعودية للاهتزاز، بسبب ارتباط الصحيفة بأحد افراد العائلة المالكة في الرياض، وليس اقلهم نفوذاً.

فالانعكاسات اللبنانية البحتة كافية في ذاتها لتبيان الضرر المتأتي من هذا الاجراء «العقابي»، وهو اكبر بما لا يقاس من الضرر الذي قد ينجم عن مثل هذه الاخبار.

ومكمن الضرر ان النزعة البوليسية ستقضي على ما تبقّى للبنان من امل في ان يعود مطبعة العرب ومركزهم الاعلامي. ففي اللحظة التي يشهد فيها الاعلام العربي عملية خلط اوراق كبيرة استلزمت ان يبدأ البحث في توفيق قانون المرئي والمسموع اللبناني مع مقتضيات التوظيف المالي العربي والاجنبي في هذا القطاع، ها هي بيروت المسكونة بهواجس القمع والمنع تقدّم خدمة جديدة الى دبي وقطر والبحرين، فتعلن انها مصممة على خسارة القيمة المضافة التي ميزها بها عن باقي عواصم المنطقة تاريخ من الخبرات الصحافية وتراث من الحرية.

الخطأ الصحافي تدفع ثمنه الصحيفة، عندما يحصل، امام قرائها، فتخسر من صدقيتها. لكن الخطأ القمعي لا يدفع ثمنه القامعون. فالمنع استحال عندهم مجرد عادة سيئة، ولا من يحاسب على ضرر او يسأل عن صدقية، حتى اذا صدرت غداً صحيفة اجنبية بخبر عن محاولة اغتيال الحرية في لبنان، سيكتفون بالترداد انه مدسوس، فيما يرسلون الاكاليل الى الجنازة.

٢٠٠٢/١/٤

أهل المنع

منذ عاود «تلفزيون الجديد» البث قبل عامين، لا اعتقد اني تابعت برامجه لاكثر مما مجموعه عشر دقائق، لشعور مني، لعله خاطئ، ان المعارضة المشخصنة التي تمارسها بشكل هاجسي هذه الوسيلة للاعلام

المرئي [ضد الرئيس الحريري] يخالطها الكثير من الحسابات غير المرئية. لكني تخلّيت عن هذا التحفظ اللاشعوري مساء الاربعاء، ورحت ابحث عن القناة التي تبثّ عليها المحطة، وكنت قد اسقطتها من برمجة جهازي للسبب الآنف ذكره، قبل ان اتسمّر امام شاشتها مثلما فعل العديد من المواطنين، وهذا ربما «الانجاز» الاول بين «انجازين» يسجّلان للرئيس رفيق الحريري في اليوم الاول من عام ٢٠٠٣.

اما «الانجاز» الثاني الذي حققه له قرار التحرك ضد فضائية «الجديد»، فهو انه رفع فجأة الالتباس الذي كان يحوم حول موقفه، وذكّر بسوابقه «الفضائية» في عهد الرئيس الهراوي، وأكد ان لا احد يعتب على احد ضمن الطاقم الحاكم في ما يتعلق بسليقة المنع.

عندما انقضّت السلطة على «ام. تي. في.»، اعتبر كثيرون من الاعلاميين والسياسيين ان الامر لا يعنيهم، بحجة ان الشاشة التي اقفلت كانت في نظرهم «طائفية». واذ تستهدف السلطة الآن «ان. تي في.»، قد يعتبر بعض آخر ان الامر لا يعنيه، بحجة ان الشاشة التي منعت من البث الفضائي ليست ديموقراطية. والحقيقة ان الحالتين، على اختلافهما وتفاوت اهميتهما، تندرجان في سياق واحد، سياق نظام حكم لا يعرف في ازاء الصحافة والاعلام الا لغة التهديد والمنع، فيسهل على اركانه تبادل الخدمات. فتارة يسكت الواحد عن فعْلة الثاني، وطوراً يأذن الثاني للأول بتصفية حساباته، فيما الثالث يقف متَفرجاً مباركاً.

قد يقول قائل ان مسألة «تلفزيون الجديد» لا تتصل بالحرية الاعلامية بقدر ما تمسّ بمصلحة لبنان العليا باعتبار ان بث البرنامج «المجرّم» قد يعرّض علاقات لبنان مع المملكة السعودية الشقيقة. والحال ان الرئيس الحريري لم يتأخر عن التسلح بهذه الحجة. «هالقد»؟ الا يعتقد الحريري انه اساء اكثر الى سمعة السعودية بالايحاء انها قد تلجأ الى تهديد لبنان واللبنانيين، من دون ان ننسى البضائع اللبنانية، بسبب برنامج تلفزيوني

على محطة لا تحصيها حتى استطلاعات قياس الاقبال في العالم العربي؟ وحتى ان كان صحيحاً ان جحا لا يقوى الا على خالته، هل نسي الحريري كل ما قاله هو نفسه عن تغييرات ما بعد ١١ ايلول، وأهمها، كما لا تنفك تردده الصحافة الاميركية، ان السعودية باتت تحت المراقبة، وأنها ليست بحاجة الى مشكلة جديدة توجّه نحوها الانظار؟

اما ما اوحى به الحريري من ان القيّمين على المحطة «قبضوا» من جهة ما يفهم من حديثه انها قد تكون دولة قطر، وهي الحجة التي جاراه فيها وليد جنبلاط، رغم غيرته المعهودة على الحريات الاعلامية، فانها لا تدعو الا الى السخرية. ليس لأن التهمة غريبة عن شيَم الاعلام اللبناني، بل على العكس تماماً لأن مثل هذه الممارسات باتت، ويا للأسف، عادة شائعة في هذا البلد. ولعل آخر من يستطيع التذمّر من ذلك هو الرئيس الحريري نفسه. ولا يغير في الامر ان يكون مصدر «القبض» خارجياً. فاذا كان لأمير سعودي ان يمتلك فضائية لبنانية، فلمَ لا يحق لشيخ قطري ان يموّل اخرى؟ الجواب الصحيح انه يجب الا يحق ذلك للاثنين معاً الا بشرط مراعاة الشفافية التي وحدها تضمن حرية الاعلام. ولكن اين الحكومة ورئيسها وشركاؤه في الحكم جميعاً من الشفافية، وخصوصاً الشفافية الاعلامية؟

بالتأكيد، ان ما اوحاه الحريري وجنبلاط حول ظروف برمجة حلقة تلفزيونية تدّعي البحث في مستقبل آل سعود يستلزم وقفة تأمل من الجسم الاعلامي اللبناني. اكثر من ذلك، وابعد من هذه الحادثة، ان مساءلة الاخلاقيات المهنية يجب ان تكون اولى الاوليات عند افراد هذا الجسم ومؤسساته وهيآته النقابية (شرط ان تطاول المساءلة الجميع من دون استثناء ولا حماية ولا استفتاءات «شاوشسكية»). ولكن من يصدّق ان دافع اهل المنع هو الاخلاقية؟ من لم يدرك بعد ان استسهال المنع والتهديد هو ما يؤجل اكثر فأكثر المساءلة؟

كفانا تكاذباً ... قبل المصلحة العليا وعلاقات لبنان العربية ، ان هذا «السهل الممتنع» الجديد هو ما يفسر ان يكون اهل الحكم جميعاً قد اصبحوا اهل المنع ، فبهدلوا المنع نفسه .

٣/ ١/ ٢٠٠٣

VI

التمديد والتجديد والتجميد

رائحة النهاية

كلا، لن يستدرجني الاضطهاد المستجدّ الذي طال «التلفزيون الجديد»، بعد طول رعاية، الى ان استسيغ تجربة تنتسب الى الاعلان السياسي اكثر منه الى الاعلام. لكن الملابسات التي أحاطت بالقضية لا يمكن الا ان تستنفر المعنيين بالاعلام، سواء كانوا صحافيين أم قراء أم مشاهدين. بل ان تثير استغرابهم من غياب الاستنفار عند الهيئات المهنية المفترضة. ليس من باب التضامن مع صحافيين يساقون الى قصر العدل، بل خشية على القواعد المهنية والسياسية والدستورية التي يفترض ان تحصّن حرية التعبير وحق المواطن في الحصول على المعلومات.

نضع جانباً اذاً مسألة التضامن المهني، وإن يكن التضامن لازماً على الاقل مع الزميلة داليا احمد التي تشكل معاملتها المشينة ضربة جديدة تُوجّه الى آمال لبنان في استعادة دوره الاعلامي العربي. يذكر هنا ان الزميلة التي افرج عنها بسند كفالة بسبب انتهاء اقامتها القانونية منذ اسبوعين، مواطنة عربية من السودان، ولا يهم في هذا المجال انها عاشت معظم حياتها في لبنان، ولا حتى ان اطلالتها التلفزيونية قد تكون الانجاز الوحيد الذي يسجل في رصيد «الجديد» (منذ انطلاقته الثانية) لما يتطلبه من جرأة اظهار السحنة السوداء على الشاشة وسط مجتمع لا يزال عنصرياً الى حد بعيد. المهم هو ان صحافية عربية، ومعروف مكان اقامتها وعملها، تُعامَل كما لا يجرؤ احد على معاملة عشرات الآلاف من العمال المفتقرين الى اي اوراق ثبوتية غير تلك التي تفيد بانتمائهم الى الدولة التي تمارس وصايتها على هذا البلد. وبعد ذلك، نتحدث عن

الاخوّة العربية وعن دور لبنان الريادي ... وبعد ذلك ايضاً نتساءل لماذا اخذت دبي مكان بيروت ...

اما الآخرون ممن تم الاستماع اليهم، فالتضامن معهم لا يتوجّب الا بمقدار ما يتصرّفون كصحافيين سواء خلال الاستجواب او في طريقة العمل التي دأبوا عليها وفق ما نقلته عنهم الصحف. طبعاً، يُفهم ان يكون المثول امام نائب عام لساعات وساعات مربكاً، وخصوصاً في هذا الزمن من فقدان الحصانة. لكن الذي لا يمكن فهمه هو نوعية الاجوبة التي نقلتها الصحف عن المستمَع اليهم. فعندما يُسأل صحافي عن مصدر خبر، لا يجوز ان يجيب انه لا يعرف، فكم بالحري اذا سئل عمن كتب الخبر. للتذكير، ثمة شيء اسمه سرّ المهنة. واذا كان صحيحاً ان الاجتهاد القانوني لا يقر على الدوام بهذا السر وان القضاة كثيراً ما يسعون الى كسره، وخصوصاً في مثل هذا الزمن من السلطوية واستباحة الأعراف الملازمة لحرية الاعلام، الا ان التمسّك به، رغم الوعيد القضائي، هو السبيل الوحيد لصون جسم صحافي يتمتّع بالحد الادنى من الصدقية.

ولكن ما الحيلة اذا كانت الصدقية اصلاً غائبة؟ هنا الطامة الكبرى. فاذا كان العاملون في «الجديد» الذين تم الاستماع اليهم لم يتسلحوا بسرّ المهنة، فالارجح ان ذلك مرده الى انهم نسوا المهنة. واذا كانوا فضّلوا الاجابة بانهم لا يعرفون من اين جاء الخبر ومن كتبه، فلأنهم قبلوا قبلها بالا يكونوا صحافيين، بل مجرد نَقَلَة «أخبار» تُكتب لهم.

الظاهرة قطعاً ليست محصورة بهذه الوسيلة الاعلامية دون غيرها، وقد سبق ان تجلت في تلفزيونات اخرى، مثلاً خلال هجوم «المؤسسة اللبنانية للارسال» على قانون الغاء الوكالات الحصرية، او في مشاركة «تلفزيون المستقبل» في الحملات الانتخابية لصاحبه، كما تتجلى في الصحف حين يتم المزج بين هوى المالكين وهوية المطبوعة، احياناً من دون اي اعتبار لمقتضيات العمل الصحافي. وما زاد في الطين بلّة ان لا

رجاء ينتظر من الهيئات المهنية بحالتها الرثة الراهنة، ولا خروج من هذا الالتباس القاتل لروح المهنة الا اذا تجرأ الصحافيون على خطوات تعيد الى الجسم الصحافي حصانته، وتجرأ معهم بعض مالكي الصحف ليقينهم ان استقلالية الصحافيين، بما في ذلك تجاه اصحاب العمل، هي افضل حماية للفئتين معاً وقبلهما وفوقهما لجمهور المواطنين.

بيد ان شيوع الظاهرة لا يخفف من مسؤولية «الجديد» والعاملين فيه في تعجيل الانحدار. فقد مضى ما يكفي منذ اعادة انطلاقه ليتأكد اي مشاهد من ان هذا التلفزيون الذي لا أمل له في ان يربح فرنكاً في الامد المنظور، رغم كل فضائحيته، لم ينوجد سوى لتصفية حسابات يصعب نعتها بالسياسية، بل تصح فيها صفة السلطوية، الى جانب كيد شخصي واضح موجّه اساساً ضد الرئيس الحريري. وها هو «الجديد» يتوّج توظيفه السلطوي بالدخول في تصفية حسابات اخرى لم يفلح المواطن العادي في فك كل ألغازها، ولعله لا يريد، فجل ما يعنيه منها ان الذئاب يأكل بعضها بعضاً، وهذا في ذاته مؤشر الى قرب نهاية حقبة.

سلفاً، لا ندم على هذه الحقبة التي بدأت تنطوي. غير ان رائحة النهاية لا تهوّن ابداً وقع «الانجاز» الذي يسعى الطاقم الحاكم (او بعضه) الى تحقيقه، مستفيداً من خطأ في التقدير وقع فيه «الجديد» وربما من وراءه، حين اخرج الى العلن الحروب الصغيرة التي تعتمل في اروقة السلطة. فبمعزل عن مصير هذه الوسيلة للاعلان السياسي، يأتي هذا الانجاز الامني - القضائي - المالي - السياسي ليخلق سوابق خطيرة على حرية العمل الصحافي، وتالياً على ما تبقى من حرية المواطن.

الرهان واضح بوضوح الاسلوب: بدل الادعاء على التلفزيون الذي نسب الى موظف ووزير ارتكابات، ومقاضاته بتهمة القدح والذم، يُشهر سلاح «الإخبار» فيصيب عصفورين بضربة واحدة. واذ يصبح الموضوع مصدر الخبر وليس فحواه، بعكس ما يفترضه «الإخبار»، يتم في الآن

نفسه «تبييض» سمعة المخبر وترهيب كل من قد تسوّل له نفسه القيام بتحقيق صحافي، وان يكن باهداف مهنية ومواطنية ليست ما كان يرمي اليه «الجديد». هذا فضلاً عن تغليب طابع الجناية على الملف بدل حصره في اطار قانون المطبوعات.

لا بأس، فقد اقتربت النهاية، ومن لا يدرك بعد ما تعنيه النهاية ليس عليه الا الانصراف لحظة عن اخبار السياسة اللبنانية البائسة ليطالع مرة واحدة الصحف العربية. وهو إن فعل سوف يقع على حكاية كلها مغاز، هي حكاية سميح البطيخي المسؤول عن المخابرات سابقاً في الاردن والذي لم يدرك الا متأخراً ان التألّه محدود الأجل، فوجد نفسه فجأة يساق الى قفص الاتهام.

سيقول قائل، ان مثل ذلك غير وارد في لبنان، ربما. في اي حال، سوف نرى. كما يقال بالعامية، إن عشنا، ولم تخنقنا، قبل ان ندرك النهاية، رائحتها النتنة.

٢٠٠٣/٦/٢٧

الهواء النظيف

من يعرف الحجم الذي بلغته الاجهزة الأمنية (ومن لا يعرف؟) يستطع التكهّن بأن هذه الاجهزة لا ريب على دراية بمقدار السخرية التي تثيرها عند المواطنين اي اشارة الى هجمة «الاصلاح» الجديدة. ومن يعرف العلاقات الوثيقة التي تربط بين هذه الاجهزة ورئيس الجمهورية، محكوم بالتساؤل عما اذا كانت تلك الاجهزة تحجب حال الرأي العام في البلاد عن الرئيس، فتتركه عمداً يستعدي شركاءه في الحكم من دون ان يسترضي المواطنين، ام ان الرئيس نفسه غير عابئ الا شكلاً بحشد التأييد

لسياسته، الامر الذي يطرح بدوره سؤالاً عن وجود غايات غير معلنة لهذه السياسة.

من الناحية النظرية، هناك طبعاً احتمال ان يكون الهدف من «الاصلاح» اصلاحاً. ولكن هل من مواطن واحد في الجمهورية اللبنانية (والاصح ما تبقى منها) يشتري نظرية، وخصوصاً نظرية في «الاصلاح»؟ ولعل اسوأ ما في الامر ان المواطنين ليسوا في حاجة الى معارضة ولا الى صحافة للتشكيك في ما يقدّم اليهم. ففي النهاية، لبنان صغير الى حد ان كل شيء يُعرف فيه عاجلاً او آجلاً، وان كل مواطن يملك من المعرفة حول الفضائح المالية - السياسية - الامنية اكثر بكثير مما تتّسع له الصحف. وحتى اذا كان بعض هذه المعرفة مجرد شائعات، فان نطاق هذه الشائعات ينمّ وحده عن اليأس من اي اصلاح «من فوق».

ولكن، اذا كان المواطن القارئ العادي لا يحتاج الى ما يذكّره بأسباب تشكيكه بالفصل الاخير من «الاصلاح» وسخريته منه، فقد يكون مفيداً طرحها امام جمهور القراء «غير العاديين»، من المخبرين في اجهزة الشرطة السياسية، وما اكثرهم، الى سائر العسس الذين ناطوا بأنفسهم مهمة حراسة النظام الامني وتدمير النظام السياسي اللبناني اصلاحاً بعد اصلاح. ليس لأن فيهم من البراءة ما يحول دون ادراكهم أهواء الرأي العام، بل لأنهم يفتقرون تحديداً الى البراءة ولا يحسنون الا لغة الحسابات، وان اخطأوا التقدير، وصار لزاماً لفت انتباههم الى ان حساباتهم لم تعد تُقرأ من المواطنين الا كمؤشّر على اعلان الافلاس المقبل. للتوضيح: افلاسهم قبل ان يكون افلاس الدولة.

فعند المواطنين ان «الاصلاح» يدعو الى السخرية لأنه اغنية موسمية ولا يستند الى ممارسة مستديمة، ولأنه جزئي لا يطول الا اطرافاً في السلطة، فيما يبقي أطراف آخرون في منأى عن مفاعيله. وعند المواطنين ان «الاصلاح» مدعاة تشكيك لأنه يختزل المؤسسات فيما يدّعي بناء دولة

المؤسسات، ويخلّ بتوازن السلطات فينسف اتفاق الطائف ويُحل مكانه نظاماً رئاسياً لا اساس دستورياً له، ولا حتى في الدستور القديم الذي عدّله اتفاق الطائف. وعند المواطنين ان «الاصلاح» يسعى الى غير ما يعلن لأن ماضيه القديم تصفية حسابات وماضيه الاقرب تساهل امام الفساد وتعميم له، ومستقبله المنظور اعتداء جديد على الدستور لحسم الانتخابات الرئاسية من دون انتخابات.

بئس المواطنين، سيقول العسس. واذا كانوا يملكون شيئاً من الثقافة، ربما قد يذهبون الى الاستشهاد بالجنرال الروماني بومبيوس في خطبته الى اهالي ميسينا: «إلامَ ستسألوننا عن القانون، ونحن من يحملون السيف؟» ولكن قبل ان يتحمّسوا فوق اللزوم، فيجعلوا من جملة بومبيوس شعار «الجمهورية الامنية اللبنانية»، لا بد من تذكيرهم بأن الجنرال الروماني لم ينته نهاية سعيدة وان جنرالاً آخر انتصر هو يوليوس قيصر، هذا الذي كان في أساس مقولة ان امرأة قيصر يجب ان تكون فوق الشبهات. والاهم من ذلك ان روما كانت سيدة العالم، وفي عهدَيها الجمهوري والامبراطوري، فيما «الجمهورية الامنية اللبنانية» تأتمر بسلطة الوصاية التي تمارسها عليها (برضاها؟) الجمهورية السورية، الامنية هي الاخرى، وان تكن آخذة في الانحسار.

تلك المدعاة الاكبر للتساؤل: عهد في سنته الاخيرة وحقبة من الوصاية السورية في نهايتها، ولا «اصلاح» الا في الأنفاق التي تحتاج الى تهوئة. أليست الجمهورية اللبنانية برمتها في حاجة هي ايضاً، ومن باب اولى، الى هواء نظيف؟

هنا يكون الاصلاح او لا يكون. واذا كان رئيس الجمهورية الحالي يريد ان يدخل التاريخ قبل ان ينهي ولايته في تشرين الثاني ٢٠٠٤، فذاك طريقه الوحيد. ان ينظّم نهاية هذه الحقبة بما يتلاءم مع روح الجمهورية، الجمهورية الحقيقية، لا تلك التي يهجس بها العسس في كوابيسهم،

فيبعد عنها شبح الديكتاتوريات، العسكرية والمالية، اللبنانية والسورية، علّ المواطنين لا يعودون يسخرون من الاصلاح والمصلحين.

٢٠٠٣/٩/٥

قيل ويقال وسيظل يقال

ما الذي يحدو برئيس جمهورية مفلسة بكل معاني الكلمة الى تمنّي البقاء في منصبه اكثر مما يتيح له الدستور؟ السؤال محيّر حقاً، ولعل الوحيد الذي يملك جواباً عنه هو الذي يقوم بمثل هذا المسعى. ذلك ان الجواب لا يمكن ان يكون سياسياً، على الاقل اذا اعتبرنا ان السياسة تعنى بالشأن العام، بل هو محض شخصي، ربما على الصورة التي انحدرت اليها السياسة في الجمهورية اللبنانية المفلسة. ومع ذلك، يبقى الجواب مفيداً إن توافر، ان لم يكن من زاوية علم الاجتماع السياسي، فعلى الاقل في منظار علم النفس الاجتماعي.

المشكلة ان احداً لا يريد ان يفيدنا في هذا المجال، او ان احداً لا يمكنه ان يفيدنا. فاذا صدّقنا المعلن من النيات، ليس من احد ينطبق عليه التعريف الذي يتضمنه السؤال. فالرئيس المنتهية ولايته بعد ثلاثة عشر شهراً (بالتمام والكمال) لا يريد التمديد لنفسه ولا التجديد، هذا ما قيل ويقال وسيظل يقال، مثلما قيل ويقال وسيظل يقال انه لا يريد شيئاً لنفسه...

غير ان كل ما قيل لم يفضِ الى محو السؤال من الاذهان. على العكس تماماً، فاذا اقتنعنا بأرقام الاستَطلاع الرسمي الذي تم توزيعه قبل يومين، يكون «٤١ في المئة من اللبنانيين» قد صدّقوا النية المنسوبة الى رئيس الجمهورية الى حد مبايعته مجدداً. اما اذا لم نقتنع بهذه الارقام،

وخصوصاً بعد مقارنتها بارقام استطلاع «النهار»، فيكون هناك من صدّقها مكانهم. ولكن في الحالين، لا جواب عن السؤال الاساسي، فالرئيس لا يريد التمديد ولا التجديد، بحسب ما قيل ويقال وبحسب ما سيظل يقال حتى اذا انتهى الى الاستسلام امام «المطلب الجماهيري» الذي بدأت ترتسم ملامح هندسته.

رئيس الجمهورية لن يتكلم. هذا محسوم. فهو يفضّل الانصات الى صوت الشعب علّه يسمع بوضوح، حين يحين الوقت، المطالبات ببقائه. ومهندسو الصوت لن يتكلموا ايضاً، فهم مشغولون في ايصال اهازيج الجماهير، فضلاً عن تقارير التنصت على الخصوم والحلفاء. فلا احد يؤتمن له. ولكن لا بد من ان يكون هناك احد قادرا على التكلم من دون ان ينتظر الكلمة الحاسمة التي يعتقد انها ستأتي من دمشق.

عبثاً! فرغم النسب التي يراد تظهيرها من خلال الاستطلاعات، لا يتبرع احد في تقديم جواب عن السؤال حول الاسباب التي تدفع شخصاً من الاشخاص الى البقاء على رأس جمهورية مفلسة. بل لا احد خارج «حزب الله» للاجابة عن سؤال اقل تعقيداً بكثير، وان لم يكن اقل اثارة للحيرة. سؤال بسيط، ولا ابسط: اي انجاز من انجازات العهد يبرر لمناصري الرئيس ان يتمنوا له البقاء حيث هو؟

السؤال لا معنى له. فمن شاهد مهرجان الصور والبالونات التي فلشت في شوارع العاصمة في مناسبة حدث رياضي، يدرك ان هؤلاء المناصرين ومن يهندس صوتهم ليسوا في حاجة الى انجاز حتى يناصروا من يناصرون، ويهندسوا ما يهندسونُ. يكفيهم الاعتقاد ان اخوانهم في المخابرات الشقيقة سيصدّقون اقواس النصر ويرفعون التقارير في شأنها الى دمشق، فتصدق دمشق بدورها انها تلبي مطلباً لبنانياً عارماً إن اختارت التمديد او التجديد لرئيس لا يريد لا تجديد ولا تمديد، بحسب ما قيل ويقال وسيظل يقال.

فمن يدري؟ قد تختار دمشق ان تصدّق ، هذا اذا كانت لا تزال في موقع الخيار الملزم حين يحين الوقت. لكن ما لا يصدق ان كل هذا يحصل سنة ٢٠٠٣، بعد اشهر على انقلاب في الجغرافيا السياسية خلخل الشرق الاوسط برمته. ما لا يصدق ان الجمهورية اللبنانية - هذا كان اسمها - لم تدرك بعد انها لن تنجو من الافلاس، هي وكل من يدعي سياستها، اذا ظلت حلقتها العليا مسكونة بمناورات التمديد والتجديد، رغم ما قيل ويقال وسيظل يقال.

٢٤/١٠/٢٠٠٣

... فاستتروا!

الشارع ٦٠، منطقة الباشورة الادارية، في الوسط التجاري، يحاذي من جهة مبنى اللعازرية ومن الجهة الاخرى التياترو الكبير (او ما سيؤول اليه)، ويفضي الى شارع الامير بشير ومنه الى المجمع السياحي الضخم الذي صار يتركز حول شارع المعرض ومتفرعاته. الحي مكتظ بالسيارات الباحثة عن مكان تتوقف فيه، والسائق الذي يوفّق من ثالث لفة يعتبر نفسه محظوظاً. لكن الشارع ٦٠ يصعّب الامور على البيروتيين وضيوفهم: على ضفتيه، مساحة تتسع لنحو عشر سيارات خالية من اي مركبة. «ممنوع الوقوف هنا». في البداية يخال المرء انه تجاوزٌ جديد من التجاوزات، وما اكثرها، التي يرتكبها كل يوم الـ«فاليه باركينغ»، وما اكثرهم، الى ان يلمح بزة عسكرية مرقّطة، فثانية، وكلاهما مزود إم-١٦.

«ممنوع؟

- ممنوع.

- اليوم او على طول؟
- على طول.
- خير ان شاء الله؟
- مكتب م ... ات»

قالها الجندي بشيء من الحياء فأكل نصف الكلمة وكأنه يشعر بغرابة الامر. لا بد انه لا يقرأ الصحف ولا يفهم مقتضيات الامن القومي. لم يعلم على الارجح ان تهمة التعامل مع اسرائيل راحت توجّه حتى الى من اعتاد مجالسة المسؤولين في اعلى الهرم، وانه بات طبيعياً ان يذهب خيال رجل الامن بعيداً فيرون العدو معشعشاً في اي مكان، وصولاً الى مقاهي شارع المعرض. من يدري؟ قد يتلبّس العدو لبوس سائح خليجي (قطري؟) او يزرع ادوات التجسس في نَفَس النرجيلة.

وكأنه لا يكفي المواطنين في الوسط التجاري المتجدد حشد حرس مجلس النواب وقوى الامن الداخلي والعسكر بالبزّات المرقّطة الملائمة جداً للتمويه في بيئة مدينية، كما هو معروف، وحمل الاسلحة الرشاشة وسط الاطفال والسياح ... وكأنه لا يكفي المواطنين انتشار البصّاصين في المقاهي ورشّ شركات الامن الخاص ارتالاً من الحرّاس على كل ارصفة المنطقة، وتزويدهم بزّات تريد ان توحي طابعاً رسمياً، ولعله كذلك ... الآن، يمكن محتسي القهوة ورواد المحلات الفخمة ان يطمئنوا ويبدّدوا المخاوف التي تكتنفهم من اختراق اسرائيلي، فقد صار لـ«البلد» مكتب «م ... ات» خاص به.

وما المشكلة ما دام البلد كله مزروعاً بمكاتب «م ... ات» محلية المنشأ او شقيقة؟ فلمَ يكون «البلد» المصغّر، كما كان يسمى الوسط التجاري ايام زمان، استثناءً للقاعدة؟ لا مشكلة، فقط مسألة فاعلية، على ما تعلمه اجهزة الامن في الدول المتقدمة فاذا اضطرت الى اقامة مركز لها في بيئة مدينية، موّهته، وليس بالبزّات المرقّطة. وربما ايضاً مسألة ذوق. اذا

ابتليتم بالمعاصي فاستتروا...

لنكن منصفين، ليست اجهزة الامن وحدها من يمتلكها حب الظهور. النظام التي تحرسه برمته لا يعرف معنى السترة. هي الشفافية الجديدة على الطريقة اللبنانية: لا شيء يخبّأ (غير الاسماء)، كل الارتكابات تجري في العلن (وان تم تجهيل المرتكبين)، المدينة تنضح بالسيولة التي يعرف كل صغير من اين تأتي، وكل كبير كيف ينهل منها، آلة التبييض شغّالة على مرأى من الجميع، وابتسامات المسؤولين العريضة تقول صراحة انهم يضحكون على الناس. رائحة الفساد تفوح من التركيبة الحاكمة والتركيبة الحاكمة لا تبالي بأنوف المواطنين، ولا بذكائهم.

نحن مسؤولون اذا نحن لا نُسأل، والاهم اننا لا نسألكم الا التصفيق. نحن هنا تحرسنا البزات المرقّطة ومكاتب الـ«م... ات»، اذاً نحن باقون، شئتم ام أبيتم، شاء الدستور أم ابى، شاءت المصلحة العامة ام أبت.

حذار، هذا ايضاً ما كان يقوله قبل ثلاثة اسابيع رجل اسمه ادوار شيفاردنادزه. فاستتروا!

٢٠٠٣/١٢/١٢

خيــار الإفــلاس

لا يختلف اثنان، اذا كانا على حد ادنى من الدراية في الشأن الاقتصادي، ان لبنان سوف يواجه استحقاقات مالية صعبة تهدده بالافلاس في مهلة زمنية قصيرة ما لم تحصل نهضة هي الآن في مصاف المعجزة. المتفائلون يتحدثون عن حزيران ٢٠٠٥ كاستحقاق لا هروب منه، اللهم الا اذا نجح لبنان، في مناسبة الانتخابات الرئاسية، في تجديد الثقة الدولية فيه، وهي اليوم معدومة بعدما ضاعت التزامات باريس - ٢

في حروب الرؤساء. تلك الثقة، وهذا ما يعرفه ايضاً كل العاملين في الاقتصاد، تمر راهناً عبر الشراكة مع الاتحاد الاوروبي. فمهما تكن صداقة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للبنان كبيرة، واياً تكن علاقاته المميزة مع الرئيس رفيق الحريري (بالافتراض ان يبقى الاخير في موقعه)، فلا باريس - ٣ من دون توافق اوروبي. وهذا ما يكسب الموقف الذي ظهر في بروكسيل خلال اجتماع مجلس التعاون والشراكة مع لبنان اهمية قصوى.

بالطبع، لم يكد الموقف الاوروبي يصل الى بيروت حتى هبّ من هبّ ضد هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية للبنان، وهو للتذكير كامل السيادة والاستقلال والحصانة ضد التدخلات الخارجية. لا بأس، امامنا ملء الوقت للاستهجان، ولكن لنسمع اولاً فحوى التدخل.

المناخ اللبناني المثقل بحمى الاستحقاق الرئاسي تلقف ما جاء في بيان الاتحاد حول هذه النقطة تحديداً. والحق انه يستدل من موقف بروكسيل ان ثمة تعارضاً في التصور الاوروبي بين تفعيل الشراكة مع لبنان والتمديد للرئيس اميل لحود او التجديد له، اذ يقول البيان ان «الاتحاد سيتابع عن قرب الانتخابات الرئاسية»، وانه يشدد على «الاحترام الكامل للقواعد الدستورية». ومن نافل القول ان تعديل الدستور على مقاس رجل واحد، وان راعى التعديل الشكل الدستوري، فانه لا يعتبر في العرف الدولي احتراماً كاملاً لـ«القواعد الدستورية».

الخيار اذاً بين اوروبا ولحود؟ قد نجد من يفضل لحود، ايماناً منه بـ«رجل القرار»، على ما تقول الصورة الكبيرة التي رفعت عند محوّل عجلتون تحضيراً لتدشينه (في الوقت الذي كان محدداً اصلاً)، او انتصاراً لـ«المقاومة حتى التحرير الكامل» (لمزارع شبعا). ثم، اذا كان بين المواطنين من يتحزب للرئيس الحالي، فهذا حقهم. لكن حق المواطنين الآخرين على هذه الفئة من الناس هو ان تدرك ما الذي تعنيه بالنسبة الى

اقتصاد البلاد ومستقبلها، الاستماتة من اجل بقاء الرئيس لحود وعودة مزارع شبعا.

بيد ان الموقف الاوروبي لا يقتصر على مصير الرئيس لحود ولا على الانتخابات النيابية التي يفترض بحسب الروزنامة ان تجري بعد اشهر على تنصيب خلف له. فهناك ايضاً مضبطة الاتهام الاقتصادية التي ترصد نكوث لبنان بالوعود التي قطعها في باريس - ٢، فضلاً عن استخلاص النتائج المريعة لمسلسل الخليوي. وهناك، في الجانب السياسي، الملاحظات الاوروبية «التقليدية» الخاصة باوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وهي التي تصطدم بالصمم اللبناني الرسمي الناتج من هاجس رفض التوطين، وتلك المتعلقة بالجنوب التي لا تحرك ساكناً عند المسؤولين للسبب «الشعبوي» المذكور آنفاً. وهناك ايضاً هذه الجملة الاعتراضية المليئة بالمغازي، وهي التي تتكلم عن «تنفيذ اصلاح النظام القضائي، ولا سيما ما يتعلق بدور المحاكم العسكرية في القضايا التي لا تدخل ضمن اختصاصاتها، وذلك بغية ضمان الحق في محاكمة عادلة». ففي تلك الجملة الصغيرة تذكير بأن ما صار يبدو عادياً للبنانيين بفعل اليأس والروتين، لا يزال غير مقبول دولياً. في هذا المعنى، فإن ما يدعو اليه الاتحاد الاوروبي لبنان هو وضع حد لحال الطوارئ غير المعلنة التي سادت منذ نهاية الحرب، وانهاء تلك العسكرة التي اجتاحت المجتمع واستوطنت السلطة وطالت القانون.

هنا ايضاً، قد نجد من يفضل سطوة المخابرات على آفاق التعاون مع الاتحاد الاوروبي. لا، ليس من الصعب تصور دوافع هؤلاء، فلا ريب انهم من مدرسة الأبرش، نسبة الى السيد محمود الابرش وهو، لمن لا يذكر، رئيس «مجلس الشعب» في سوريا. آخر مآثر هذه المدرسة ما قاله السيد الأبرش نفسه اول من امس من ان لسوريا «وزناً هائلاً في المنطقة» حيث ان «شعباً تعداده ١٨ مليون نسمة يقفون مع الرئيس بشار الاسد هو

قوة يجب ان تدرك اميركا وزنها وتدرك اسرائيل ان هذه أقوى بكثير من كل اسلحة الدمار الشامل التي تملكها». حرام عليه، السيد محمود الابرش! لقد نسي الثلاثة ملايين لبناني ونيف الذين يُوقَفون، الى جانب اخوانهم الثمانية عشر مليوناً، مع الرئيس بشار الاسد والمتلازمين معه في بيروت، وبعناية هذه السلطة التي عسكرت حتى القانون.

الخيار اذاً بين اوروبا وسوريا؟ ابداً، فسوريا نفسها على ابواب عقد اتفاق شراكة مع اوروبا، يعرّضها منذ الآن لمعاناة التدخلات في شؤونها الداخلية، ولعل تلك المعاناة هي ما يفسّر، واكثر من الخلاف حول تحديد الارهاب، التأخر في توقيع المعاهدة. وفي اي حال، ليست اوروبا خياراً، لا للبنان ولا لسوريا، بل هي فرصة قد تكون الوحيدة. اما الخيار، فهو بين فكرة النهوض وسكرة الافلاس.

من يدري؟ قد نجد من يفضل الافلاس، وفي البلدين معاً!

٢٧/ ٢/ ٢٠٠٤

VII

الحُلم بالجمهورية

تعديل الدستور، إلغاء النقاش

كثر في الايام الاخيرة تداول عبارة «مواصفات الرئيس». للوهلة الاولى، يبدو الامر طبيعيا. فالسنة [١٩٩٥] سنة انتخابات وقد بدأ العد العكسي لها باكراً مع الايحاء المكرر، وربما المبرمج، ان العقد العادي لمجلس النواب، الذي افتتح اول من امس، سيشكل مناسبة لتحديد وجهة المعركة الرئاسية، من حيث الافساح في المجال امام مرشحين «قويين» يفترض الدستور ان يكونا خارج الحلبة: رئيس الجمهورية الحالي وقائد الجيش.

انه امر بديهي اذاً. لكننا في لبنان، حيث تعلمنا تحويل الامور الاكثر خلافية (عند غيرنا) بديهيات، فيما البديهيات الحقيقية التي تحكم السياسة عادة صارت منسية، وحيث اصبح من الضروري التشكيك بكل ما يقدم على انه طبيعي او عادي او بديهي. اما اذا تنبهنا الى هذه «الخصلة» اللبنانية وعدنا وفكرنا ثانية بمعنى الكلام، فسيبدو لنا بلا جدال ان عبارة «مواصفات الرئيس» ليست بديهية الا في لبنان. ففي اي سياق ديموقراطي آخر، لا خلاف على هذه المواصفات، التي تنص عليها الدساتير. ما يُبحث فيه في الدول الاخرى ليست مواصفات الرئيس وانما مواصفات المرشحين للرئاسة. كما ان المفاضلة بين مرشح وآخر تجري على اساس مقارنتهما لا من خلال البحث في مقدار ملاءمتهما لصورة رئاسية مثالية.

اما خصوصية لبنان في هذا المجال، فهي تأتي من دون شك من وطأة الاعتبارات الاقليمية، والسورية تحديدا، على الفكر السياسي اليومي.

هكذا نرى ان عبارة «مواصفات الرئيس» ترمز عند البعض الى المعادلة الاقليمية التي ستقود الى اختيار هذا الشخص او ذاك لرئاسة الجمهورية اللبنانية فيما يرى البعض الآخر في تحديد هذه المواصفات، رفعا لسقف السياسة اللبنانية في ظل المعادلة الاقليمية المشار اليها. في الحالين، يتم اختزال الاستحقاق الرئاسي الى رياضة ذهنية محصورة في حلقة ضيقة من العارفين او مدعي المعرفة.

بيد ان عادة السياسة المرمّزة ليست المسؤولة الوحيدة عن هذه الخصوصية. فثمة سبب تخفيفي للكسل الفكري الذي نشهده، وهو يكمن في فرادة انتخابات ١٩٩٥، الاولى التي تجري على اساس الدستور الجديد. بهذا المعنى، قد يبدو ضروريا فتح باب النقاش لتحديد، لا مواصفات الرئيس، بل وظيفته، الملتبسة راهنا بسبب الخلط الحاصل بين رئيس الجمهورية الاولى، الذي نزع منذ الاستقلال الى تجاوز الطبيعة البرلمانية للنظام، ورئيس الجمهورية الثانية الذي حوّله الطائف الى احد قُطبي السلطة التنفيذية فحسب، قبل ان تحوله مجددا القراءة السائدة للطائف الى قطب بين ثلاثة في سلطة لم يعد يُعرف اذا كانت تنفيذية او اشتراعية او الاثنتين معا.

غير ان النقاش، هنا ايضا، لا يجدي اذا بقي في المجرد. ولا فائدة منه طالما لم يستند الى اقتراحات او تصورات او ربما مشاريع يتقدم بها من يطمح الى اعتلاء المنصب، باتجاه توحيد المجتمع بعد ان توحدت الدولة. ولعل في هذا التحديد لوظيفة رئيس الجمهورية اساس البرامج الانتخابية المطلوبة من المرشحين عندما يترشحون، واذا ترك لهم مجال الترشيح.

هنا تقع بالتأكيد احدى سيئات المعركة الخفية الدائرة من اجل تعديل المادة ٤٩ من الدستور، الى جانب عدد من السيئات المبدئية الفادحة. فإذا كانت هذه المعركة قد فتحت الحملة الانتخابية باكرا، فإنها في

المقابل تؤدي الى تعليق هذه الحملة منذ اللحظة الاولى لفتحها وحتى نهاية العقد العادي للمجلس، مما يؤجل النقاش المطلوب اكثر من شهرين. ولا يخفف من هذه السيئة ما يتردد على لسان بعض المدافعين عن التعديل من ان الهدف وراءه ليس اكثر من فتح مجال الاختيار بأوسع شكل ممكن.

فبانتظار هذا التوسيع المشكوك في حصوله، ان الحاصل فعلا هو تضييق مجال الاختيار والغاء النقاش. ذلك ان الشخصيتين المعنيتين بالتعديل، اي رئيس الجمهورية وقائد الجيش، لا تستطيعان، وبفعل منصب كل منهما، المشاركة الفاعلة في النقاش. فالعماد اميل لحود الذي امضى اربع سنوات في اعادة بناء الجيش لن يرغب بالتأكيد في تعريض انجازه الكبير لأي هزة مصطنعة من خلال زج المؤسسة العسكرية في الميدان السياسي، مما يدفع الى التساؤل اذا كان مؤيدو التعديل يضمرون فعلا الخير له. اما رئيس الجمهورية، فإن اي طرح جديد قد يتقدم به، لجهة تحديد وظيفته السامية ودورها في توحيد المجتمع، يعرّضه لأن يُسأل لماذا لم يفعل ما يقوله. اما اذا لم يكن راغبا في طرح مشروع جديد كأي مرشح آخر، فهذا يعني ان ما شهدناه من الغاء للسياسة منذ انتهاء الحرب لن يتغير، وتاليا ان الصورة السلبية التي كونتها قطاعات واسعة من المجتمع، ظلما او حقا، ستبقى على حالها، مع ما يرافق ذلك من تزكية للاحباط وابعاد لافق التوحيد.

١٩٩٥/٣/٢٣

إن لم يكن من أجل لبنان فمن أجل سوريا

لن تنفع اذاً دعوات التعقّل، ولن تجدي مخاطبة حسّ المواطنية عند

من رُسموا مسؤولين. فالجميع سلّموا، او هم على طريق التسليم، بأن لا مصلحة للبنان خارج مستلزمات «الامن القومي» و«المعادلة الاقليمية»، الى ما هنالك من عبارات مستهلكة يُراد منها الاشارة الى سوريا وعلاقاتها المميزة بلبنان.

حسناً. لن نتكلم عن مصلحة المجتمع اللبناني في تجديد حياته السياسية، ولا عن حاجة الدولة اللبنانية الى تبديل كامل في هيئتها وعلاقتها بمن يفترض بها رعايتهم. لن نحكي عن لبنان البتّة، فجلّ من يمكن مخاطبتهم في هذا الخصوص صاروا مقتنعين ان لبنان ليس الا مصدر اشتقاق لكلمة «لبننة»، كما في «لبننة القرار الاقليمي».

ولكن... ولكن انتفاء الكلام عن لبنان ومصالحه وحاجاته لا يلغي اياً من الحجج التي سيقت وتساق منذ اشهر ضد الانقلاب على الدستور المبرمج له بعد اسبوعين [تمديداً للرئيس الهراوي]، ولا يخفف من حدّة الصرخة التي يجب ان تطلق ضدّ تعليق القليل القليل مما بقي من قواعد ديموقراطية في هذا البلد.

فان لم يكن من اجل لبنان، فقد وجب اطلاق الصرخة من اجل سوريا نفسها.

والا، كيف نترك مجالاً لمستقبل لبناني مع سوريا؟

والا، كيف نضمن حظوظ سوريا في تحصين جبهتها على مائدة المفاوضات، أكانت سرية أم علنية؟

والا، كيف نحفظ امكان استمرار التنسيق بل تعميقه في مرحلة ما بعد التسوية، عندما ستكون العلاقات بين الدول في المنطقة قد تبدّلت، مع الدخول المحتّم للطرف الاسرائيلي كلاعب مكشوف في الديبلوماسية العربية؟

بكلام اكثر صراحة، كيف نبدّد الاوهام الخطرة التي ما زالت تراهن عليها اقلية من اللبنانيين لجهة قلب الطاولة في وجه سوريا، إنْ من طريق

الشريك الاميركي، او عبر اللاعب الاسرائيلي المستور؟

***

منذ اربع سنوات ونيف، دخلت عبارة «العلاقات المميزة» القاموس الرسمي للدولة اللبنانية وطاقمها السياسي. كان ذلك مع التوقيع على «معاهدة الاخوة والتنسيق» في ايار ١٩٩١ وقيام المجلس الاعلى اللبناني - السوري. لكن «العلاقات المميزة» لم تلبث ان تحوّلت عبارة طلسمية تستخدم من اجل تغطية خواء الحياة السياسية اللبنانية، واحياناً من اجل مفاقمته. واضحت وسيلة ابتزاز لبناني - لبناني قبل أن يكون سورياً - لبنانياً، يتناتشها اصدقاء سوريا في لبنان (ومن ليس صديقاً لها، أقلّه في العلن؟).

صحيح ان إلقاء تبعة هذا التحول - التدهور في مفهوم العلاقات المميّزة على الطاقم السياسي اللبناني وحده ينطوي على جلد النفس الهادف ابداً الى تبييض صفحة سوريا، وإنّ اخطأت. وصحيح ايضاً ان هناك تشجيعاً سورياً، او لنقل تشجيعاً من سوريين لهذا النمط من التعامل، وهذا طبيعي، فالطرف الاقوى يذهب تلقائياً الى الدرب الاسهل. لكن مسؤولية الطاقم الحاكم اللبناني تكمن هنا تحديداً. فعندما تكون العلاقات مميزة فعلاً، يصبح في امكان الطرف الاضعف، بل يصبح من واجبه تنبيه الاخوة في الطرف الاقوى الى الخطأ الحاصل، ومن ثم ارشادهم الى الحل الاكثر ملاءمة لخصوصيات لبنان، وتالياً لمصلحة سوريا.

ربما كان مثل هذا التعامل يتطلب رجال سياسة من طراز آخر، هذا الطراز الذي يبدو انه لا يتوافر في لبنان (ولا في الخارج اللبناني ايضاً).

أم ترانا نفرط في التشاؤم، حيث بقي لنا اسبوعان حتى نعرف نهائياً إنْ كان الجسم السياسي خالياً فعلاً من هذا النوع من الرجال أم لا؟

بقي اسبوعان حتى يقف رجل واحد، وليس مهماً إن كان مرشحاً أم رئيساً لمجلس النواب، أم حتى رئيساً للجمهورية، ليقول ان تعديل الدستور على القياس، أكان بفقرة أم بفقرتين، هو قتل للعلاقات المميزة.

... إن لم يكن من اجل لبنان، فمن أجل سوريا على الاقل.

١٩٩٥/١٠/٥

معنى أن نكتب او الربح في لحظة الخسارة

اليوم، اذاً، تنتهي المعركة.

اليوم، اذاً، تنتهي اللعبة.

اليوم، نعرف اننا لن نفاجأ بشيء. ومع ذلك، نجد انفسنا حائرين، واكثر من اي يوم مضى، امام وصفين مختلفين لهذا الحدث الواحد الذي اعلن عن حدوثه المحتم [التمديد للرئيس الهراوي]، بل حسمت آلية حدوثه، او «تخريجته» كما يقولون. فالبعض سيهز رأسه ويقول مشمئزاً او لامبالياً او مقتنعاً: «لعبة لا بد منها»، فيما سينظر البعض الآخر الى نفسه ويقول: «معركة خاسرة لا بد منها».

وصفان لحدث واحد ينطلق كلاهما من حتمية الحدث، لكنهما لا يتطابقان، فاحدهما يقف عند ما يعتبره قدراً، ولو موقتاً، بينما يتخطاه الثاني تأسيساً لمعارك اخرى، لعل معظمها خاسر. فأيّهما الاصحّ؟

في اللحظة التي تُتوج مسيرة تحويل السياسة قدراً، يصعب الهروب من هذا السؤال. لكن الاجابة عنه تصعب ايضاً. بالطبع، لا يطرح السؤال على هواة كلام السر ورفع الايدي، ولو على مضض، من نوابنا الكرام، انما يطرح على من رأى نفسه مدعواً الى التفرج، والتفرج فقط، على لعبة

تُقرّر في منأى عنه، فعزم ان يزجّ نفسه فيها، وان من دون اوهام. بكلام آخر، السؤال مطروح على هذه الاقلية الضئيلة من الصحافيين والكتّاب والمثقفين والفنانين واصحاب المهن الحرة والطلاب الذين اعتبروا انفسهم معنيين بالدفاع عن دولة تخلّى عنها اهلها وعن دستور تنكر له حماته المفترضون.

لا يتضمن السؤال ترفا فكريا وهو لا يهدف الى التنظير لدور المثقف (وان يكن الامر ضروريا في هذه اللحظة بالذات). انه سؤال سياسي بامتياز: هل كانت هذه الاقلية، هل كنا على حقّ في خوض معركة خاسرة؟ ام ان وهم التأثير في قرار اكبر منا جعلنا نوهم الناس ان ما يدور ليس لعبة، فاضفى شرعية على المسرحية؟

لا بد من القول هنا، ولمزيد من الامانة، ان الالتباس، اذا كان هناك من التباس، لم يكن عند احد نتيجة رغبة في تضليل الناس، بل كان وليد الظروف الملتبسة لهذه المعركة نفسها. فإذا ما قررت ان تنخرط باللعبة، يصبح لزاماً عليك استخدام اسلحة لا تعجبك، واخطرها هذا التكاذب الذي يجعلك تخاطب مجلس النواب باعتباره سيد نفسه ويدفعك الى التساؤل، باللف والدوران، عن مستقبل العلاقات المميزة وحقيقة المصالح السورية في لبنان.

لم تكن اذاً معركة محكومة بالخسارة فقط. كانت ايضاً محكومة بسقف، لان ثمّة اشياء لا تقال الا تلميحاً (ولا حاجة، هنا خصوصاً، للتصريح توضيحاً لهذا التلميح بالذات). ومع ذلك، لا نعتقد ان احداً من الاقلية الضئيلة التي خاضت المعركة الخاسرة نادم على ما فعله. فبازاء هذا القليل من الشرعية الذي اعطي لمسرحية الاستحقاق، كان هناك، وما زال، ما يعوض. ولعلنا في ختام هذه المعركة الخاسرة مدعوون، اكثر من اي وقت مضى، الى حساب الربح والخسارة.

الخسارة معروفة، ولكن اين الربح، سيقول المؤمنون أن اللعبة لعبة؟

هنا ايضا يصعب البوح، خوفا على القليل الذي تحقق. اذ ان شيئا ما تحقق، ولنسمّه رفعا لسقف السياسة، او، بتعبير ادق، لسقف الكلام المباح في السياسة. فأي مقارنة بين ما كان يكتب قبل سنة، وما قيل في الاشهر الاخيرة، ستنتهي الى انه تمّ تجاوز الكثير مما كان يعتبر خطوطا حمراء.

ربما من اجل ذلك فقط، كان لا بد من الدخول في هذه المعركة الخاسرة. ربما من اجل المحافظة على ذلك فقط بعد غد، لا بد من الاستمرار في مثلها من المعارك الخاسرة.

١٩/١٠/١٩٩٥

الآن بدأت السياسة

واخيراً بدأت السياسة، فالسياسة تبدأ في الشارع. بدأت حيث انتهت قبل اعوام، امام مجلس النواب، في قلب بيروت المفرّغة من قلبها عاصمة لبنان المفرّغ من روحه.

لم يكن معظمهم قد ولد يوم حدث ذلك، اولئك الشباب والشابات الذين افترشوا بالمئات ارض ساحة النجمة، فلم يعوا ربما اهمية الرمز. كان كل انتباههم منصباً على الانجاز الذي يحققونه بجلوسهم هنا وهتافهم من اجل السيادة والحرية والاستقلال، فلم ينتبهوا ربما ان الانجاز، بل قل الانجازات، في مكان آخر.

فاذا كان كسر قرار منع التظاهر، الذي بدأ يتحقق الاثنين وتكرس يوم امس، نجاحاً هائلاً يستطيع الطلاب الاعتزاز به، فانهم قد حققوا ربما من حيث لا يدرون انجازات لن تقل وقعاً على السياسة اللبنانية بعد اليوم. ولعل اول هذه الانجازات هو الذي تحقق ضد الذات. لنكن صريحين:

عندما يبدأ الجو الشبابي المتأثر بمعارضة الخارج التحرك في الشارع، يكون قد تخلى موضوعياً عن المعارضة من الخارج (بما هو «خارج» النظام وليس فقط «خارج» لبنان).

طبعا لا يمكن انكار غلبة الشعارات «السيادية» الملازمة لمنطق معارضة الخارج في مختلف التجمعات والتظاهرات، كما لا يجوز التغافل عن السبب المباشر لهذه الاحتجاجات والمتصل بابرز رموز تلك المعارضة، اي العماد ميشال عون. الا انه سيكون من الغباوة ان تتعامل السلطة مع الحركة الطلابية الجديدة باعتبارها حالة محض عونية. ليس فقط لان عدد «غير المنتمين»، كما يحدد الطلاب انفسهم فئة المستقلين عن التيار العوني وتيار القوات وحزب الوطنيين الاحرار، كان الاكبر في كل التحركات (فهذا ما يحصل دائما)، وانما لان بعض هؤلاء «غير المنتمين» استطاع النفاذ الى «قيادة» الحركة الطلابية التي افلتت تالياً من يد اي من التيارات المنظمة، مما يوحي وجود تيار جديد لا بد ان يجد طريقه الى التنظيم. ولعل ابرز مؤشر على وجود هذا التيار، الذي يشاطر العونية همّها السيادي مع التحفظ من صنميتها، ان العونيين شعروا بالحاجة الى اقامة تسويات مع محيطهم، فاحجموا، مثلا، عن استخدام صور العماد عون او حتى عن الهتاف باسمه، الامر الذي يشكل في ذاته انعطافا في اساليب تعبير جمهور معارضة الخارج.

واذا اضفنا آلَى ذلك ان التحرك الطلابي اتسع لطلاب من اليسار، وبعضهم يعرّف نفسه بـ«طلاب اليسار»، أدركنا اننا امام وضع طلابي يتجاوز المعارضة المسيحية المعهودة، وربما امام براعم حركة طلابية تبدأ من اليوم، اي مما حققته خلال هذا الاسبوع، فتحدد هي برنامجها واولوياتها في معزل عن القوى التي صدرت عنها.

هنا، يجب ان نتذكر اننا امام شباب وشابات في السن الجامعية، اي انهم لم يكونوا في سن البلوغ زمن العماد عون. وهذا يعني اولا انهم لم

يعرفوه الا من بعد (وهذا ربما افضل له) وثانيا انهم عرفوا غيره. فعرفوا، مثلا، ان مختلف ممثلي التيار العوني، وسائر معارضة الخارج كانوا دون المستوى المطلوب من قيادات مناضلة، فيما عرفوا ان بعضا من الذين جرى تخوينهم بحجة اعترافهم بالطائف والمؤسسات كانوا اشرس واجدى في معارضتهم من الداخل. ولعل استقبال نسيب لحود بالتصفيق وقوفاً ونجاح واكيم بحمله على الاكتفاف خير دليل على بداية تبلور وعي جديد بازاء المؤسسات في وسط الشباب المتأثر اصلا بمعارضة الخارج. ولا يهم في هذه المرحلة إن رفض الحشد فهم تلاوين الخطاب السياسي المطلوب من نائب معارض فعاد الى شعاراته الاولى.

ثمة شيء اهم من الشعار، في النهاية، انه الاقتناع بفائدة ترداده، وهذا ايضا جديد. ذلك ان الشعار هو في النهاية كلام والكلام هو ما كان معارضو الخارج بالامس يشكّون بجدواه. الم يّقل لنا منذ بدأ حيز التعبير يتسع ويتسع ان كل هذا لا يفيد ما دامت السيادة منقوصة؟ لكن الكلام هذا - تحديداً، هو الذي رفع السقف الى حد صار معه منع ظهور ميشال عون على شاشة التلفزيون يبدو مستهجناً، بينما كان المنع يمر عادياً قبل سنوات.

واخيراً، اذن، بدأت السياسة. لكنها بدأت فقط. وسيلزم وقت طويل قبل ان تتعلم المعارضة الجديدة، التي لا بد ان تتشكل في البلاد بدفع من شبابها، كيف تدير تناقضاتها. لكن المهم، بل الحيوي، هو ان تنتبه منذ الآن الى وجود هذه التناقضات.

١٩٩٧/١٢/١٨

أمثولةُ المخمل

هو ألف المفارقة التي يمليها عليه بروتوكول العلاقات الدولية، لذا لن نراه يُعجَب الا لحسن الضيافة وسرعة الاعمار عندما سيلتقي اليوم طاقم الجمهورية الثانية، وان عَجِب فانه سيتمالك نفسه على الارجح ولن يفصح.

ونحن أيضاً ألفْنا المفارقات التي يفرضها علينا واقع العلاقات الدولية عندما يضع المولجين ادارة شؤوننا على تماس مع شخصيات عالمية عرفت بحكمتها او ثقافتها او سعة رؤيتها، وكلها خصال فقدت من الاسواق المحلية. لذا لم نعد نستغرب لقاءات الاضداد ولا حتى نضع ايدينا على قلوبنا خشية «البهدلة» التي ستطاولنا كبلد يتغنى بانه «مهد الحضارات» ان زلّ لسان احد حكّامنا او اظهر فجوة ثقافيّة معيبة في حواره مع مضيف او في مداعبته لضيف.

ومع ذلك، سيبدو المشهد غريباً اليوم عندما تحتفي الجمهورية بالرئيس التشيكي فاتسلاف هافل. سيبدو غريباً، ليس لأن محاوري المثقف الذي صار رئيساً يجهلون المسرح الحديث او لأنهم غير عارفين بما أضاف اليه او لم يضف، وانما لانهم في غير الموقع الذي يمكن ان يخاطبه هافل.

لننسَ لحظة المتقضيات التجارية التي تقود الرئيس التشيكي الى الشرق الاوسط ولنحلم نصف لحظة بتغيير سحري في تقاليد الزيارات الرسمية بين الدول، تغيير يتيح ابدال الحكم بالمعارضة تعميماً للفائدة عند استقبال ضيف غير عادي. هنا كانت اكتسبت زيارة هافل معنى

كبيراً. ليس لأن المعارضة تليق اكثر به وانما لانه هو يليق اكثر بها. ليس لان المعارضة لن تبهدلنا وانما لانه هو سيبهدلها.

طبعاً، لا يعرف هافل لبنان كفاية ليعطي المعارضين عندنا دروساً، وهو لا يقود بلداً في حجم الولايات المتحدة او حتى فرنسا ليسمح لنفسه بالتدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية. فكيف بشؤون معارضته؟ لكن زيارته اليوم خير مناسبة ليتّعظ كل من ساءه استغراق لبنان، دولة ومجتمعاً، في مأزق قاتل دون ان يعرف كيف اخراجه منه. اكثر من ذلك، انها زيارة برسم المعارضة اللبنانية، في شقيها: معارضة النظام (او الخارج) والمعارضة الاصلاحية. فهي تقول للاولى ان اي هيمنة للاقليمي على المحلي، مهما عظمت، لا تلغي السياسة، فيما تقول للثانية ان واجب الاستمرار في ممارسة السياسة لا يلغي المواقف المبدئية. فاذا كان هافل قد اصبح رئيساً يستقبله لبنان اليوم، فلأنه عرف، مع رفاقه في «شرعة الـ٧٧»، كيف يجمع بين ضرورة العمل بلا توقف على بناء شبكات اهلية ولزوم الاستنكاف عن التسويات غير الاخلاقية.

الاخلاق، نعم! تلك ربما الاضافة الكبرى التي جاء بها هافل الى سياسات نهاية القرن، على غرار مثقفين آخرين كسلفه البعيد في قصر براغ بينيس، وعلى خلاف مثقفين آخرين جعلوا الارادة بديلاً من الاقناع. انها امثولة كبيرة للمثقفين في هذا البلد حين يبدأون الخروج مجدداً من تقوقعهم الى رحاب الشأن العام. لكن الامثولة الاعظم في «ثورة المخمل»، كما عُرِفَ تغيير النظام في تشيكوسلوفاكيا السابقة لحظة تهافت الاتحاد السوفَياتي، هي في ديمومتها. فهذا بلد خرج من عقود من القمع والآمال المحطّمة فلم يقع في شرك العنف والانتقام. حتى التقسيم بين جزءي البلد تم سلمياً.

بعيداً عنا فكرة التقسيم. لكن التجربة التشيكية، في ما عدا ذلك، تستحق ان يتمثّل بها كل من سعى الى تغيير في بلده. وهافل، الذي يرمز

الى هذه المغامرة الناجحة، يستحق هو، الرئيس الحكيم، ان يجعلنا نفكر نحن في مغامرة لا بد ان تنجح بدورها، ولو بعد حين.

١٩٩٧/٩/١٩

الإنجاز الضائع

لو لم يكن الرئيس الياس الهراوي رجلاً معروفاً بحبه للحياة وخفة الروح، لكان بالتأكيد دخل التاريخ بملامح شخصية تراجيدية. فقد كتب عليه الا ينعم بالمردود الرمزي، العظيم نظرياً، لانجازه الاساسي وهو انهاء الحرب.

انه قدر مرير، وهو يستحق غصّة. لكنه قدر صنعه الرئيس الهراوي نفسه، وهذا ربما ما يزيده مرارة. فتماماً كما صنع الانجاز، او تركه يصنع وأمّن له غطاءً، كذلك صنع بنفسه الالتباس الذي ظل يحكم هذا الانجاز. والالتباس يكمن في كون لحظة انهاء الحرب بقيت محصورة في فضاء الحرب وزمنها ولم تؤسس لزمن السلم. اي انها كانت نقطة نهاية لا نقطة بداية، بدليل ان معظم اللبنانيين تأخر اشهراً واحياناً سنوات قبل ان يقر بوعيه ان الحرب انتهت. وفي هذا الوقت المهدور، كان الرئيس الهراوي بدأ يعيش معاناة الشخصية التراجيدية، ولو بالابتسامة العريضة وكانت الدولة ابتليت بالعادات السيئة التي لن تبارحها بعد ذلك.

وبهذا المعنى، ضاع الانجاز لان الاخفاق كان بحجمه. اخفاق في بناء الدولة، اخفاق في اعادة تأهيل المجتمع السياسي، اخفاق في ارساء سلم لا يكون محصلة لآخر ملابسات الحرب، اخفاق في «الانتقال من ثقافة الاقتتال والحروب الداخلية الى ثقافة السلم الاهلي والعيش المشترك» وان عدّ الرئيس الحريري هذا الانتقال المفترض بين انجازات

العهد.

طبعاً، لا يتحمل الرئيس الهراوي وحده مسؤولية ضياع الانجاز. فمسؤوليات رؤساء الحكومة الذين شاطروه السلطة التنفيذية (واحياناً حرموه اياها) ليست ضئيلة. وكذلك لا يستهان بمسؤوليات رئاسة السلطة الاشتراعية التي زاحمته وحكومات عهده على السلطة التنفيذية. ولا شك ان في ذلك سبباً آخر لغصة الرئيس الهراوي، فبينما هو يرحل، يبقى شريكاه المضاربان في الحكم، وان بحجمين جديدين.

لكن الانكى، من وجهة نظر الرئيس الهراوي، انه بعدما اضاع على نفسه المردود الرمزي لانجاز بداية عهده، حرم نفسه سلفاً انجاز نهاية العهد وهو تسليمه الرئاسة وقصرها وفق الاصول الدستورية الى خلفه، وذلك للمرة الاولى منذ عملية التسليم والتسلم بين الرئيسين شارل حلو وسليمان فرنجية عام ١٩٧٠. فبقبوله التمديد قبل ثلاثة اعوام اعطى الرئيس الهراوي الصورة الاكثر تعبيراً للاعوجاج الذي طاول المؤسسات (علماً انه لم يكن قط المستفيد الوحيد من هذا الاعوجاج) حتى بدا انه لا يترك الحكم الا على مضض، الامر الذي زاد ربما حجم الفرح الشعبي المعلن، لافتة بعد اخرى، بالعهد الجديد.

انجاز ضائع في البداية، انجاز منسي في النهاية، وانجازات «متحاصصة» (من المحاصصة) بينهما... انه قدر مرير ولربما من حسن حظ الرئيس الهراوي انه يفضل الحياة على التراجيديا، فقد ينسى بسرعة هذه المرارة. ولكن هل ننساها نحن؟

١٩٩٨/١٠/٢٠

إلى غسان سلامة

السيد الوزير، عزيزي غسان،

منذ بدأ اسمك «يتسرب» في عداد الوزراء المحتملين ونحن الذين نعد انفسنا اصدقاءك نقف في حيرة من امرنا، يخالط اعتزازنا بك الكثير من الحذر. اما وقد تأكدت الترجيحات واصبحت وزيرا للثقافة في حكومة قد تكون ارقى مما كان يعدّ لنا قبل ايام ولكنها لا تزال بعيدة عن المرتجى، فلا يسع الذين يعرفونك الا ان يفرحوا بك في هذا المنصب، وان ظلوا يخافون عليك من هذا الانتقال من حيز المشورة والرأي العلمي الى دائرة القرار.

عزيزي غسان،

لا يحتاج قراء «النهار» الى من يلفتهم الى مواهبك الفكرية وقيمتك الثقافية والسياسية، فهم يتذكرون اطلالاتك اللامعة في هذا المكان بالذات من صفحتهم الاولى. لذا، لن اطيل في استعراض مزاياك، مكتفيا بما يختصرها، وهو قدرتك على الجمع بين طموحك الكبير الذي لم يأخذه عليك الا من كانت مسيرة حياتهم مفروشة بالورد، ورفضك لما قد يحط من قدرك العلمي والسياسي.

ولعلني بهذا الوصف ابوح بما نخاف عليه. ما نخشاه، ايها الصديق العزيز، هو ان تفقد القدرة على الرفض عندما تنتقل الى دائرة القرار. واسارع الى القول ان سبب الخشية ليس علة فيك، فلا اراك نهماً بالسلطة ولا مرتابا بها، ولك في ما خبرته من صداقات مع اصحاب القرار في شتى العواصم العربية والاجنبية ما يعصمك عن النهم كما عن الارتياب.

انما مرد الخشية هو طبيعة تلك الدائرة التي تدخلها الآن. فما يسمى دائرة القرار هو عندنا حلقة القبول، بل حلقة تبلّغ القرار. لذا، فاني اتوسلك ان تتسلح بورقة تضعها في جيبك منذ لحظة دخولك القصر الجمهوري لأخذ الصورة التذكارية هذا الصباح وتبقيها معك في كل يوم تمضيه في الحكم، على امل ان تكون هذه الايام عديدة ومديدة. ورقة تكون قد كتبت عليها كتاب استقالتك ومهرتها بتوقيعك، تاركاً فقط مكان التاريخ فارغاً، فتملأه عندما تقتضي الحاجة.

لا تفهم من كلامي هذا، ايها الصديق، انني استعجل استقالتك. ابداً، فما نربحه بوجودك في منصبك الوزاري الجديد يملي عليك وعلينا التأني. لكن ما قد نخسره من بقائك في هذا المنصب، اذا لم يعد لوجودك فيه معنى الربح، يفرض علينا وعليك الحذر الدائم. بصريح العبارة، لا نريد ان تتكرر مرة ثانية تجربة صديقك وصديقنا جورج قرم، ونحن جميعا نعرف كم كانت نياته طيبة قبل ان يتحول شاهد زور، شريكاً (رغماً عنه؟) في حكم فعل كل ما كان يدينه قبلاً المثقف الوزير، من كبت الحريات والتلاعب بالرأي العام الى مصادرة التمثيل الشعبي بواسطة قانون انتخابي اخرق. لا نريدك شاهد زور، عزيزي غسان، وانت على ما نعرف أبعد من ان تقبل بمثل هذا الدور الذي لا ينعكس سلباً عليك وحدك، وانما قد يضرب قطاعا كبيرا من الرأي العام يرى نفسه في صورتك، بل «يشوف حاله» فيك.

لا يغيب عني طبعا، وأنا أشد أزرك، أن اللعبة السياسية حيثما ستجلس اليوم مقيدة بشتى القيود، السورية منها واللبنانية، البنيوية والظرفية، الطائفية والسلطوية، وان وزيرا او وزيرين او حتى ثلاثة لا يستطيعون السباحة مطولا عكس التيار. لكني أقول لك ما تعرفه أصلا كواحد من كبار أساتذة العلوم السياسية في أحد أهم المعاهد العالمية وما تستشعره كمثقف مسيّس يعمل في الحقل العام منذ ثلاثة عقود، وهو أنك

لن تكون أعزل في معاركك المقبلة، حتى وإن بدت أسلحتك ضعيفة لممتهني السياسة.

سلاحك الاول، أيها الصديق، هو منصبك. ولا أعني بذلك ان تكون وزيرا للثقافة وانما، قبل ذلك، ان تكون وزيرا. وأنت الأعلم بأن اتفاق الطائف الذي لم تكن بعيدا عن التحضير له، أعطى مجلس الوزراء مجتمعا السلطة التنفيذية، وان لا هرمية بين الوزراء في هذا المجال. أما سلاحك الثاني، فهو الحقيبة التي نيطت بك، وهي الثقافة. لا وهم عندي، ولا عندك على الارجح، حول احتمال ان ينتبه فجأة الطاقم الحاكم الى أهمية الثقافة في حياة البلد. لكن يقيني ان هذا المنصب أسند اليك لسبب سياسي بالدرجة الاولى، الى جانب الفائدة غير المباشرة الكامنة في تحسين صورة الحكومة من خلال وجودك فيها، وهذا السبب السياسي هو وجوب التهيئة لقمة الفرنكوفونية المنوي عقدها في بيروت في الخريف المقبل. ولما كانت هذه القمة حدثاً سياسياً وديبلوماسياً من الطراز الاول، قبل ان تكون حدثا ثقافياً، فان مستلزمات التحضير لها تجعل منك وزيرا ثانيا للخارجية، ولعل ذلك ما شجعك على القبول بحقيبة أخرى غير التي كان يفترض ان تذهب طبيعيا اليك.

غير ان سلاحك الامضى، بالاضافة طبعا الى كتاب الاستقالة الجاهز سلفا في جيبك منذ اليوم، يكمن في ما تمثله. فما حسبه أهل القرار عنصرا تجميليا في حكومة تحتاج الى الكثير من التجميل، هو قوة لك ولنا. فأنت، يا عزيزي غسان، لست فقط عند المثقفين واحداً من شيوخ قبيلتهم، وإن يكن ذلك كافيا في ذاته لتظهير مكانتك السياسية، بل أنت، فوق ذلك، واحد من كوكبة الديموقراطيين الساعين بدون كلل الى التغيير والعصرنة. وفي جميع الاحوال، انت تعرف أنك بالقياس مع وزراء آخرين أتوا من خارج البرلمان أكثر معرفة بالناس، وان الناس أكثر معرفة بك من زملاء لك في وزارات تعد أكبر وأهم. فلا تخش أحدا، أيها

الصديق.

عزيزي غسان،

تتذكر ربما الرسم الذي نشرته صحيفة «لوكانار انشينيه» الساخرة عندما انتخب فرنسوا ميتران رئيسا للمرة الاولى عام ١٩٨١. كان رسم للرئيس المنتخب ذيلته عبارة وحيدة: «وداعا، ايها الصديق». لن أقول لك وداعا أيها الصديق، فأنا على يقين بأنك ستسعى هناك، في الاعالي الحكومية، الى التمسك بكل المزايا التي خبرناها فيك.

حتى الرفض.

مع تمنياتي لك بالتوفيق، ولنا كلنا معك.

٢٧/١٠/٢٠٠٠

طبق الجبنة وطبقات الأكَلَة

بين الوقت والآخر، لا تضر مثل هذه العواصف. اقله كي نتذكر ان لبنان ليس فقط بلد طوائف، بل لا يزال كما كان، بلد تجار الى حد بعيد، وان لا حروب الكراسي والمواقع ولا التناحر السياسي افقدت مفهوم المصلحة الطبقية معناه.

طبعاً، الامور دائما معقّدة في لبنان حيث لا بد ان تُفسد اعتباطية الطاقم الحاكم «كمال» التناقض الطبقي، ولا غنى عن النيات المبيتة التي سرعان ما تخرج الى شبه العلن تحت عنوان «التطييف»، فيستغفر الجميع الله من المسخ وكأنه طارئ على الحياة الوطنية، من دون ان يجرؤ احد على تفنيد البعد الطائفي المشار اليه بحياء. ولكن، رغم هذه التعقيدات، نجح السجال الذي احتدم بسرعة مذهلة حول مشروع الغاء الوكالات الحصرية في التأكيد ان قراءة ادبيات الاقتصاد السياسي الماركسي لم تكن

مضيعة للوقت لمن قرأها في لبنان.

ولعل هذه السرعة التي ميّزت الحملة الاعلامية/ الاعلانية ضد المشروع هي في ذاتها الدليل على اهمية العصب التجاري في البنيان الاقتصادي للبلد. اذ ليس تسرع الحكومة وحده ما يفسر سرعة التحرك ضدها، فقد حدث ان تم امرار قوانين في ما يشبه الخلسة من دون ان نشاهد ربع التجييش الذي رصده القراء والمشاهدون في اقل من اسبوع، حتى عندما كانت هذه القوانين تنال من اسس الاجتماع الوطني، ومنها قوانين الانتخاب المتعاقبة. كما ان حدة الحملة لا تُفسّر بكون بعض الاعلام المرئي، المضطر في العادة الى اجترار المصلحة القومية العليا لوكلائها الحصريين اسياد الرقابة والامن السياسي، قد وجد اخيراً فرصة للتعبير عن احتقانه. فنسبة الاجتهاد الصحافي بقيت هنا ايضاً ضئيلة مقارنة مع «عادة» ترداد الاملاء الاخباري، حتى لو كان مصدر الاملاء مختلفاً، او بالافتراض انه كان كذلك، اذ لا يمكن تناسي احتمال وجود تقاطع بين املاء اقتصادي - طبقي وآخر سياسي - امني. فمتى تعثّرت الحكومة، تكون كل السكاكين مفيدة.

والحق ان الحكومة تعثّرت من دون جميل من احد، وان تحركّها تشوبه شوائب عديدة، واولها غياب التناسق في خطابها، مما يجعلها تبدو كالحرباء «تبدّل لونها تبعاً لتبدّل ضحاياها» كما قال السفير السابق سيمون كرم، وخصوصاً ان التأقلم مع مقتضيات التجارة العالمية الذي تمليه الشراكة الاوروبية - المتوسطية او منظمة التجارة العالمية، لا يستلزم مثل هذا التسرع. لكن كل ذلك لا يقلل من الاهمية التي حملها السجال ضد مشروع الحكومة. ففي بلد يعشق المال ويستحي منه في الآن نفسه، ويظل يتعفف من الحسابات المادية التي هي في صميم حياته، يشكل خروج المصلحة الطبقية سافرة الى العلن دعوة الى مراجعة بعض الاستنتاجات التي اعتبرت نهائية بعد الحرب. واهم مراجعة هي

التي يجب ان تطول القوة الراسخة لـ«الطبقات القديمة» وقدرتها على التعامل مع المتغيرات الطارئة على السطح السياسي.

بيد ان الاقتصاد السياسي لا يمكن ان يُختصر بتبسيط طبقي، كما قد يحلو للبعض. فالمسألة ليست معركة بين الاحتكاريين والمحرومين. والاستدلال على «الطبقات القديمة» لا ينفع ان لم يؤد الى رصد «طبقات جديدة» تسعى بدورها الى أكل حصة من طبقَ الجبنة. مع العلم ان حماسة رئيس حركة «امل» ومجلس النواب قد تساعد على ادراك حجم هذه المطالبة، وان تكن تساهم ايضاً في تحوير النقاش وصبغه بصبغة طائفية. لكن الاهم ان الاقتصاد السياسي يفترض فيه ان يأخذ ايضاً في الحسبان الاطار الاوسع الذي تتحرك فيه التجارة، اي الاطار الاقليمي. وبهذا المعنى فان التحليل الطبقي لا يستقيم الا اذا شمل، بالاضافة الى الطبقات «القديمة» او «الجديدة» في لبنان، الطبقات المهيمنة او الساعية الى الهيمنة في دول تنتمي الى الدائرة الجغرافية والاقتصادية نفسها ولكنها تملك «ميزة تفاضلية» هائلة كونها لا تحتكم الى قوانين بقدر ما تحتكم الى اعراف واحياناً موازين قوى خالصة.

ويعني ذلك، في ما يعني، ان اندماج الاقتصادات العربية في حركة التجارة العالمية المتحررة من القيود سينعكس سلباً على معظمها ما لم تكتمل الاجراءات الانفتاحية (على الخارج) بفتح الاسواق العربية بعضها على بعض. وهذا ما يجب ان يدفع الحكومة اللبنانية الى العمل على تحريك مشروع منطقة التجارة العربية الكبرى خلال قمة بيروت. واذا كان هذا المشروع سيثير بدوره سجالات تزخر بالحسابات الطبقية المحلية، فانه في المقابل قد يساهم في ملاءمة بعض هذه الحسابات مع مصلحة الاقتصاد الوطني. او لنقل انه، على الاقل، قد يحول دون تكريس الساحة التجارية مسرحاً لحروب خفية اشبه بالروايات البوليسية كالتي

تدور رحاها في لبنان وسوريا، ومن دون ان ننسى الجزيرة العربية، بفعل التلازم بين المصالح وانعدامه بين القوانين.

١٥/٢/٢٠٠٢

حتى تبقى الجمهورية

«الجمهورية اللبنانية» اسمنا الاول، يحمله كل واحد منا على تذكرة هويته.

«الجمهورية اللبنانية» اسم لا وجود لمسؤول من دونه، فلا رؤساء من دون جمهورية ولا وزراء ولا نواب ولا مديرون عامون، مهما علا كعبهم او هبط.

«الجمهورية اللبنانية» اسم كامل مكتمل، لا معنى له ان تم عزل واحد من جزءيه الاثنين عن الآخر. فهي ليست اي جمهورية، ليست جمهورية فرنسية ولا ارجنتينية ولا سورية او تونسية، وطبعاً لا «موزية». وهي ليست «اي حاجة» لبنانية، ليست مملكة لبنانية ولا مزرعة ولا طبعاً ثكنة او مفرزة.

الجمهورية اللبنانية فيها قضاء مستقل، هذا ما تمليه النصوص، قضاء يتوجّب على الجميع احترامه، هذا ما تؤكده النصوص. ولكن قبل القضاء، الجمهورية اللبنانية لها دستور، وهو ام النصوص، والدستور يقول (في البند «ج» من مقدّمته): «لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد ...».

الجمهورية اللبنانية لا يُطارَد فيها الصحافيون ولا تُغلَق التلفزيونات بشطحة قلم الا وتضيع منها صفة الجمهورية.

الجمهورية اللبنانية توشك ان تصبح اسماً بلا مسمى.

الجمهورية اللبنانية في حاجة الى انقاذ.

الجمهورية اللبنانية في غنى عن «منقذ»، وقد عانت ما عانت من كل من ادّعى لنفسه صفة المخلّص فشيّد اقواس النصر بدل المدارس، ونشر الصور عوض الازدهار.

الجمهورية اللبنانية لا ينقذها الا التفاف ابنائها حولها، فحذار ان يتأخروا.

الجمهورية اللبنانية مقام لا يعلوه مقام، فحذار ان يستقوي عليها اي قائمقام.

الجمهورية اللبنانية عنوان الاجتماع الوطني، فحذار ان يختزلها القيّمون على المال بـ«اقتصاد» تقود معالجته الى القبول بأي مهانة، او يختصرها رعاة الامن بقاعدة حربية تتطلب حراستها القضاء على ما فيها من روح.

الجمهورية اللبنانية فيها من النبوغ ما يغنيها عن كل عبقري مزعوم، فحذار تجني العباقرة عليها، كل العباقرة.

الجمهورية اللبنانية مؤسسة المؤسسات، فحذار ان يستبدلوها، ولو بدولة للمؤسسات.

الجمهورية اللبنانية لن تبقى اذا لم يتذكر كل واحد منا انها اسمه الاول، فمتى تتذكرون؟

٢٠٠٢/٩/٦

بيان الحُلم

لا ادري مَن كان يوزّعه في الشارع. ولـم اكترث له في البدء فقد ظننته منشوراً دعائياً، ثم استوقفني العنوان: «بيان الحلم». قلت: فلنحلم، ورحت اقرأ. كان الحلم جميلاً، فقد جاء في البيان ما يأتي:

«نحن المواطنين اللبنانيين الموقّعين ادناه،

وقد هالنا ما بلغته البلاد من انحطاط للاخلاقيات العامة واغراق في النزاعات الشخصية الحقيرة وتزييف لحياتها السياسية يحول دون رصد المتحولات الهائلة الحاصلة في محيطنا والتي تلقي بظلالها على مستقبلنا ومستقبل اجيالنا، واذ نقف على عتبة استحقاقات انتخابية ننتظر منها امداء مؤسستنا بدم جديد، من البلديات الى رئاسة الجمهورية مروراً بمجلس النواب،

تَنادينا لإطلاق صرخة تعلن تطلعنا الى تغيير جذري في سيرورة الدولة اللبنانية.

بعد ثلاثة عشر عاماً على نهاية الصراعات المسلحة في لبنان، صار جلياً ان اللبنانيين، كل اللبنانيين، لم يخسروا فقط حروبهم، لكنهم ضيّعوا ايضاً فرصة النهوض، سواء بمشيئتهم او رغم أنفهم، وباتوا مهددين بفقدان آخر خيط من الامل.

بعد ثلاثة عشر عاماً من ضرب متواصل لقواعد الحياة الوطنية فاقمت ما دمّرته الحرب، وواصلت افراغ البلاد من طاقتها البشرية، لم يعد يعادل التوق الى التغيير غير اليأس من امكان حصوله في ظل طبقة سياسية تتناتشها الأنانيات ويعوقها فقدان المعايير الاخلاقية والرؤى المستقبلية.

بعد ثلاثة عشر عاماً من تدمير، تارة منهجياً وطوراً عشوائياً، لفرص النهوض المتكامل بالبلاد، ومن تيئيس لنفوس المواطنين المدعوين باستمرار الى التخلي عن دورهم في سياسة شؤونهم، استحال التغيير حلماً جميلاً فحسب، بل حلم يتوافق اهل السلطات ومن يقف وراءهم على ابقائه بعيداً عن الواقع.

لكن الحلم ليس بعيد المنال، وهو يبدأ بطرق ابواب الواقع منذ اللحظة التي نجرؤ على الجهر به. الحلم هو ما نبدأ بتحقيقه عندما نصرخ حاجتنا اليه.

نحن المواطنين اللبنانيين الموقّعين ادناه، اذ ندرك تماماً ان اختلافاتنا الفكرية والسياسية والطائفية تبرّر عند البعض القنوط والسلبيّة، فإننا ندرك ايضاً ان حلمنا بوطن معافى يقوى باجتماع هذه الاختلافات. فما نحلم به بسيط بساطة الايمان بالغد.

ما نحلم به، بلاد تنهل من اختلافاتها لتحولها مصدر قوة وتماسك، بلاد متحررة من قيود الأنانيات الطائفية والعائلية.

ما نحلم به، دولة تكون ملك المواطنين جميعاً، والمواطنين وحدهم، محصّنة بقضاء مستقل، وبتمثيل شعبي لا يرقى اليه الشك. دولة لا تحبسها الطائفية ولا المحسوبيات.

ما نحلم به، مجتمع لا تقيّد حركته ولاءات مفروضة، ولا يحرس انقساماته عسس المخابرات. مجتمع يضمن تكافؤ الفرص حريته.

ما نحلم به، ثقافة ديموقراطية تستعيد زخمها لتساهم في تجديد الديموقراطية العربية، ثقافة تنحاز لتحرر فلسطين ولا تخشى حرية سوريا ولا العراق.

نحن المواطنين اللبنانيين الموقعين ادناه،

اذ نعي ان تحقّق التغيير ليس مرهوناً فقط بتبدّل قواعد عمل الطبقة السياسية التي تدير البلاد، نعلن ترحيبنا ببدايات التغيير، وإن خجولة،

التي راحت تظهر في دمشق والتي تشير، رغم تعثّرها، الى أن وصاية الحكم السوري على لبنان شارفت نهايتها، وندعو المسؤولين عنه الى ولوج باب الحوار الوطني والمصالحة عندهم، فلا ضمان اكبر للبنان من الديموقراطية في سوريا، مثلما لا ضمان اكبر لسوريا من لبنان موحّد معافى.

لكننا ندرك ايضاً انه يقع اولاً على المواطنين اللبنانيين، اياً تكن التبعات الملقاة على الحكم في سوريا جراء الوصاية التي يمارسها منذ ثلاثة عشر عاماً على السلطة في لبنان، تحديد المسار الذي يفتح لنا باب المستقبل ويحقق الامل في التغيير.

وعليه، فاننا نناشد جميع قطاعات المجتمع اللبناني التحرك من اجل اطلاق عجلة التغيير، وذلك من خلال الضغط في اتجاه تشكيل حكومة انتقالية تشرف على الانتخابات الرئاسية وعلى تنظيم نهاية نظام الوصاية، واعادة تأسيس جمهورية الطائف وتبدأ بلسمة الجروح التي خلفتها حقبات الحرب وما بعد الحرب.

ان الحكومة المرجوة يجب ان تجتمع فيها قدرة تمثيل مختلف الفئات اللبنانية، وصفات اخلاقية جمهورية لا يرقى اليها الشك، بالاضافة الى الفاعلية الادارية العصرية. فوحدها مثل هذه الحكومة ستكون قادرة على القيام بالخطوات الآيلة الى اعادة الاعتبار الى السياسة اللبنانية واستعادة توازن الجمهورية، واهم هذه الخطوات:

- تحديد روزنامة انسحاب القوات السورية، بدءاً بانسحاب جهاز المخابرات السورية، وتعيين اماكن تموضع الوحدات التي قد يتأخر سحبها وفقاً للروزنامة المشار اليها.
- تطبيق بند اتفاق الطائف المتعلق بالتقطيع الاداري تمهيداً لصوغ قانون الانتخاب المنصوص عليه في الوثيقة ذاتها.
- توحيد اجهزة المخابرات اللبنانية وترشيد عملها بما يتوافق مع

الدستور والشرعة العالمية لحقوق الانسان، واستبعاد الرموز التي كانت قيّمة على استخدامها لمآرب سياسية فئوية او شخصية.

- تحرير القضاء من التدخلات السياسية والمخابراتية.

- حماية الافراد والفصائل الذين عملوا في صفوف المقاومة للاحتلال الاسرائيلي، وفقاً للشروط الميثاقية الملازمة لديمومة النسيج الاجتماعي اللبناني.

- استكمال حل الميليشيات المسلحة وجمع الاسلحة منها.

- اعادة النظر في قانون العفو لجهة شموله كل الجرائم المتصلة بالحرب وحتى تاريخ حل الميليشيات من دون تمييز بين ضحية وضحية، وتشكيل هيئة اعتبارية لتوصيف الجرائم السياسية المرتكبة خلال الحرب وبعدها، واطلاق المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين.

- تسلّم اسلحة المخيمات الفلسطينية بعد جمعها على يد منظمة التحرير الفلسطينية، والتفاوض مع الهيئات الاوروبية والدولية لتحسين شروط عيش اللاجئين في انتظار الحل الذي يتيح لهم الانضمام الى الدولة الفلسطينية الملحوظة في «خريطة الطريق».

- استئناف سياسة الترشيد المالي تأميناً لاستعادة آليات باريس - ٢.

- اجراء كشف حساب في كل مجالات الانفاق العام منذ نهاية الحرب، وتعيين مكامن تدخل الساسيين في توزيع المغانم.

- اعادة فتح الملفات القضائية المتصلة بفضائح مصرفية ومالية تم دفنها بسرعة.

- اطلاق ورشة وطنية للبحث في مستقبل الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي.

- اطلاق حوار مع الحكم في سوريا لتعيين الثغر في معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق، وصولاً الى اكبر تكامل ممكن بين اقتصاديات البلدين.

ايها المواطنون،

منذ ان انتهت الحرب، لم تكن يوماً ظروف البلاد اسوأ مما هي الآن، لكن آلية عمل المؤسسات تشاء ان تكون هذه الظروف السيئة فرصة للنهوض، ذلك اننا على ابواب انتخاب رئيس جديد للجمهورية. فليكن هذا الانتخاب على الاقل مناسبة لنقول حاجتنا الى نهضة اخلاقية جمهورية.

ايها المواطنون، قولوا كلمتكم وإلا ضاعت الفرصة».

***

لم اصدق ما قرأته. هذا محال، لم يعد احد في البلاد يتجرأ حتى على الحلم. وكنت على حق. نظرت الى الشارع حولي. لا بيانات ولا من يوزّعون، بل موكب من السيارات الاميركية الفاخرة التابعة لأحد الرؤساء والسائرة وسط الزعيق، فتنبهت الى حالي وندمت على الفور انني استيقظت من الحلم.

٢٠٠٤/١/١٦

في مقالاته المجموعة في هذا الكتاب... "فكفك" كاتبنا آلية القمع والتسطيح، حتى أدنى دقائقها في دهاليز وزواريب وزوايا العسكريتارية التي استعاضت عن الحرب ضد العدو (حيث عزّت الانتصارات) بالحروب الصغيرة، حروب "المخابراتية" التي ذاق هو بعض مرّها، وكادت تكلفه الأكثر، لولا وجود حصانة مهيبة تحمي الحريات بمصداقية تاريخيتها. من هنا عنوان المجموعة: "عسكر على مين؟" ولعل العنوان الثانوي هو الذي يحمل الجواب: "لبنان الجمهورية المفقودة".

فوراً، حتى لا تلتبس المقارنات، لا بد من العودة إلى التاريخ لنقول ان الفرق بين "عسكرة" فؤاد شهاب، وعهده، وبين العهد الذي تتناوله مقالات الكتاب الحالي هو أن الشهابية التي لم تشتد وطأة "مخابراتيتها" إلا في الستينات، أي في سنتها الثالثة، حملت إلى الحكم نظرة إصلاحية تقدمية، بينما العهد الحاضر جاء إلى الحكم باسم حياده العسكري وصفاته الانضباطية المترفعة التي تجلّت خلال الحرب المسماة "أهلية". ونكاد نفصح، ولا نزايد على سمير قصير، فنقول ان لعل "فراغ" عهد لحود من أي مشروع حكم متكامل يذهب إلى جذور الأزمة الاجتماعية والمدنية هو الأمر الذي جعل هذا الحكم "يتجوهر" بالمخابراتية منذ السنة الأولى: خصوصاً لأنه وجد مخابراتية مستوردة "بفضل الحرب" تحتل الساحة، فاستدرجت هذه عسكر العهد إلى السباق معها حيناً، والتناغم معها، بل عزف أنغامها أحياناً.

غسان تويني

9 782842 894962

ISBN 2-84289-496-0